عمل المــرأة ومـكانـتـهـا

الاجتمـاعـيـة بـيـن المـاضـي

والحـاضـر

دراسة انثروبولوجية في قرية ملكا

Women Labor and Social Status between past and Present

An Anthropolgical Study in Malka Village

إعداد

عزيزة عمر علي أبو العسل

إشراف الدكتور

محمد فايز الطروانة

بكالوريوس أنثربولوجيا ٢٠٠٦

قدمت هذه الرسالة استكمالا لنيل متطلبات درجة الماجستير في الانثربولوجيا الاجتماعية

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٠م

عمل المرأة ومكانتها الاجتماعية بين الماضي والحاضر

دراسة انثروبولوجية في قرية ملكا

Women Labor and Social Status between past and Present
An Anthropolgical Study in Malka Village

إعداد

عزيزة عمر علي أبو العسل

بكالوريوس أنثربولوجيا

٢٠٠٦٩٥٠٠٠٥

لجنة المناقشة

د. محمد فايز الطراونة .... مشرفاً

أ.د. فهمي سليم الغزاوي.. عضواً

د. عبد الحكيم الحسبان.. عضواً

د. محمد النعامنة.. عضواً

إهداء:

أهدي هذا الجهد إلى والدي ووالدتي

رمز الحب والعطاء

وإلى زوجي العزيز وإخوتي وأخواتي

الشكر والتقدير

أقدم شكري وتقديري للدكتور محمد الطراونة على جهده المتواصل من أجل إتمام هذه الدراسة.

وكما وأشكر جميع الأساتذة في قسم الأنثروبولوجيا، وإلى زملائي وزميلاتي في القسم.

وأقدم شكري إلى أعضاء مجتمع البحث (قرية ملكا) لتعاونهم مع الباحثة.

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية

أبو العسل، عزيزة عمر علي. عمل المرأة ومكانتها الاجتماعية –دراسة أنثروبولوجية في قرية ملكا – رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2009. (المشرف: محمـد فايـز الطراونـة)

عمل المرأة ومكانتها الاجتماعية، دراسة أنثروبولوجية في قرية ملكا، كان العنوان الذي جملة هذه الدراسة. وكان الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو التعرف على الدور الذي يلعبه عمل المرأة في تحديد مكانتها الاجتماعية. وهل عمل المرأة في الماضي فـي الزراعـة والرعي أعطاها مكانة اجتماعية مختلفة عن المكانة الاجتماعية التي أعطاها إياها العمـل فـي الوقت الحاضر؟ سواء العمل في القطاع الحكومي والخاص والقطاعات الإنتاجية الأخرى. وقد اختيرت قرية ملكا إحدى قرى لواء بني كنانة في الشمال لتكون مجتمعاً للدراسة.

ركزت الدراسة على أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي يتميز بها أفراد الدراسة من النساء. كما عرضت الدراسة التطور الحاصل على مجتمع البحث (قريـة ملكا) من حيث التطور الاقتصادي والسياسي خلال القرن العشرين إلى الآن، حتى يتم التعرف على التطورات التي حصلت على المجتمع من أجل تفسير بعض التغيرات على عمل المرأة.

وركزت الدراسة على طبيعة البناء الأسري في القديم والحديث، وكيف تغيـرت أدوار المرأة داخله. والذي كان بسبب تغير عمل المرأة ودخول الآلة وبالتالي انعكاسه على مكانتهـا الاجتماعية. كما تناولت الدراسة دور التعليم وتغير عمل المرأة في رفع مكانتها الاجتماعيـة. وعرض أهم المشكلات الاجتماعية التي أضافها تغير عمل المرأة على حياتها الاجتماعية.

وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن العمل يلعب دوراً قوياً وبارزاً في تحديـد مكانة المرأة الاجتماعية. كما أن طبيعة العمل الذي تعمل به المرأة تلعب دوراً آخر في تحديـد

المكانة. حيث تبين أن هناك وظائف مرحب بها للفتاه من قبل المجتمع على حساب الوظـائف الأخرى وأهمها التعليم، حيث احتل المرتبة الأولى من بين المهن التي يؤيدها المجتمـع للفتـاه وحتى الفتاه نفسها. لكن في المقابل قد تبين أن حصول المرأة على التعلـيم والعمـل لا يعنـي بالضرورة حصولها على مكانة اجتماعية عالية، ويعود هذا إلى تلـك الرواسـب الاجتماعيـة المتغلغلة في النظام الاجتماعي والمتمثلة بالسلطة الذكورية التي تحاول أن تثبت أن المرأة تحتل مرتبة اجتماعية أدنى من الرجل، وتخضع لتراتبية اجتماعية يحتل بها الرجل قمة هذا التراتب.

الفصل الأول

محاور الدراسة الأساسية

المقدمة:

لقد زاد اهتمام علماء الأنثروبولوجيا بدراسة المرأة ودورها في التنمية بشكل عام، وذلك لعدة أهداف منها التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لقطاع يمثل نصف المجتمع، كان في الماضي مهملا، ومنها ما يرتبط بخطط التنمية في المجالات الاجتماعية والسياسية وغيرها ودور المرأة فيها، كما وزاد اهتمام العلماء بإجراء الدراسات العلمية المقارنة لقطاع المرأة ودورها في مسيرة التنمية وصولا للتطور الاجتماعي والحضاري.

فقد شهد المجتمع الأردني تطورات وتحولات كثيرة في بنية المجتمع الحضري والريفي والبدوي منذ أواسط القرن العشرين، بسبب عوامل متعددة المصادر والاتجاهات، وخاصة الانفتاح على العالم الخارجي، فقد تأثر الأردن كغيرة بعناصر الحداثة وظهرت الحركات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة والداعية للتحرر، بالإضافة إلى تأثيره على أدوار المرأة والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمع ككل. فتغيرت تبعا لذلك الوظائف والأعمال والأدوار الموكلة بها.

فقد كانت المرأة في النصف الأول من القرن العشرين تشغل مركزاً اجتماعياً منخفض، فلم يسمح لها بالتعليم أو العمل خارج الوحدة الإنتاجية (الأسرة الممتدة) واقتصر دورها على العمل في الزراعة و الرعي، كما كانت تحتل مكانة ثانوية ولا تشارك في اتخاذ القرارات التي تحدد مصير حياتها أو العائلة والأطفال.

ومع التغير الذي لحق بالمجتمع أصبحت المرأة تحتل مكانة اجتماعية أعلى منها في السابق، سواء داخل العائلة أو المجتمع الأوسع، خاصة بعد ارتفاع مستواها الثقافي والعلمي

وخروجها إلى العمل في المجال الصناعي والتجاري وفي القطاع الحكومي أسوه بزوجها أو أخوتها. وأصبحت تستشار في قضايا زواجها، بعد الحصول على موافقتها بالزواج وتشارك زوجها في بناء وتكوين العائلة الجديدة التي يتساوى فيها كل من الرجل والمرأة. فأصبحت تشارك زوجها في اتخاذ القرارات وتربية الأبناء، ورسم السياسة المالية للعائلة والإشراف على دراسة وتخصص الأبناء ومشاركتها أو عدم مشاركتها في العمل الوظيفي خارج البيت.

وعلى الرغم من هذا التحسن في حياة المرأة والتحولات الكبرى في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ورغم تجاوزها لتلك التصورات المتوارثة المرتبطة بالتقاليد، إلا أن هذه التقاليد والأنماط ما زالت تعرقل تقدم المرأة. وبالتالي مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية في بناء المجتمع على كافة الأصعدة فهي ما زالت دون الطموحات. وأصبحت مسألة فهم وضع المرأة في الوقت الراهن أمراً ضرورياً لما تعانيه المرأة من وجود عوائق متعددة ومتشعبة تقف أمامها حالت دون تمتعها بكامل حقوقها وأن تكون امرأة فاعلة في المجتمع .

وتحاول الدراسة أن تتبع العلاقة بين العمل ومكانة المرأة الاجتماعية، والتغير الذي حصل على عملها ومكانتها من خلال تحليل جوانب التغير الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت عليها في مجتمع البحث.

وجاء اختيار قرية ملكا كمجتمع للدراسة لأنها تعتبر جزءاً من المجتمع الأردني وهي ليست بمنعزل عن هذه التأثيرات، فالتغير الاجتماعي ينصب في جوانب متعددة فيقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو بنائه الطبقي، أو أنظمته الاجتماعية، أو أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها. فتعرضت البني الأسرية لتغير في مكوناتها

وبناءها، وبما أن المرأة جزء لا يتجزأ من الأسرة فقد تأثرت بتلك التغيرات من حيث طبيعة عملها وأدوارها. كما أنه حدث هناك تحولات كبيرة في المجال الزراعي التي عرفت به المرأة في مجتمع ملكا في القديم وتغير تبعا لذلك شكل ملكية الأرض من المشاعية إلى الملكية الخاصة ودخول التكنولوجيا والاندماج في السوق. فخرجت المرأة في قرية ملكا للعمل خارج المنزل بعد أن كان دورها داخله على تربية أبناءها وأعمال الزراعة. وتغيرت تبعا لذلك مكانتها داخل الأسرة والمجتمع.

من هنا جاءت الدراسة تتبع هذا التغير الذي لحق بالمجتمع والذي اثر على عمل المرأة وانعكاسه على مكانتها الاجتماعية في مجتمع الدراسة.

وتنقسم الدراسة إلى ستة فصول، فقد شمل **الفصل الأول** على مقدمة الدراسة، وتناول أهمية الدراسة ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها ، والأسس المنهجية ومجتمع البحث.

أما الفصل الثاني: فإنه يتعلق بالإطار النظري (أدبيات الدراسة). الذي يفسر التغير الذي لحق بالمجتمعات، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي عنيت بالمرأة بكافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

الفصل الثالث: اشتمل هذا الفصل على تعريف بمجتمع البحث من حيث جذور التسمية والتعداد السكاني، والتطور الاقتصادي والسياسي للقرية والجماعات التي تتألف منها القرية.

الفصل الرابع: اشتمل هذا الفصل على الأنثوغرافيا وعرض المادة الميدانية (أمثلة من الميدان).

الفصل الخامس: ينقسم هذتا الفصل إلى جزأين، الأول يتعلق بوصف المهن التقليدية التي مارستها المرأة في الماضي، والجزء الأخر يتعلق بتحليل المادة الأنثوغرافية

أما الفصل السادس: فقد اشتمل على عرض نتائج الدراسة والملحق وملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج فيما يخص علاقة عمل المرأة بمكانتها الاجتماعية. حيث يلعب العمل دوراً قوياً وبارزاً في تحديد مكانتها الاجتماعية. فقد أعطى طبيعة العمل الذي أوكلت به المرأة في القديم مكانة اجتماعية للمرأة مختلفة عن المكانة الاجتماعية الذي أعطاها العمل للمرأة بعد تغيره. فتغير عمل المرأة الذي كان بسبب دخول الآلة لمجتمع البحث وتأثره بالتطور الحاصل بالمجتمع الأردني ككل، سمح للمرأة أن تكتسب التعليم ومن ثم العمل في القطاعات الإنتاجية خارج الأسرة وتغير أعمالها الاجتماعية، ولهذا انعكس على مكانتها الاجتماعية. كما يلعب طبيعة العمل الذي تعمل به المرأة في الوقت الحاضر دور في تحديد مكانتها الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بحث العلاقة بين عمل المرأة ومكانتها فهي تنطوي على جانب كبير من الأهمية. حيث إنها تظهر في سياقات متنوعة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. فقد شكل خروج المرأة إلى ميدان العمل ثورة اجتماعية كبيرة صاحبها تغيرات اجتماعية على مستوى المجتمع، وعلى مستوى نظم العائلة سواء في علاقة الزوجة مع الزوج أو الأب أو الأبناء أو الأخوة، وحصول المرأة على الحقوق السياسية المناوئة للرجل. كما

وترتب على هذه التغيرات الاجتماعية الكبيرة والسريعة الكثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع لعدم قدرته على استيعاب هذه التغيرات وحل المشكلات المصاحبة .

من هنا تكمن أهمية الدراسة، في أن الدراسات التي أجريت على الريف الأردني قليلة فيما يتعلق بموضوع الدراسة، لذلك جاءت هذه الدراسة لتضيف بعدا جديدا في الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية حول المجتمع الأردني مما يفتح المجال أمام الباحثين في تناول قضايا مشابهة لها في مناطق أخرى من المجتمع .

مشكلة الدراسة:

بينت دراسة "تامينيان، ولوسين" أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تحدد ظروف عمل المرأة ومكانتها الاجتماعية في العائلة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام (Shami&Taminion:1990). كما أن هناك معوقات أمام عمل المرأة والتي تحدد مكانتها، فيعتبر الزواج من أكبر المعوقات أمامها بالإضافة إلى المعوقات المالية والوظيفية والمتمثلة بالتميز والمنافسة في شغل المراكز القيادية وقلة المشاركة في الدورات التدريبية وعدم قدرتها على التوفيق بين الأدوار المنزلية والوظيفية ((الصرايرة:2004). ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الدور الذي يلعبه العمل وطبيعة العمل الذي تقوم به المرأة باعتباره عامل اقتصادي يلعب دوراً في تحديد مكانة المرأة الاجتماعية، وهل أن المعوقات أمام عمل المرأة قد تحدد مكانتها الاجتماعية، أم أن هناك عوامل اجتماعية ثقافية تلعب دوراً أخر في تحيد مكانتها الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

وتبحث مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية وهى هل حظيت المرأة في قرية ملكا بمكانة اجتماعية أعلى في الوقت الماضي منه في الوقت الحاضر، أو العكس صحيح ؟. وهل هناك ارتباط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ووضع المرأة في المجتمع؟. وهل طبيعة أدوات الإنتاج وتغيرها يلعب دوراً في تغير مكانة المرأة؟. وهل التعليم يعتبر عاملاً من عوامل رفع مكانة المرأة أو تدنيها؟.وهل أصبحت المرأة تستقل في قراراتها الخاصة بها ويستأنس بآرائها؟وهل ارتفاع مستوى المرأة اقتصاديا يعني ارتفاع مستواها اجتماعيا. أو العكس صحيح؟.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن وضع المرأة ومكانتها في الماضي والحاضر في قرية ملكا، وكيف أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية قد تغير من مكانتها. والكشف عن دور العمل في تغير مكانتها الاجتماعية، كما تحاول التوصل لماهية العلاقة بين العمل ومكانة المرأة، وإلقاء الضوء على الصعوبات التي تواجه المرأة الريفية في العمل وطبيعته والذي ينعكس على تحديد مكانتها، والتعرف على المشكلات الاجتماعية التي أضافها تغير عمل المرأة ومكانتها على حياتها الاجتماعية.

الأسس المنهجية للدراسة الميدانية:

١- منهجية الملاحظة بالمشاركة:

هي الطريقة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، حيث يعتمد الباحثون الأنثروبولوجيون في دراستهم عليها، ويقصد الملاحظة بالمشاركة، اشتراك الباحث في حياة

الناس الذين يخضعون للملاحظة أثناء ممارستهم أنشطة الحياة اليومية. وتعطي المشاركة فرصة الاندماج بالواقع الاجتماعي وفهم وجهات النظر والقيم والمعاني التي تنطوي على التغيرات وأنماط السلوك والألفة مع أعضاء مجتمع البحث، وتنطوي الملاحظة بالمشاركة في داخلها على مجموعة من الأساليب التي يمكن أن نتعامل بها في الميدان .

ويطلق بعض العلماء على الملاحظة بالمشاركة اصطلاح "التدخل الوظيفي" Functional Penetration وتسمى كذلك "الملاحظة غير المنظمة" Unstructured Observationيقابل الباحث في بداية دراسته الميدانية مشكلة " الدور" الذي يجب أن يؤديه لكي يحصل على معلومات موضوعية، وترجع أهمية تلك المشكلة إلى الحقيقة القائلة بأن وجود الباحث في عشيرة أو قبيلة ما تدفع الأفراد موضوع الملاحظة إلى تغير سلوكهم العادي أو إلى الإدلاء بأقوال لا تعبر عن الواقع وذلك لشعورهم بأنهم خاضعون لملاحظة الغير. ولذلك لابد للباحث أن يقوم "بدور" ما في المجتمع بحيث يترتب عليه أن يقبله أفراد المجتمع وكأنه أحدهم، وبالتالي يكتسب ثقتهم ويبدد الشكوك حول مهمته، ويضعف شعور العداء الذي يواجه الغريب عندما يدخل مجتمعاً ما لأول مرة، لذلك يعيش الباحث في مجتمع البحث لفترة من الزمن لاكتساب ثقة الأفراد وجمع المعلومات اللازمة، ويبدأ الباحث الزيارة بتعلم أسلوب الحياة الجديدة في مجتمع البحث (سليمان:١٩٨٥).

- الإخباريون: من خلال اختيار الباحثة أعضاء موثوق بهم من المجتمع المدروس للاستعانة بهم، ويشكل الإخباريون جانباً هاماً من العمل الميداني لأنه من الصعب إجراء بحث ميداني عن مجتمع ما دون جمع المادة الميدانية من أعضاء المجتمع .

أ - المقابلات: كانت المقابلات الميدانية مع أعضاء المجتمع المبحوث، من خلال استخدام أسئلة موجهة وغير موجهة والمقابلة الجماعية حول موضوع البحث.

إن استخدام المقابلة غير الموجهة تكون بمقابلة أفراد المجتمع الذين يتمتعون بسمعة طيبة في المجتمع موضوع البحث، ومن خلال هذه المقابلات الأولية يتم اكتساب ثقة أفراد المجتمع ولا يحاولون تزييف الحقائق. وفي المقابلات اللاحقة يبدأ الباحث في توجيه الأسئلة للإخباريين Informants ويتيح لهم فرصة الإجابة.

أما المقابلة الموجهة فكانت عن طريق توجيه أسئلة مباشرة للشخص المبحوث وتكون الأسئلة موضوعة مسبقاً بدقة حول موضوع معين، أما المقابلة الجماعية والتي تكون مع مجموعة من الأفراد يتم طرح موضوع عليهم ومن ثم يتم متابعة تعدد وجهات النظر عند هؤلاء الأفراد حول نفس الموضوع وطريقة التعبير عنه .

وكان الهدف من المقابلات هو الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في السابق والوقوف على التغيرات التي طرأت عليها، وكانت المقابلات مع كبار السن من الرجال والنساء، والسبب في ذالك هو تشكيل صورة واضحة عن حياة المجتمع، وعمل المرأة في المجتمع في الوقت الماضي، ومعرفة تركيب الأسرة وأشكال الزواج وشكل ونظم الإنتاج، وأنماط الملكية، وأشكال تقسيم العمل وأنواع المهن والتركيبة الوظيفية، وأيضاً استهدفت المقابلات نساءً ورجالاً من مختلف الفئات العمرية والمراحل التعليمية وأيضاً كانت محاولة لفهم دورهم ومكانتهم في المجتمع في الوقت الحاضر، ومن خلال هذه المقابلات نستطيع أن نبني صورة عن حياة المرأة في الماضي والحاضر، ومن ثم مقارنتها من أجل الكشف عن جوانب التغير في مكانتها والعوامل المؤثرة في ذلك.

وقد دامت فترة البحث الميداني حوالي أربعة أشهر، من بداية شباط إلى آخر تموز. وتم خلال هذه الفترة جمع معظم المعلومات المتعلقة بالتاريخ الشفوي للمنطقة من حيث اسمها

وتاريخ تطورها، والإحصاء السكاني، ومعرفة طبيعة الأعمال التي كانت تقوم بها المرأة في الماضي والتي تعمل بها الآن، وزيارة المؤسسات الرسمية في المنطقة والتي تعمل بها المرأة مثل البلدية والبريد والمركز الصحي والجمعية التعاونية، وإجراء المقابلات مع الموظفات هناك حيث تم تسجيل وملاحظة الأسلوب الذي يتعامل به المراجعون من الذكور والإناث مع الموظفات. بالإضافة إلى زيارة النساء في البيوت، والنساء اللواتي يعملن في زراعة الأرض. حيث كانت النساء تزرع الحبوب كالقمح والعدس والشعير، ومن ثم العودة إليهم في موسم الحصاد (شهر حزيران وتموز)، حيث كان يتم قلع العدس والكرسنة في شهر أيار. وهنا تم ملاحظة الدور الذي تقوم به والجهد الذي تبذلة، إلى جانب الرجل. والأدوات المستخدمة في الزراعة. ومن هنا تم دراسة التغيرات التي طرأت على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع البحث، وما تبعة من تغير في تقسيم العمل القائم على الجنس والذي يمكن دراسته من خلال تتبع تأثير وسائل الإنتاج وتحسنها وما تبع ذلك من تغير في ملكية الأرض وفي علاقات الإنتاج، والذي انعكس بدوره على المرأة وعملها ومكانتها.

٢- الإنترنت والمصادر المكتبية والدوريات :

حيث تم الحصول على مجموعة من الكتب والمقالات التي تناولت دراسات مختلفة عن حياة المرأة وعملها، ودراسات تناولت النظريات التي تفسر التغير الذي لحق بالمجتمعات المختلفة.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج النظرية والعلمية لجمع المعلومات اللازمة لمفردات وموضوعات الدراسة وفيما يلي بيان حول المناهج المختلفة التي استخدمت في الدراسة:

١- المنهج الوظيفي:

لقد اعتمد على هذا المنهج في طرح وتحليل البناء الأسري ومكوناته، وفهم دور الوحدات البنائية لمجتمع القرية وما تبعة من تغير في شبكة العلاقات، من علاقات قرابية، علاقات التعاون والصراع وعلاقات السلطة، وكيف أن وجودها وتغيرها أوجد أنماط عمل مختلفة للنساء وبالتالي تحددت مكانتها تبعا لتلك التغيرات .

٢ - المنهج الماركسي:

يستخدم هذا المنهج في محاولة رصد التحولات التي حصلت على أدوات الإنتاج وكيف أثرت بدورها على علاقات الإنتاج الاجتماعية عبر مراحل تاريخية معينة، وبالتالي تتبع أثر تغيرها على عمل المرأة والذي ترتب علية تغير مكانتها الاجتماعية في المجتمع .

مجتمع الدراســـة:

تمثل قرية ملكا مجتمع الدراسة، حيث تقع شمال مدينة إربد على بعد ٢٠ كم، وهي تابعة للواء بني كنانة، حيث سيتم التحدث عن مجتمع البحث في الفصل الثالث من الدراسة.

الفصل الثاني

الأطر النظرية والمرجعية للدراسة

تختلف التوجهات والأطر النظرية الأنثروبولوجية المهتمة بتغير بنية المجتمعات الإنسانية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن قبل البدء بعرض هذه الأدبيات، سيتم تعريف بعض المفاهيم الخاصة بموضوع البحث كالتغير الاجتماعي، والعمل، الإنتاج،المكانة، المكانة الاجتماعية، المكانة الاقتصادية.

التغير الاجتماعي:

يعني اصطلاح Change انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة. ويقصد باصطلاح Social الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين. أما مصطلح التغير الاجتماعي Social Change فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة Continuous Process والتي تعتمد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية (الطنوبي:1990).

العمل:

مصطلح العمل يشير إلى أي جهد موجه نحو انجاز هدف معين، وقد يشير إلى العمال اليدويين بما في ذلك المصنع والمؤسسة وعمال التعدين وعمال البناء، وجميع العمال الذين يعتبر عملهم عضويا (Physical) أكثر منه اجتماعيا أو عقليا، وهنا لا فرق بين العمال الماهرين أو شبه الماهرين أو غير الماهرين، ويستخدم المصطلح في علم الاقتصاد للإشارة إلى أحد العوامل

الثلاث الأساسية في عملية الإنتاج وأما العاملان الآخران فهما الأرض ورأس المال، ويتضمن العمل في هذا الاستخدام عدم وجود فرق بين النشاط العقلي واليدوي معا (Scott:1988).

ويعرف العمل على أنه كل نشاط إنساني يهدف إنتاج أو توصيل شيء لإنسان آخر، ويقتضي بذل قدر من الجهد العضلي أو الذهني أو العصبي(سليمان: ١٩٨٥).

الإنتاج Production:

يعرف الإنتاج على أنه أي جهد يبذل لتحويل مادة إلى مادة أخرى لإشباع حاجات الأفراد. كما يعرف بأنه يقوم على أساس العمل الذي يُمكن المرء من تحويل الطبيعة بحيث تشبع حاجاته، وهو يستخدم أشياء مادية متنوعة كالمحاريث وحيوانات الجر والآلات ووسائل النقل والحديد والصلب وغير ذلك، وهذه تسمى (وسائل الإنتاج) وبالرغم من أنها وسائل لا تفيد مباشرة في إشباع الحاجات البشرية، إلا أنها لا غنى عنها لإنتاج الأشياء التي تشبع هذه الحاجات مباشرة (سليمان: ١٩٨٥).

المكانة Status:

يرى جولد اسميث أن مفهوم المكانة يوحي بفكرة (التدرج) وهو مختلف في ذلك عن مفهوم الطبقة الذي يشير إلى الكل (دروش:١٩٧٥). ويختلف مفهوم المكانة عن الهيبة في أنه يشير إلى الوضع الاجتماعي للفرد على أساس ما يمثله عمل الفرد أو مهنته من قيمة بالنسبة للمجتمع، وليس بناء على ما يتميز به الفرد من مهارات خاصة بمهنته (الحسيني:١٩٦٨). ويدخل في تحديد مؤشرات المكانة كل من الفلسفة العامة التي يوضع في إطارها كل من مفهوم المكانة الاجتماعية والطبقة الاقتصادية، وكذلك الظروف الموضوعية النوعية الخاصة بالمجتمع موضع الدراسة (السيد: ١٩٨٠). فالمركز الاجتماعي كما يعرفه "وارن" يشير إلى وضع الفرد وطبيعته الخاصة في جماعة ما كما يتحدد من خلال اتجاهات أعضاء الجماعة (Mastueda:1995). كما

وأوضحت بعض الدراسات الاجتماعية أن مركز الشخص في نظر المجتمع تمثله مهنته أكثر من أي عامل آخر منفرد. هذا بالإضافة إلى أهمية مستوى التعليم والدخل في تحديد مكانة الفرد الاجتماعية والاقتصادية (الناصيف:2004).

المكانة الاجتماعية Social Status:

تستخدم المكانة الاجتماعية كمفهوم عام يتضمن ترتيب جماعات الأفراد وعلى أساس مقياس قابل للمقارنة، بناء على المسافة الاجتماعية والمهنية، وإلى مقدار الحقوق والواجبات (السيد: 1980).

والمكانة الاجتماعية باعتبارها متغير يعكس الفروق بين الأفراد في القوة Power والتأثير والهيبة Presitge والأهمية المدركة من قبل الآخرين من (الأفراد والجماعات). وتؤثر المكانة الاجتماعية وتتأثر بالعديد من العوامل السيكولوجية وتقدير الذات self-esteem والفاعلية الاجتماعية social –effectiveness وأساليب تربية الأطفال وأسلوب الحياة (Lindgren & Havvey : 1981 :).

المكانة الاقتصادية Economic status:

يقصد بالمكانة الاقتصادية هو ما تحققه المهنة من عائد مادي بالنسبة لصاحبها، ويتضمن هذا العائد ما تدره المهنة من دخل وممتلكات والحالة الاقتصادية بوجه عام. وعلى الرغم مما كشفت عنه نتائج بعض الدراسات التي أجريت في مجتمعات مختلفة عن وجود علاقة ايجابية بين كل من المكانة الاجتماعية والمكانة الاقتصادية للمهن (Heath:1981)، فإن الأمر مختلف في العديد من الدول النامية، فالمجتمع المصري على سبيل المثال: لم تعد المهن ذات المركز

الاجتماعي المرتفع هي التي تدر دخلا مرتفعا ويعيش أصحابها مستوى اقتصادياً مرتفعاً، بل على العكس من ذلك (الوريكات: 1998).

تنقسم الأدبيات التي تناولتها الدراسة إلى قسمين:

- الدراسات العامة عن التغير الاجتماعي.
- دراسات عن عمل ومكانة المرأة في المجتمع العربي والأردني.

أولا: الدراسات العامة عن التغير الاجتماعي:

تعد نظرية الاتصال الحضاري إحدى النظريات المهمة والرئيسة في الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية والتي تستخدم من أجل فهم التحولات التي تطرأ على تركيبة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتحليل التغيرات في المجتمعات نتيجة احتكاكها ببعضها. فهي تعني انتقال المجتمع من حالة معينة إلى حالة أخرى نتيجة هذا الاتصال والاقتباس. ومن هنا يمكن تصور التغيرات التي حدثت أو التي تحدث في أي مجتمع في ضوء التأثيرات المتبادلة بين العالم الخارجي. فهناك مجتمعات كثيرة تعتمد على الزراعة ثم تغيرت نتيجة الاتصال مع العالم الخارجي، واستفادت من التقدم العلمي أو التكنولوجي الموجود في المجتمعات الأخرى كما حدث ويحدث في معظم مجتمعات العالم الثالث.

فالاتجاه الاجتماعي التطوري Social Evolutionary Modle، يهتم بوضع المرأة ومركزها عبر المراحل التاريخية من خلال التغير والتطور التلقائي للمجتمعات. وهذا الاتجاه يسمح بدراسة أدوار المرأة من خلال تحليل الديناميكيات المختلفة التي تولد التغير الاجتماعي مثل التغير في البناء السكاني، والتوازن بين الموارد والاحتياجات، وتقسيم العمل بين الرجال والإناث وأثر استخدام التصنيع والتكنولوجيا على حياة الإناث والذكور(فهمي: 2003).

أما النظرية الوظيفية فتنظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً واحداً يتألف من عدد من العناصر المتفاعلة المتساندة التي يؤثر بعضها في بعض ويعدل بعضها بعضا. كما أن الاتجاه الوظيفي يعني الاهتمام والتعرف على مدى التشابك والتفاعل القائمين بين النظم التي تؤلف حياة المجتمع ككل، ونصيب كل نظام منها المحافظة على تماسك ذلك المجتمع ووحدته وكيانه، وتحاول النظرية الوظيفية أيضا التأكيد على تحليل دور أو وظيفة كل نظام وبناء في المجتمع، فهذه النظرية تؤكد على دور ووظيفة الأسرة وأهمية ودور الزواج في بناء المجتمع بالرغم من التغيرات التي تطرأ على هذه الأبنية.

ويشير "دوركم" Durkhem هنا إلى التغيرات التي تطرأ على المجتمع من خلال انتقاله من نمط التماسك الميكانيكي إلى نمط التماسك العضوي. فالمجتمع المتماسك ميكانيكيا "الريفي" يسوده الشعور الجمعي والعمل الجماعي وتنمية مصالح المجموعة وميولهم على مصالح الفرد والتماسك القرابي، أما المجتمع المتماسك عضويا فهو على عكس ذلك حيث ينمو نتيجة اختلاف وظائف وتخصصات الأفراد. ويقود ازدياد التمايز الوظيفي الناتج عن التخصص المهني إلى تمايز واختلاف بين أفراد المجتمع أنفسهم وتفكك النسق القرابي. إلا أن هذا النوع من المجتمعات يسوده نوع من التماسك الاجتماعي من خلال ارتباط أفراده واعتمادهم على بعضهم البعض في تبادل الحاجات من خلال التخصص الوظيفي الذي يقوم به كل فرد من أفراد المجتمع، حيث تستبدل الجماعات القرابية من خلال ربط الفرد بوحدات اجتماعية أكبر ثم بالمجتمع ككل. ومع الزيادة في تقسيم العمل وزيادة التثقيف والتخصص في الأدوار يطّرد نمو المجتمع وتطوره (الخوالجة:**1998**).

وتفيد نظرية "دوركايم" في تفسير كثير من خصائص مجتمع البحث، خاصة وأنه قد تبين من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها في ميدان البحث والتي جمعت من خلال المقابلات

مع كبار السن أن التعاون كان من السمة الرئيسية لمجتمع البحث. خاصة وأن هذا المجتمع اعتمد على الزراعة والتي تحتاج للتعاون لإكمال العمل بكافة مراحله والكثير من الأمور الاجتماعية الأخرى والتي كانت تشكل المرأة عنصرا أساسيا فيها، أما في الوقت الحاضر فقد توسع ميول الأفراد نحو الوظيفة التي يعتمد بها على الفرد نفسه، حيث أضعف هذا التحول في الأعمال التماسك القرابي بين أفراد المجتمع .

أما "ماركس" فقد تحدث عن التغير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وملخص هذا التغير هو أن طبقات جديدة تحل محل طبقات قديمة بناء على تغير وسائل الإنتاج ونمط علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، والمجتمع مؤلف من طبقات تجمع أفراد كل طبقة منها علاقات إنتاجية، وأن كل مجتمع يتضمن تاريخه وجود طبقتين، طبقة العمال الفقيرة المستقلة، وطبقة الرأسمالية ونتيجة لهذا التضامن بين هاتين الطبقتين وتطور وسائل الإنتاج فإن الصراع بينهما يؤدي إلى تدمير الطبقة الرأسمالية بفعل ثورة الطبقة العمالية والذي يؤدي في النهاية إلى تغير تشكيل المجتمع ووسائل الإنتاج، أي أن الفقير الاجتماعي هو الذي يهدد مصالح كل طبقة منها. فكلما تغيرت الظروف الاقتصادية تغيرت أوضاع الناس الطبقية وهكذا فالذين يملكون زمام الأمور في الطبقات العليا قد يجدون أنفسهم في طبقات دنيا، الأمر الذي يؤدي إلى صراع طبقي، فتاريخ الشعوب ما هو إلا تاريخ الصراع بين الطبقات.

ويضيف ماركس أن المجتمع ينتقل من وضع لأخر نتيجة الخلل الذي يكمن في النظام الاجتماعي، وذلك لعدم قدرة الأنظمة التابعة للنظام الاجتماعي والاقتصادي على العمل وصراعها مع بعضها البعض عندئذ تفعل تكنولوجيا الإنتاج فعلتها في النظام القرابي ونظام الملكية والنظام السياسي حتى أن الدولة تصبح في تناقض مع بعضها البعض مما يؤدي إلى وضع حد للمجتمع القديم وظهور مجتمع جديد، وعلى ذلك فإن تغير الإنتاج وتقدم التكنولوجيا

قد أدى إلى تغير النظام الاجتماعي والذي أدى إلى تغير طبيعة الأدوار المناط بها لكل من الرجل والمرأة وبالتالي تغير العمل نفسه الذي أوكل بالمرأة وهذا بدورة أنعكس على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بإضافة إلى الإرث والسلطة داخل الأسرة (ماركس وانجلز ،1981).

ويرى الاتجاه التنموي "Developmentalism" الذي يهدف لإحداث التنمية في الدول النامية، أن للتنمية آثار سلبية على المرأة، كما أنه يقوم على إغفال النظر إلى المجتمع نظرة شاملة، واعتبار أن أي تغيير في جانب من جوانب المجتمع لا يعتبر منفصلا في بقية الجوانب سلباً أو إيجاباً. فمثلا كان الهدف من إدخال التكنولوجيا الحديثة في بعض الدول هو زيادة الإنتاج، ومن أجل توفير فرص للعاطلين عن العمل من الرجال والنساء. لكن لوحظ أن هذه التكنولوجيا قد أفادت الرجال وزادت من أعباء النساء. وأدى التناقض في عمليات التنمية في الدولة الواحدة إلى عدم استفادة المرأة من هذه المشاريع، كما أنها لم تهيئ للمرأة فرص عمل مناسبة لظروفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما أن الأجور ما زالت منخفضة ولا توجد حضانات كافية للأطفال أو موصلات، أو تأمينات اجتماعية شاملة. كما وتهمل عمليات التنمية التغيرات التلقائية في المجتمع ولاسيما فيما يتعلق بالمرأة (فهمي :2003).

دراسات عن عمل ومكانة المرأة في المجتمع العربي والأردني :

سيتم في البداية عرض بعض الدراسات التي تبين التحولات في المجتمع الريفي في الوطن العربي وكيف كان للاتصال بالمدينة دور في الحراك الاجتماعي كالهجرة والذي كان له تأثير مباشر على المرأة. وأيضا كيف كان للتقدم الاقتصادي دور في التأثير على البنى الأسرية في المجتمعات القروية. فدراسة عمار لقرية "سلوا" المصرية، والتي عنيت بدراسة

التغيرات فيها خصوصا ما يتصل منها بالثقافة المادية وأدوات المعيشة، ومثل هذه التغيرات في الحياة المادية هي أسرع من التغير في التنظيم والبناء الاجتماعي. وقد ارتبطت هذه التغيرات بالعوامل الخارجية من خلال التأثيرات الثقافية التي تأثرت بها مصر عن طريق اتصالها بالغرب وتحديث مصر ونشر التعليم والتصنيع وحركات الإصلاح. وأبرز الباحث أهمية المدينة واتصالها بالقرية والتي أدت إلى كثير من التغيرات في القرية، مثلا التقليد لنمط الحياة القائم في المدينة وهذا كان له انعكاس إيجابي على القرية منها معرفة المعاملات التجارية واستخدام السلع الاستهلاكية، والذي بدورة انعكس على وضع المرأة بالنسبة للعمل (Ammar:1945).

وقد تحدث "بيرغر" Berger أيضا عن التغيرات التي اجتاحت العالم العربي في العقود الأخيرة وقد تمثلت هذه التغيرات بالاتجاه نحو التصنيع وهجرة أعداد كبيرة من القرويين إلى المدن والعمل في المصانع واستخدام وسائل وأدوات جديدة في العملية الزراعية، وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين وإعطائهم حق الانتفاع بها وأصبحت الدولة هي المالكة الوحيدة للأرض بعد أن كان يسيطر عليها كبار الملاك، والاتجاه نحو الملكية الفردية. من التغيرات التي وقعت بالمنطقة أيضا انتشار وسائل المواصلات ووصول البث الإذاعي، وسرعة انتشار المواصلات والتقدم التعليمي من حيث زيادة أعداد الطلبة وعدد المدارس وظهور النخب المثقفة، إضافتاً إلى التغيرات السياسية والتي تمثلت بظهور الدولة وظهور أنواع وأشكال جديدة للسياسة ابتداء من بناء المؤسسات وظهور الدولة العسكرية، والزيادة في استخدام العلوم والتكنولوجيا في الصناعة والزراعة. كما وأشار "بيرغر" إلى التغيرات التي طرأت على المجتمعات العربية. وأن شكل الأسرة الممتدة ما زال هو النمط الأغلب باستثناء

الطبقات المتعلمة والمتحضرة التي تحول فيها شكل الأسرة إلى الأسرة النووية والذي رافقه ظهور علاقات عائلية جديدة، وبداية تكافؤ نسبي بين الرجل والمرأة وضعف السيطرة الذكوريه أو ما يسمى السلطة الأبوية.(Berger: 1962).

ويختلف "غوود" في دراسته "الثورة العالمية والأنماط العائلية" مع "بيرغر" حيث أكد "غوود " على شيوع نمط العائلة النووية نتيجة عوامل التصنيع والتحضر والتحديث وتغير أسلوب الإنتاج وشيوع إيديولوجية العدالة والحرية والمساواة (Goode:1963).

أما "الثاقب" في دراسته "الروابط العائلية –القرابية في مجتمع الكويت المعاصر" حول أثر التصنيع والتحضر على بنية العائلة وتركيبها وتحولها إلى أسرة نواه، يرى أن العلاقات بين العائلة النواة وشبكة الأقارب قوية جداً ومتماسكة وظهر ذلك من خلال الاتصال أو الزيارات اليومية والأسبوعية، وتبادل المساعدات المالية والمادية وتبادل الهدايا و ضعف علاقات الصراع بين العائلة والأقارب، وقوة علاقة العمل في وقت الترويح، ويعتبر الزواج بين الأقارب من أبرز المؤشرات على قوة العلاقة بين العائلة وشبكة الأقارب، خاصة زواج أبناء العم والذي يعتبر النمط المثالي(الثاقب: 1982).

وهنا تنطبق دارسة الثاقب على مجتمع الدراسة، فقد تبن أن هناك تحولاً إلى نمط الأسرة النواة، وكان هذا التحول قد تأثر بتوجه أفراد المجتمع إلى التصنيع وتقليد المجتمع الحضري، فكما كان للتغير الاجتماعي دور إيجابي في جوانب معينه، كان له اثر سلبي في جوانب أخرى. وقد تبين أن نمط الأسرة النواة هو النمط السائد في قرية ملكا بشكل أكبر من نمط الأسرة الممتدة التي كانت النمط السائد في القرية حتى فترة الثمانينات من القرن العشرين. وهذا التغير في نمط الأسرة يعني التغير في أنماط الزواج، حيث أصبح الزواج مبنياً على معايير معينه يختارها الرجل في المرأة، وكذلك المرأة في الرجل ومن هذه المعايير هي

المستوى العلمي والاجتماعي، وأيضا تلعب الوظيفة دوراً في الزواج حيث أن كثيراً من الأزواج يمارسون نفس المهنة.

ويشير"ناش" إلى أن درجة التعقيد التكنولوجي وتقسيم العمل من الخصائص المميزة للاقتصاد البدائي، وأن درجة التعقيد التكنولوجي تقاس بالآلات وأنواع الطاقة والتوافق الإيكولوجي، والعمليات المتخصصة في الوظائف الإنتاجية. ويضيف أن هذه المجتمعات تمتاز بأنها بسيطة تكنولوجياً ومثل هذه التكنولوجيا البسيطة تقود إلى الترابط الاجتماعي والثقافي" (Nash,1966:19).

كما تبين أن إدخال التكنولوجيا المتطورة إلى الأرياف وحلولها محل الأيدي العاملة وخاصة النساء أدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية كثيرة، فمثلا تحسين وسائل الري وإدخال المكننه في الزراعة أدت إلى إفقار آلاف النساء اللواتي فقدن عملهن في الزراعة بسبب استثنائهن من برامج التدريب على استخدام التكنولوجيا واقتصار التدريب فقط على الرجال، كما أدى استخدام مبيدات الحشائش إلى الحد من الطلب على العمل النسوي المأجور حيث أن التعشيب يعد من أعمال النساء (Nash,1983)، كما أن التهميش يكون دائما من مصير النساء في الريف ومن الطبقات الدنيا في المدن بينما تتمكن النساء من الطبقات الميسورة من إيجاد عمل أفضل لهن عن طريق التعليم والتدريب المهني (Rassam, 1984) . وقد يؤدي تجديد الاقتصاد التقليدي إلى تهميش دور المرأة في الإنتاج وجعله مقتصرا على الأعمال المرهقة واللاتنافسية حيث العمل أكثر استغلالا (Keddie ,1979) .فدراسة "بنهولدت" ترى أنه في حال هيمنة العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد الفلاحي يجري تهميش المرأة وتحويلها إلى جيش احتياطي للعمل المأجور مثلها مثل الفلاحين _ المنتجين الرئيسيين في الإنتاج الفلاحي، يتعرض دورها أكثر من تراجع دور الرجل وذلك نظرا لأن مساهمة المرأة في المزرعة

العائلية أكبر بكثير من مساهمة الرجل بينما مساهمتها في العمل المأجور أقل حجماً من مساهمة الرجل(Bennholdt:1981).

كما أن تطور الزراعة وإدخال التكنولوجيا يحدث حتماً تغيراً في تقسيم العمل النسوي حتى لو لم يؤديا إلى تغير في علاقات الإنتاج، وفي الغالب يكون هذا التأثير في اتجاه التقليل من مساهمة المرأة في الإنتاج. فدراسة "بوزرب" حول مساهمة المرأة في الإنتاج تؤكد أنه في الزراعة المتنقلة (Shifting) تستخدم تكنولوجيا بدائية وبسيطة تقوم المرأة بمعظم الأعمال في الزراعة، بينما يقوم الرجل بمعظم هذه الأعمال في الزراعة الحقلية التي تعتمد على المحراث. (Boserup:1970)

وتؤكد دراسة "ناش" حول تأثير استخدام التكنولوجيا على عمل المرأة الزراعي على أن إدخال التكنولوجيا في الزراعة يأتي نتيجة لعلاقات الإنتاج المهيمنة ويخدم مصالح الفئات المهيمنة على الإنتاج والذي يعكس الانحياز الأبوي. ولا تتفق جميع الدراسات حول تأثير إدخال الري الحديث في الزراعة على عمل المرأة في الإنتاج الزراعي على شكل هذا التأثير ومداه. فدراسة " كلود" حول تأثير إدخال الري في جنوب آسيا تظهر أن الزراعة المروية قد عملت على زيادة دخل الفلاح وتحسين وضع الأسرة، ونتيجة لهذا تم سحب المرأة من الإنتاج وإلزامها البيت مما أدى إلى زيادة اعتمادها على الرجل (تامينيان: 1988).

وكما يقال عن المجتمع العربي أبوي، هرمي، طبقي يقوم التمايز فيه على أساس الجنس فيتسلط الذكر على الأنثى والكبير على الصغير وكذلك شأن العائلة العربية فهي صورة مصغره للمجتمع تشكل حولها وحدة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية فيتوارث فيها الأفراد والجماعات هوياتهم وانتماءاتهم الطبقية والدينية والثقافية (بركات، 2004). في هذا الإطار تعرضت مثلا المرأة اليمنية إلى التهميش ومنعها من مزاولة الأعمال على الرغم من أن

الإسلام دعم المرأة المسلمة ولم يمنعها من العمل. لكن دعاة الإسلام عملوا جاهدين لمنع المرأة من الخروج والعمل في القطاعات الاقتصادية والاختلاط في العمل وأي عمل منتج، وبالتـــالي ألصقوا بها النظرة الدونية، وهى بهذا ما تزال بعيدة عن مجال العمل بالرغم من اختراقها لعدة مجالات كالعمل في مصانع الغزل والنسيج، وحصولها على التعليم، خاصة مع تراجع النشاط الزراعي الذي عرفت به المرأة اليمنية في الريف، حيث تقسيم العمل القائم على أساس الجنس والذي جعل الأعمال المنزلية مقصورة على المرأة، ورغم هذا فإن المرأة اليمنية تعمل ضعف الرجل (أحمد الصياد: 1999).

أما المرأة المصرية حسب دراسة "محمد" فهي تمثل أقلية صغيرة من حجم العـــاملين في القطاع العام والخاص بالرغم من أن 33% هن من خريجات الجامعات والمعاهد العليـــا، وأنهن يشاركن في عمليتي الإنتاج والتنمية، إلا أن هناك مجالات ما زالت مغلقـــة أمـــامهن، بإضافة لوجود أكثر من 50% من مجموع العاملات لا ترقى إلى الوظائف العليا إلا بعد سن (50-55) وبتالي هي تقضي معظم عمرها في العمل بالوظائف البسيطة ولا تمارس أي دور قيادي كما عزز ذلك ظهور بعض التيارات الثقافية التي تحاول أن تعود بالمرأة إلى الـــوراء والتي عملت على إنقاص مكانتها ومنعها من العمل، وأن هناك انخفاضاً في الإنتاج والإنتاجية بالإضافة لنقص الخدمات التي تساعدها على العمل وتحمل المسؤولية (محمد، 2002).

ومن خلال دراسة كل من بركات وأحمد الصياد وسامية وثابت ، سوف نـــرى فـــي الفصول اللاحقة أن هناك تشابهاً بين ما أشار إلية هؤلاء الباحثون وبين حال المرأة في مجتمع الدراسة.

أما المجتمع الأردني فإنه كغيرة من المجتمعات العربية يخـــضع لـــسلطة أبويـــة وتراتبيه اجتماعية، وتلعب العشائرية فيه دوراً مركزياً، حيث يتم توزيـــع الأدوار حـــسب

الجنس، وبالتالي المرأة تخضع لهذه السلطة وقوانينها، فدراسة ريتشارد أنطون للبناء الاجتماعي في قرية كفر الماء[1] وخاصة البنى القرابية كشف لنا عن نظام من العلاقات الاجتماعية تنظمها القرابة فهي تشكل بناءاً اجتماعياً متكاملاً (العشيرة، الحمولة، العائلة) والوظيفة الكلية لمجموع هذه البنى هو الحفاظ على التوازن الداخلي للقرية (Antoun, 1972). إلا أن دراسة أنطون لم تركز بشكل أساسي على المرأة بل على الجانب الاجتماعي ككل، لكن ظهرت دراسات أخرى تهتم بالمرأة, والتي تلاحظ أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على عمل وبالتالي على مكانتها.

فدراسة " الزغل" التي أشار بها إلى التغيرات الأساسية في خصائص الأسرة البنيوية في الثمانينات من القرن الماضي في شمال الأردن لثلاثة أجيال مختلفة، وقد تمثلت هذه التغيرات بتحول شكل الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي المستقل سكنياً وازدياد مشاركة الأبناء والزوجة في اتخاذ القرار بخصوص إدارة شؤون المنزل بعد أن كانت السلطة مطلقة وبيد رب الأسرة. ويضيف الزغل أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والايدولوجية الحديثة المرتبطة بارتفاع مستوى التعليم، والابتعاد عن العمل الزراعي وظهور الوظائف الحكومية، وانتشار الاقتصاد النقدي والصناعة الخفيفة، ونتاج ايديولوجية المساواة بين الرجل والمرأة هي التي ساعدت على إحداث هذه التغيرات في بناء الأسرة (الزغل: 1989).

ويلاحظ "الزغل" أن الزواج القرابي (خاصة الزواج من بنت العم) الذي كان سائدا في السابق لم يعد يشكل سوى ربع الزيجات، وأن سن الزواج قد ارتفع لكلا الجنسين في الأسرة الأردنية بالإضافة إلى ندرة تعدد الزوجات بين أفراد الجيل الجديد (الزغل: 1989). غير أن "أنطون " و"الزغل" لا يتفقان مع ما ذهب إلية "بيرغر" في دراسته للأسرة العربية والتي تدعى

---

(1) قرية تقع جنوب غرب إربد – لواء الكوره

بأن الأسرة الممتدة هي المسيطرة في الوطن العربي باستثناء مناطق المدن، في حين أن أنطون قد كشف في دراسة لكفر الماء أن الأسرة النواة هي النمط السائد والتي شكلت نسبة 62% في حين شكلت الأسرة الممتدة 19%. بالإضافة لدراسته أنماط الزواج كزواج الأقارب، زواج بنت العم، وزواج البدل، والزواج المفضل.(Antoun: 1972).

كما أن هناك كثيراً من الباحثين الأنثروبولوجين وعلماء الاجتماع يميلون إلى الاعتقاد بأن الأسرة في تطورها تتغير من الأشكال الكبيرة الممتدة إلى أشكال أصغر. ومن أنصار هذا الرأي دوركايم الذي يعتقد بأن الأسر أخذت تتقلص أحجامها وأطلق على هذه الظاهرة اسم قانون تقلص حجم الأسرة، وقد حاول بعض الباحثين الربط بين حجم الأسرة ونمط الإنتاج، حيث نجد أن الأسرة الممتدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الزراعي في حين ترتبط الأسرة النووية بالمجتمع الصناعي (حركة: 1989).

وهنا"حركة" لا توافق "أنطون" على أن نمط الأسرة النواة هو السائد، لكنها تتفق مع "بيرغر" من أن نمط الأسرة الممتدة هو الأكثر شيوعاً والذي يختلف عما وجدته الباحثة في الوقت الحاضر من حيث شيوع نمط الأسرة النواة.

ويرى الباحث " خيري" في دراسته "للعلاقات الاجتماعية" في بعض الأسر النووية في مدينة عمان أنه بالرغم من التغير الوظيفي الذي طرأ على الأسرة الأردنية وتحول البناء الأسري إلى النمط النووي نتيجة نمو ونشوء التنظيمات البيروقراطية، إلا أن العلاقات الأسرية والقرابية ما تزال قوية. ويتضح ذلك من خلال عدد من المؤشرات مثل نمط الزيارات المتبادلة، ونمط تبادل المساعدات ونمط الهدايا بالإضافة إلى أن الأسرة ترتبط بعلاقات قوية مع فئات غير قرابية خاصة الأصدقاء والجيران وهى أنماط جديدة من العلاقات تساهم في تأمين اندماج الأسرة النووية مع محيطها ومع المجتمع ككل (خيري: 1984).

وفيما يخص مشاركة المرأة في العمل فقد بينت دراسة "Tarawneh" أن مشاركة المرأة الأردنية في قوة العمل والتي حدد فيها دواعي خروج المرأة للعمل وهى كانت بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجها. كما أظهرت الدراسة أن هناك مؤثرات سلبية تؤثر على عمل المرأة والخروج إليه في المجتمع الأردني كالزواج والعادات والتقاليد (Tarawneh:1986). كما أن هجرة الرجال إلى دول الخليج العربي وارتفاع دخل الأسرة نتيجة لذلك أدى إلى التقليل من مساهمة المرأة من الطبقات الدنيا في قوة العمل. إلا أنة توجد عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تحدد ظروف عمل المرأة ومكانتها في العائلة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام فالتنمية العامة والمشاريع التنموية الموجهه للمرأة يمكن أن تؤدي إلى زيادة مساهمة المرأة في العمل المأجور وتزيد من دخل العائلة وتركيبتها والحالة الاجتماعية للمرأة (Shami , Taminion:1990). كما أن هناك معوقات أمام عمل المرأة والتي تحدد مكانتها، فيعتبر الزواج من أكبر المعوقات أمامها بالإضافة إلى المعوقات المالية والوظيفية والمتمثلة بالتميز والمنافسة في شغل المراكز القيادية وقلة المشاركة في الدورات التدريبية وعدم قدرتها على التوفيق بين الأدوار الوظيفية والمنزلية (الصرايره:2004).

كما تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية أثراً على مساهمة المرأة في مجالات الإنتاج الزراعي، والمشاركة في اتخاذ القرارات حيث أن هناك نسبة 84% و70% من النساء اللواتي يساهمن في الإنتاج الزراعي وتشارك في اتخاذ القرارات المز رعيه، وأن المرأة الأقل تعليما والتي لدى زوجها عمل خارج المزرعة والأصغر حيازاً في المناطق المروية هي الأكثر مساهمة في العمل الزراعي، كما أن المرأة المتزوجة من رجل أمي والتي يتوفر لدى أسرتها مصدر للري فإن مساهمتها في الإنتاج الزراعي يكون أكثر ومشاركتها في اتخاذ القرارات، كما أن هناك اختلافات إقليمية جوهرية في درجة مساهمة المرأة في العمل ولكن

ليس في درجة المشاركة في اتخاذ القرارات (الريماوي: 1998). وهذا يعنـــي أن العوامـــل الاجتماعية والاقتصادية تلعب دوراً في تحديد مكانة المرأة الاجتماعية .

كما وتلعب طبيعة الوظيفة الاجتماعية في تحديد المكانة الاجتماعية للمرأة، فدراســة الوريكات حول معرفة اتجاهات المرأة العاملة وغير العاملة نحو العمل بشكل عام وإلى عمل المرأة بشكل خاص، تبين أن أنسب المهن للمرأة هي التعليم والتمريض ويرجع هذا إلى طبيعة القيم الاجتماعية والتقاليد السائدة في محافظة الكرك (الوريكات: 1998). وبما أن المرأة أكثر اتجاها إلى التعليم منه إلى الوظائف الأخرى بسبب التقاليد تبين من خلال دراســة "حــداد" أن ثلثي الموظفين في وزارة التربية والتعليم هم من النساء، وهذا يعني أن الحكومة هي المستفيد الأول من العمالة النسوية الأردنية (حداد: 1999). بالإضافة للدور الذي تلعبه الديانة ومكـــان الإقامة في تحديد مكانة المرأة، فدراسة الزغل توصلت إلى أن مكانة المرأة فـــي المجتمـــع الأردني (الشمال) إيجابية، ألا أنه وضمن هذا الإطار فقد سجل المـــسيحيون وســـكان المـــدن والأصغر سنا والعزاب وذو التعليم الأعلى والدخل الشهري الأعلى اتجاها أكثر منـــه مـــن نظرائهم المسلمين وسكان القرى والأكبر سنا والأرامل والمطلقات والأقل تعليمـــا (الزغـــل، 2003).

ومن هنا جاءت الدراسة حول العمل ومكانة المرأة في الريف الأردني لتعطي بعـــداً جديدا للدراسات التي عنيت بالمرأة، والتي تحاول إبراز دور المرأة في الماضي والحاضـــر، وطبيعة عملها، وما أضافه تغير العمل الذي أنيط بها على مكانتها الاجتماعية .

الفصل الثالث:

حول قرية ملكا

مجتمع الدراسة:

تمثل قرية ملكا مجتمعاً للدراسة الميدانية. حيث تقع على الجهة الشمالية من مدينة إربد على بعد 20كم، ضمن لواء بني كنانة وتحيط بها مجموعة من الأحياء التابعة لها. ومن بعض هذه الأحياء ما يطلق عليها اسم قرية أو بلد، ويرجع هذا إلى طبيعة أرض ملكا الجبلية التي عملت على تقسيم الأحياء جغرافيا. وهذه الأحياء هي: (قرية دير الريح، قرية بلد الشيخ، قرية المطحنة، قرية أم الخير، حي دم السرار، قرية دار الباشا، حي سيفين وحي القبو). ويبلغ عدد سكانها (7668) حسب إحصائيات سنة 2008م(دائرة الإحصاءات العامة).

وجاء اختيار الباحثة قرية ملكا لتكون مجتمعاً للدراسة لعدة أسباب، منها: أن هذه القرية شهدت تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية ملموسة وخاصة على عمل المرأة. حيث تعمل المرأة في ملكا أنواعاً مختلفة من الأعمال، كالعمل في المجالات البيروقراطية الإدارية كتولي رئاسة مؤسسات اجتماعية مختلفة داخل قرية ملكا وخارجها، سواء في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي والترشيح للمجلس النيابي. بالإضافة لوجود مؤسسات اجتماعية متنوعة كالجمعيات الخيرية التي عنيت بتدريب النساء على الخياطة وبعض المشروعات الصغيرة كالبستنه وصناعة المخللات. كما أن القرية قد تطورت من الناحية الاجتماعية فيوجد بها مدارس لتدريس الذكور والإناث، ورياض أطفال، وبلدية، مكتب بريد، مركز صحي ومركز لتحفيظ القرآن. حيث تعمل المرأة في قرية ملكا في هذه المؤسسات إلى جانب

الرجل. كما أنه توجد نسبة كبيرة من ربات البيوت يعملن خارج المنزل في المجال الصناعي والمؤسسي والقطاع الحكومي، عدا عن استمرار مهنة الرعي والزراعة في هـذا المجتمـع. وبالرغم من تخطي المرأة في قرية ملكا لكثير من التحديات كالتقاليد التي كانت تعيب عليهـا الخروج لميدان العمل خارج المنزل، و إثبات دورها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه ما زال ينظر إليها على أنها امرأة قاصر وغير قادرة على الإنتـاج والعطـاء أو أن تتولى أي منصب قيادي، كما أنه لا غنى لها عن الرجل في هذا المجتمع.

حول جذور تسمية قرية ملكا:

اسم قرية ملكا قد جاء من الآرامية وأنة يعني "الملك" حيث أن أداة التعريف بالآرامية هي حرف الألف في آخر الكلمة والتي أصبحت في اللغة العربية (أل) التعريف فـي بدايـة الكلمة، لكن أسماء كثيرة من المواقع التاريخية احتفظت بأسمائها القديمة على مر العـصور. وهناك مواقع أخرى في الأردن يشبه وضعها وضع قرية ملك، مثل: بلدة (حوشا) التي يعنـي أسمها بالآرامية (الحوش) وكذلك الحال بالنسبة لبلدة حرثا، خرجا، صخرا وصبحا ..الخ. كما ويرد اسم ملكا بصيغ مختلفة في اللهجات السامية المتعددة وعلـى الأخـص فـي العربيـة والآرامية والكنعانية، والمدلول اللغوي لهذا الاسم في هذه اللهجات كما هو في العربية: المَلك والحاكم والمَالك.

ولكن الوزن الصرفي لهذا الاسم (ملكا) يتطابق تماما مع الآرامية، فمن المعروف أن الألف الممدودة في أخر الكلمة هي أل التعريف في حالة المذكر المفرد فيصبح معنى الاسـم هو (الملك)، ويمكن للألف الممدودة في نهاية الكلمة أن تؤدي وظيفة أخرى في الآرامية، ألا وهى علامة التأنيث المفرد النكرة وبهذا يصبح معنى الاسم (ملكة). والتي تعني مجازا ملكـة

القرى أو الأماكن، حيث إن هناك بعض الأسماء الموازية لذلك من حيث المعنى فمثلاً (بيت رأس) والتي تعني مكان الرأس، أي الحاكم، وكذلك برشتا وتعني أيضا بيت الرأس أو الحاكم، وربة عمون (عمان)، أي كبيرة العمونيين أو عاصمة العمونيين. إذاً فكل هذه المعاني تعطي مدلولاً على أهمية هذا المواقع(ملكاوي:2003).

التطور الاقتصادي والعمراني للقرية

أ- التطور الاقتصادي:

تمثل قرية ملكا، لوقت غير بعيد مجتمعاً زراعياً كان يعتمد على الزراعة بشكل أساسي، وعلى تربية المواشي، وكانت أهم المحاصيل التي تزرع هي الحبوب كالقمح والشعير والكرسنة والعدس. والخضراوات كالبندورة والكوسا. واعتمدوا فيما بعد على زراعة الزيتون إلى جانب زراعة الحبوب وتربية الماشية خاصة في فترة ما بعد الأربعينات، بسبب صدور قانون فرز الأراضي سنة 1936م. و كانت الوسائل المستخدمة في الزراعة بسيطة، حيث كان الأهالي يحرثون الأرض على الدواب التي تجر المحرّاث وكانت قبل فصل الشتاء

وتُعرف هذه الحرثة بـ "البدري"، حيث يقوم المزارعون بذر القمح بعد أن يتم حرث الأرض. وقد كانت هذه العملية على النساء وأحيانا على الرجال والنساء معاً. أما "الثنية" (الحرثة الثانية) فيُبذر فيها القمح والشعير، العدس ،الفول والذرة البيضاء، وتكون في شهر تشرين الأول. أما الكرسنة فكانت تزرع في شهر اشباط. وتستخدم الكرسنة والشعير كطعام للبقر والأغنام والدواب الأخرى كالحمير، حيث تُجرش وتوضع على القش للحيوانات حتى

تأكل. أما الخضار فكانت تُزرع في فصل الصيف وكان المزراعون يسقونها عند زراعتها فقط وكانت النساء تُجفف البذور وتحفظها للموسم القادم من أجل زراعتها مرة أخرى.

أما حصد المحصول (القمح والشعير) فقد كان في شهر حزيران وتموز، وكان أهالي القرية من الرجال والنساء يساعدون بعضهم في موسم الحصاد وهي المعروفة بـ "العونات"، حيث يقوم الرجال والنساء بالحصاد بواسطة أداة المنجل ويستخدمون الشاعوب من أجل رفع المحصول الذي تم حصده على القادم والذي كان يستخدم لنقل المحصول إلى مكان درسه. وكانت النساء تستخدم المذراة، والكربال والغربال والمقطب من أجل فصل الحب عن القشر بعد درسه، ويتم خزن الحبوب في أكياس من الخيش تسمى "الشوال" في أو"العدول" التي كانت تصنعها النساء من جلد الماعز أو البقر.

أما جمع المحصول فقد كانت النساء تجمعه على هيئة أغمار، و" الغمر" هو أن يحصد الرجل أو المرأة أربع شمالات تتسع ضمة اليد إلى الصدر، فكل أربع شمالات هي "غُمُر". ثمّ توضع الأغمار على القادم (أداة من الخشب المربوطة بالحبال لتشكل شبكاً توضع عليه الأغمار وتنقل إلى البيدر بواسطة الدواب). وتُسمّى عملية نقل المحصول إلى البيدر بـ"الرّجاد"، ثمّ تُجمع سنابل القمح على هيئة كومات كبيرة، من أجل دراستها بواسطة لوح "الدرّاس". وهو لوح من الخشب مثقب من الأسفل، حيث توضع حجارة في هذه الثقوب من أجل درس السنابل، فينتج الحب والقش، وهنا يفصل الحب عن القش بواسطة المذراة ثم " يُكربل" والكربال وعاء كبير مثقب يوضع فيه الحب المختلط بالقش حتى ينزل الحب من الثقوب ويبقى القش. وبعدها "يُغربل" والغربال نفس مبدأ الكربال لكن ثقوبه صغيرة. أما التخزين فكان على الرجال حيث يحمل المحصول إلى أماكن التخزين. أما القش فتأخذ النساء

جزءاً منه للبيوت لصنع السلال ومكانس القش التي تستخدم في تنظيف البيت والطابون، والجزء الآخر يخزن من أجل إطعام الماشية والدواب. كما وتقوم النساء بدرس الحبوب على "الرحى"، وهي آلة حجرية مصنوعة من حجرين، يتم درس الحبوب عليها، أو على "البابور" أي المطحنة والتي تُدار بواسطة الماء.

وقد قل اعتماد أهل القرية على الزراعة بعد فترة الثمانينيات وأصبحت تشكل دخلا ثانويا، بسبب التوجه الكبير نحو التعليم والعمل بالوظائف الحكومية سواء الرجال أو النساء، حيث تعتبر الوظائف الحكومية هي أساس الدخل. كما زاد توجه الرجال نحو العمل في المدن والهجرة إلى الخارج كدول الخليج. بالإضافة إلى أن المساحات التي كانت مخصصة للزراعة قلت بسبب التوسع العمراني وتنظيم المنطقة كتعبيد الطرق. حتى أن بعض الأراضي التي ما زالت تزرع يحصدها أصحابها بالآلات الحديثة وتدرس أيضا على آلة الدراسة، وتطحن في المطاحن الحديثة .

أما الماشية، فقد شكلت بالنسبة لأهالي القرية عنصراً أساسياً إلى جانب الزراعة خاصة في فترة ما قبل السبعينات، حيث كان أهل القرية يربون الماعز والأبقار والأغنام. وكانت النساء والرجال يقومون بعملية الرعي، أما حلب الماشية فكان على النساء أن تحلبها كل صباح ومساء، وكانت "تروب" ألبانها والترويب هي عملية يعنى بها تحويل اللبن السائل المعروف بالحليب إلى لبن رائب وسمن وغيره من مشتقات الحليب. (سوف يتم التطرق لكل التفاصيل الخاصة بهذه العملية في الفصل الخامس). أما الآن من القرن الواحد والعشرين فعدد قليل من الأهالي لديهم الماشية، وأصبحوا يشترون الألبان من المتاجر أو أماكن بيع الألبان المتوفرة في القرية. وسوف نبين سبب هذا التحول والتغير الكبير في الفصل الخامس.

أما زراعة الزيتون فقد كان الأهالي يقطفون الزيتون بأيدهم وكان الرجال والنساء الكبار والصغار يتشاركون في عملية قطفه. أما الآن فإن الأهالي الذين يملكون مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون يقطفون الزيتون بواسطة عمال مقابل أجر معين، وهؤلاء العمال يكونون رجالاً ونساءاً من نفس أهل القرية وهم بالعادة محتاجون للمال.

وقد كان الأهالي من الرجال والنساء يجمعون الثمر بعد قطفة في أكياس كبيرة من الخيش وينقل على الدواب إلى المعاصر الحجرية. حيث كان هناك واحدة في قرية ملكا، وواحدة في قرية سمر وسحم الكفارات. حيث يُسلق الزيتون ويُنشف. وبعدها كانت تتم عملية درس الزيتون بحجارة ضخمة تدار بواسطة الإنسان أو الإنسان والحيوان معا.

وكانت المعصرة تتألف من صحن حجري دائري كبير يدور فيه حجر دائري مثقوب من الداخل حيث يكون وضع هذا الحجر على جانبية لتسهيل دحرجته ودورانه داخل الصحن الحجري، وتمر عبر الثقب عصا قوية لتحريكه ويتم ربط أحد طرفيها "بكدانة"على "زمالة" والتي تدور حول الحجر الثابت. والكدانة عبارة عن عصا دائرية على شكل حرفU معكوس توضع على رقبة الخيل المراد الحرث عليه. أما الزماله هي الخيل التي كانت تستخدم قديما لتدوير حجر البدالة، حجر الدرس. وبدوران الزمالة يتحرك الحجر الداخلي الذي يَدرُس ثمر الزيتون، وبعدها ينقل ثمر الزيتون المدروس ويوضع في قفاف مصنوعة من الليف وترتب فوق بعضها البعض فيخرج الزيت ثم توضع القفاف أسفل قطعة الخشب المثبتة على القلع وهو حجر كبير محفور من الجانبين على هيئة دوائر تُوضع فيها حبل رفيع ويرُفع يدوياً أو بواسطة الدواب عن طريق الحبل فترتفع قطعة الخشب والتي تُعرف بالمكبس لتضغط على الكفاف التي تُوضع على قلع أحر يرفع قطعة الخشب أو المكبس، فينزل الزيت.

أما في الوقت الحاضر فقد ظهرت المعاصر الحديدية، والتي تدار بواسطة الكهرباء أو الماتورات، والتي لا تحتاج لذلك الجهد المبذول في المعاصر الحجرية. حيث يتم نقل الزيتون بواسطة السيارات والتركتورات إلى المعصرة، ويتم إفراغ ثمر الزيتون في أحواض كبيرة، وتقوم الآلة نفسها بفصل الورق عن الحب، ومن ثم غسله ودرسه بواسطة مكابس حديدية ضخمة، ويفرغ الزيت في حوض خاص يشبه الخزان، وله حنفيه يتم من خلالها تعبئة القوارير بالزيت، أما فضلات ثمر الزيتون والذي يسمى الجفت. فأنه يخرج من مخرج خاص به خارج المعصرة، وهناك يتم تجميعه في قوالب صغيرة. حيث يباع للأهالي من أجل استخدامه كوقود في فصل الشتاء.

واشتهرت القرية بوفرة الينابيع وعيون الماء العذبة الموجودة في الأودية. ومن هذه العيون (عين النسوان، عين المالحة، عين الطاسة، عين الكلاب، عين الصارف، وعين أم قرين). حيث كانت النساء تذهب إلى هذه العيون(الينابيع) على الدواب أو مشياً على الأقدام من أجل تعبئة القرب بالماء، وهذه القرب كانت تصنعها النساء من جلد الماعز، بعد دبغها وتطهيرها. وكانت النساء تحمل الماء على رأسها أو على الدواب حتى تستخدمها في الشرب والأعمال المنزلية.

أما الآن فقد وصلت شبكة المياه إلى كل بيوت القرية، حيث تم حفر الآبار الارتوازية من قبل الحكومة. لذلك أصبحت عملية الحصول على الماء سهلة ولا تحتاج للوقت والجهد الكبير. كما أصبحت القرية أكثر تنظيما والشوارع معبدة وأكثر اتساعاً. وأصبح هناك خرائط خاصة بقرية ملكا. حيث أن المخطط التنظيمي للقرية مصنف بين سكن أ، ب، ج، د تجاري

ومخططات مباني عامة والمنازل والمحال التجارية، والشوارع المعبدة. كما أن الكهرباء وصلت إلى كل بيوت القرية، بعد أن كان يستخدم الأهالي الزيت الحيواني للإنارة.

ب-التطور العمراني:

من مؤشرات التغير الايكولوجي العمراني هو تحديث أنماط السكن، حيث كان الأهالي يسكنون سابقاً في الكهوف والعرائش وبيوت الحجر والطين، فيبرز الاختلاف بين النمط الذي ساد حتى النصف الأول من القرن العشرين والنمط الحالي، حيث ما زالت بعض البيوت القديمة سائدة إلى الآن. فقد شاع في القرية نمط البيوت المبنية على شكل عقود أو أقواس (قناطر) من الحجر والطين المصنوع من التراب والتبن والمسقوفة بالقصيب والأخشاب.

كما كان هناك رجال مختصون لبناء البيوت في القرية، وكان رجال ونساء القرية يتعاونون في عملية البناء. حيث كانت تقوم النساء بجلب الماء من العيون من أجل (خلط التراب بالتبن). ومن هؤلاء البنائين (علي القوصي)، حيث روى أن أهل ملكا استدعوا هذا الرجل من (صفد)، من أجل البناء وخاصة بناء المسجد القديم من الحجر والطين. الذي ما زال موجوداً في الجهة الجنوبية من الحي الشرقي في البلدة القديمة.

ويوجد في البلدة مساجد ذات الطراز الحديث، والتي بنيت من الحجر الأبيض، وفرشت بالسجاد الفاخر، ولها منبر يقف علية الخطيب أثناء الخطبة أو النداء للصلاة. ومن أبرز هذه المساجد، مسجد الشيخ عبد القادر الكيلاني في الحي الشرقي من القرية، ومسجد الإمام أحمد بين حنبل في الحي الغربي، مسجد اليرموك في حي المطحنة، مسجد بلد الشيخ في بلد الشيخ، مسجد دار الباشا في قرية دير الباشا، مسجد أنس بن مالك في حي المنتزه، ومسجد

دار الرحمة في دوير الربح. كما يلاحظ اليوم أن القرية تتألف من بيوت ذات نمط مختلف كثيراً . فأغلب البيوت مبنية من "الطوب"(البلوك) ومقصورة بالأسمنت، بالإضافة إلى البيوت المبنية من الحجر الأبيض والقرميد، وأصبحت البيوت متباعدة في المساحة ومحاط بعضها بالأسوار ولها بوابات، وبعضها ذات الطابق والطابقين، كما أن هذه البيوت داخلية، أي أن الحمامات والمطبخ داخل البيت بعكس البيوت القديمة الموجودة في القرية.

الخدمات التعليمية:

كان أهالي ملكا يتعلمون القراءة والكتابة وتلاوة القران الكريم على الطريقة البدائية (مدارس الكتاتيب) في البيوت وتحت الشجر على يد الشيخ محمد الياسين (الشلبي) اللطايفة وابنه عبد الرحمن الشلبي، والخطيب فالح من بني إسماعيل وغيرهم (ملكاوي:2003).

وبعد انتهاء الحكم العثماني دخلت البلاد في إمارة شرق الأردن وانتشر التعليم ببطيء بين الناس، وأصبح أهل ملكا يتلقون الدراسة في دمشق وعكا ومصر ومنهم: الحاج عمر يوسف الخلوف، وابنه الشيخ علي، والأستاذ عزالدين العبد القادر العيسى اللطافية، والشيخ علي عبد الرحيم عبد الرزاق ، والشيخ محمود أحمد خالد بني إسماعيل، والحاج حسين الفالح الشرايعة (ملكاوي: 2003).

ومع التقدم الذي لحق بالمجتمع ككل، أنشأت المدارس لتعليم الذكور والإناث ، حيث أنشأت مدرسة الذكور 1920م، أما مدرسة الإناث 1950م. وهذا يدل على أن المرأة قد حرمت من التعليم لفترة كبيرة من الزمن. (سوف يتم التطرق لقضية تعليم المرأة في قرية ملكا في الفصل الخامس من الدراسة).

المواصلات:

ظل أهل القرية لفترة طويلة من الزمن يعتمدون على الدواب مثل (الحمير والخيل) في التنقل من مكان لآخر حيث كانوا يضعون ما يعرف بـ"الجلال" على ظهر الدواب (وهو عبارة عن قطع من القماش أو الخيش، يتم خياطتها ببعضها، وتثبت بواسطة حزام من الجلد على ظهر الدابة وتربط من أسفل بطن الدابة. ولم تكن هناك طرق معبدة، لأنهم يتنقلون عبر السهول والجبال إلى المكان الذي يريدون الذهاب إليه.

لكن مع تقدم المجتمع، وفتح الطرق التي تربط القرية بالمدن الأخرى وخاصة مدينة إربد، أصبح هناك حافلات نقل عمومي، كما أصبح أفراد القرية يمتلكون سيارات خاصة بهم، كما تعمل حافلات النقل العام على تسهيل نقل الركاب من القرية باتجاه المدينة وبالعكس. وقد ساعدت على ربط القرية بالعالم الخارجي والذي انعكس على بناءها الاجتماعي والثقافي وسرعت كثيرا من التغيرات الثقافية والاجتماعية.

الاتصالات:

كان أهل القرية عندما يحتاجون إلى إرسال خبر أو رسالة إلى أحد الأفراد في مكان بعيد، كان يتم عن طريق إرسال شخص لينقل هذه الرسالة، وكان يمتطي حصاناً ويذهب إلى المكان المراد إبلاغ خبر معين فيه، ويأخذ هذا فترة طويلة من الزمن، لكن مع تقدم المجتمع تم فتح مكتب بريد بالقرية سنة 1963م. حيث يتم إرسال الرسائل بواسطته، وبعدها انتشرت الهواتف الأرضية في القرية إي في فترة الثمانينات، لكنها بدأت تقل بسبب استغناء

الأفراد عنها باستخدام الهاتف المحمول(الخلوي) خاصة سنة 2000 وبعدها. وهذا قصر كثيراً المسافة بين الأفراد وقلل الجهد والوقت المبذول

الخدمات الصحية:

كان أهالي القرية يتداوون بالأعشاب البرية كالزعفران والشيح. وأحيانا يذهبون إلى نابلس في فلسطين للتدواي، كما عرف بعض أهالي قرية ملكا بقدرتهم على تجبير الكسور، حيث يعرف الشخص بـ "المجبراتي" وما زالت هذه المهنة عندهم. ومع تحسن وضع القرية ووصول كافة الخدمات إليها من فتح الطرق وتأمين المواصلات، تم فتح مركز صحيّ في القرية سنة 1964م، وكان يعرف بالعيادة، وفي سنة 1975م تحول إلى مركز صحي شامل. حيث يوفر المركز الصحيّ الخدمات اللازمة لأهل القرية، وهذا انعكس بالشكل الإيجابي على القرية فقل عدد الوفيات وازداد عدد السكان. كما أنه لا يضطر الأفراد في كثير من الأحيان للذهاب خارج القرية للتداوي.

جمعية ملكا التعاونية:

تم إنشاء جمعية ملكا التعاونية سنة1991م. وأصبحت منطلقا للنشاطات الاجتماعية والثقافية، حيث تتألف الجمعية من ثلاثة طوابق: الطابق الأرضي يضم روضة أطفال ومشغل خياطة وصفوف محو الأمية ومختبر الكمبيوتر والانترنت وصفوف التقوية في المناهج الدراسية المختلفة، ويضم الطابق الأول قاعة اجتماعات كبيرة لاستقبال الضيوف وللمناسبات العامة والندوات الثقافية كما وتحتوي على مكتبة للأطفال، أما الطابق الثاني فيضم قاعات اجتماعات صغيرة.

وتقوم الجمعية التعاونية ببعض المشاريع الصغيرة لإعانة العـائلات مثـل زراعـة الزعتر. وتقوم أيضا بعقد دورات الخياطة للنساء ودورات الكمبيـوتر، ودورات الطباعـة، ودورات تثقيفية زراعيه أيضا للنساء والرجال. كما أنشأت جائزة ملكا للمتفوقين في الثانويـة العامة. وأيضا تأسيس مركز ثقافي ومركز لتكنولوجيا المعومات سنة 1997م، إذ بلـغ عـدد المنتفعين منها 950 شخص.

بالإضافة إلى تأسيس مشغل خياطة يحتوي على 14 مكنة صناعية ومنزلية وحبكـة. حيث تعقد فيه الدورات الأولية والمتقدمة، ودورات (التهديب)[1] الشماغات للنساء قرية ملكا، عدا عن إقامة المهرجانات الوطنية للفعاليات الشعبية في مختلف المناسبات. وهذه المـشاريع الصغيره كان لها دور في تمكين المرأة والتحسين من مستواها الاقتصادي.

(1) التهديب: مصطلح خاص بتطريز الشماغات وهى حرفة يدوية للنساء في قرية ملكا.

التطور السياسي للقرية:

يمكن لنا أن نتتبع التطور السياسي الذي شهدته قرية ملكا منذ بدايات القرن العشرين، وذلك من خلال نسق الحكم المتمثل بالسلطة التقليدية القائمة على شيوع نظام "المشيخة".فكان الشيخ في القرية هو رمز السلطة وصاحب النفوذ ورئيس القرية في شؤون الحكم والقيادة. وعادة يكون الشيخ احد أبناء العشائر المتنفذة والكبيرة في القرية. وقد كانت كثرة أفراد العشيرة تدعم قوتها السياسية والعسكرية في ظروف الصراع والنزاع التي عاشتها القرية مع القبائل البدوية بسبب ضريبة "الخاوة" التي فرضتها على فلاحي القرية. وكان الشيخ هو القائم على تنظيم الشؤون الإدارية والاجتماعية للقرية، كالزواج والطلاق وحل المشكلات بين الأفراد وتسجيل النفوس.

ومما قوى مركز الشيخ هو ملكيته لمساحة كبيرة من الأراضي وتوليه والتزامه باستقبال الضيوف الذين يأتون إلى القرية من خارجها، وتوفير متطلبات الأمن لموظفي الحكومة المترددين على القرية مثل الجباة الذين كانت ترسلهم الحكومة العثمانية لجمع الضريبة من الفلاحين.فقد كان الشيخ بمثابة وساطة بين الحكومة وأفراد القرية.

وقد تبين من خلال بعض"الفرمانات "[1] العثمانية التي أصدرها قائم مقام عجلون، بخصوص أهل ملكا أن السلطان العثماني"السلطان الغوري" قد أعفى أهل قرية ملكا من الضرائب والجندية، بعد أن عالج الشيخ نور الدين الرومي ابن السلطان الغوري، حيث

[1] (الفرمان: وثيقة يصدرها الحاكم الإداري العثماني للأهالي: ويكتب بداخلها نص القانون الذي تشرعه الحكومة العثمانية)

قدم هذا الشيخ من العراق وسكن في أراضي ملكا، وبعد وفاته تكاثرت سلالته والتي عرفت بالفقراء، وبهذا حظي أهل ملكا بمكانة عند الحكومة العثمانية. وظلوا يتمتعون بهذه الامتيازات حتى عام 1918م. (ملكاوي:2003).

أما دور الشيخ الكبير فيتضح من خلال قوة علاقته مع الدولـــة، باعتبـــاره يمـــارس السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في القرية التي تقررها الحكومة كما يحدث في تسوية مسائل ملكية الأرض وجمع الضرائب من الفلاحين وتجنيد الرجال. وقد انكمـــش دور الشيخ وتضاءلت سلطته بخصوص فض الخصومات والنزاعات والحفاظ على الأمن وحماية القرية ضد الأخطار الخارجية المحتملة. وقد حدث كل ذلك بعد استحداث الحكومة لمنـــصب "المختار" منذ بداية الخمسينات والذي كان يقتصر دوره على تحصيل الضرائب وإرسالها إلى الحكومة. وقد بقي هذا النظام سائداً حتى الستينات، أما بعدها فقد تغيرت مهام المختار تبعـــاً للتطور الذي شهدته المملكة، حيث يشمل مهام المختار حالياً كتابة " المضبطة" للمواطنين في القرية، والتعاون مع أجهزة الدولة بالدخول إلى منازل المواطنين والتعريف علـــيهم عنـــدما تقتضي الحاجة، بالإضافة إلى ظهور السلطة الحكومية القـــضائية للفـــصل فـــي النزعـــات والخصومات.

وقد قامت الحكومة باستحداث وتشكيل المجالس القروية، وكان أول مجلس قروي في القرية قد تألف عام 1969م والذي ترأسه الحاج عصام عمر الخلوف، والذي ضم أشخاصـــاً من جماعات وعشائر مختلفة من أهالي القرية وتمثلت وظائف المجلس بجباية الضرائب ومنها ضريبة الإنتاج الزراعي، وضريبة النفايات والمسقفات. بالإضافة إلى دور المجلس في مطالبة

الحكومة الأردنية بفتح المدارس، وجمع النفايات، وفتح الشوارع، والمطالبة بتزويد القرية بالماء والكهرباء.

وقد تم تحويل المجلس القروي إلى بلدية في عام 1974م بمقتضى قانون تنظيم المجالس البلدية. ثم في عام1970م تأسست أول بلدية في المنصورة، من خلال تعاون بلديتي ملكا والمنصورة مع المسئولين تم تقدم الحياة في ملكا وقراها، كما تم فتح مركز صحي في قرية ملكا ومكتب بريد، وعيادة لطب الأسنان، بالإضافة إلى القيام بمهام المجلس القروي خصوصاً جباية الضرائب مثل (غرامات تجاوز في البناء"رخص البناء"، ضريبة من المال بدل عمل الرصيف، إذن أشغال، وتعبيد الطرق الخ...).

وقد لوحظ أنه لم يكن للمرأة الحق بأن تتولى مهام المختار أو أن تترأس أي منصب سياسي في القرية كرئيسة لمجلس القرويين أو البلدية، أو حتى أن تبدي رأيها في أي قضية من القضايا. وبقيت على هذا الحال حتى فترة التسعينات من القرن العشرين، حيث أصبح لدى المرأة القدرة على أن ترشح نفسها وتنافس الرجل على منصب رياسة بلدية أو أن تكون عضواً فيها . لكنها لم تنجح بسبب النظرة الملصقة بها من قبل المجتمع. بأنها لا تتمتع بالكفاءة التي يتمتع بها الرجل والتي تؤهلها لتولي أي منصب قيادي.

الجماعات التي تتألف منها القرية:

مصطلح العشيرة "Clan" هي عبارة عن مجتمع إنساني قرابي ينتمي إلى جد أو طوطم واحد، ويشترك أفراده في ملكية واحدة ويتضامنون في الدفاع عن العشيرة (بدوي:1986). كما أن هناك جماعات أصغر من العشيرة يطلق عليها اسم بطن"Lineage"

أو "Sib" ويعرفها "بدوي" على أنها مجتمع صغير يقوم على أساس الصلة الدموية وينحـدر من جد واحد من فرع الأم أو الأب ويحمل أفراده اسمه على الدوام ويقال أشقاء "Siblinge" للأطفال المولودين من نفس الأبوين (بدوي: 1986).

حيث يعيش في قرية ملكا عدد من العشائر والحمائل هي :عـشائر الفقـراء وتـضم (عشيرة اللطايفة، اليعاقبة، آل حمزة، بني إسماعيل، العوادي، الجماحنة، و الجـوابرة) .أمـا العشائر الأخرى فهي عشيرة المهانوة، عشيرة آل أحمد (الثوارنة وأبناء عمومتهم الـسفوح)، عشيرة آل الجُج. أما الحمائل فهي حمولة المسالمة، حمولة الـصبيحات، حمولـة الـشرايعة، حمولة آل دخل الله، حمولة أبو عيشة.

أما (الفَقراء) فإنهم يشكلون غالبية سكان ملكا. والفقراء مفردها فقير، جمعها النـاس على (فَقَره) وهم يعلمون أن جمعها فقراء ولكنهم قصدوا من هذا الجمع التمييز بين الفقـراء المعوزين المحتاجين للمال والطعام والفقراء لله وهم عباده المخلصون أصحاب السرائر النقية ممن يسمون أيضا بـ "الدراويش"، الذين زهدوا في متاع الدنيا الزائـل وانـصرفوا إلـى الله وكثيرا ما كانت تختتم الكتب العربية القديمة أو تصدر بعبارة مثل وضعه الفقير لله فلان ..الخ ودرج استخدام اللفظة في العامية الأردنية على النحو "فقره" وهى الكلمة الشائعة في مختلـف أنحاء الأردن، ويكـون هـؤلاء مـن أتبـاع الـصوفية كالقادريـة والرفاعيـة وغيرهـا (ملكاوي:2003).

وعن تاريخ ظهور اسم (الفقراء) في قرية ملكا قيل أن هذه التـسمية قـد توارثوهـا الأهالي عن الأجداد خاصة عندما عالج الشيخ نور الدين الرومي الجد الأعلى لقبيلة الفقـراء الملكاوية ابن السلطان الغوري، حيث أطلق الناس علية اسـم الفقيـر أي(صـاحب الفَقـراء

الملكاوية) وبعد وفاته أطلق الناس على أبنائه وأحفاده اسم أولاد الفقير، ومع الأيـــام غلـــب عليهم اسم (الفقير) ومن الجدير بالذكر أن السلاطين العثمانيين قد واكبوا هذا الاسم حيث ورد في إحدى مخطوطاتهم.

"وبسبب العلاقة التي نشأة بين السلطان الغوري والشيخ الكيلاني منحَ السلطان أراضي الحمة والمخيبة والسطح المجاورة لقرية كفرحارب في قضاء الزويـــة لأهـــل ملكـــا، وظـــل الملكاويون "الفقراء" يستثمرون هذه الأراضي إلى أن صار تسجيل الأملاك فانتقلت لغيـــرهم لفقدان الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها. وقد خرج فرع منهم إلى حيفا يعرفون بها ببيت محمدية، وآخر إلى العزيزية بجوار القدس، ويعرفون فيها ببيت أبي رومية، وثالث إلى المجيدل وكفر منده بجوار الناصرة. كما أن الحكومة العثمانية كانت تعفيهم من الضرائب والجندية، وظلـــوا يتمتعون بهذه الامتيازات إلى عام ١٩١٨م " (ملكاوي:٢٦:٣:٢٠٠٣).

قرى ملكا وأحياءها:

أولاً: قرية دار الباشا: في عام ١٨٦٠م بني سليمان العلي الأحمد اليعاقبة أول بيت في موقع أم الجرنة، (موقع معروف في أراضي ملكا) ، وسكن فيه ، ثم تكاثر السكان من أهل ملكا في ذلك الموقع، وفيما بعد أصبحت قرية تعرف باسم دار الباشا.

ثانياً: قرية دير الريح: في عام ١٨٨٠م بني محمد الرومي العبدالله اللطايفة أول بيت في موقع دير (في أراضي ملكا)، وسكن فيه، ثم تكاثر السكان من أبنائه وأحفاده وغيـــرهم مـــن أهالي ملكا في ذلك الموقع ، وفيما بعد أصبحت قرية تعرف بقرية دير الريح.

ثالثاً: قرية بلد الشيخ: بنى سالم العمر القاسم اللطايفة أول بيت في موقع قرقيد الشيخ (موقع في أراضي ملكا) وسكن فيه، ثم تكاثر السكان من حمولة الشهابات الملكاوية وغيرهم من أهل ملكا في ذلك الموقع. وبعد ذلك أطلقت الحكومة على ذلك الموقع اسم بلد الشيخ، وفيما بعد عرفة بقرية بلد الشيخ.

رابعاً: حي دم السرار: في عام ١٩٣٠م بني حسن عبد العزيز محمد بني إسماعيل أول بيت في موقع دم السرار (موقع في أراضي ملكا)، وسكن فيه، ثم تكاثر السكان من أبنائه وأحفاده وغيرهم من أهالي ملكا في ذلك الموقع، وفيما بعد أصبحت حياً يعرف بحي دم السرار.

خامساً: حي الحجاج: في عام ١٩٣٣م بني الحاج حسن المحمود العيسى اليحيى أول بيت في موقع حوض الدلبة (موقع في أراضي ملكا) وسكن فيه، ثم تكاثر السكان من أقربائه في ذلك الموقع ، وفيما بعد عرفة بحي الحجاج.

سادساً: قرية المطحنة: في عام ١٩٣٥م بني عيسى الصالح العيسى بالتعاون مع أخيه سليمان أول بيت في موقع المطحنة(موقع في أراضي ملكا) ثم وضعا في البيت مطحنة للحبوب، ثم تكاثر السكان من حمولة اليحيى الملكاوية وغيرهم من أهالي ملكا في ذلك الموقع، وفيما بعد عرفت بقرية المطحنة.

سابعاً: قرية سفين: في عام ١٩٤٠م ، وفيما بني خلف العبدالله الحسين اللطايفة أول بيت في موقع سفين(موقع في أراضي ملكا)، وسكن فيه، ثم تكاثر السكان من أهالي ملكا في ذلك الموقع بعد أصبحت تعرف بقرية سفين.

ثامناً: حي المنتزة: في عام ١٩٥٠م وفيما بنى حسن القادر المنصور الخلوف أول بيت في موقع المنتزه(موقع في أراضي ملكا)، وسكن فيه، ثم تكاثر السكان من أهالي ملكا في ذلك الموقع بعد أصبحت تعرف بحي المنتزه.

تاسعاً: قرية أم الخير: في عام ١٩٦٠م بني عربي إبراهيم اليوسف الخلوف أول بيت في موقع أم الخير (موقع في أراضي ملكا)، وسكن فيه، ثم تكاثر السكان من أهالي ملكا في ذلك الموقع، وفيما بعد أصبحت تعرف بقرية أم الخير.

عشراً: حي القبو: في عام ١٩٧٠م بني محمود الصالح من عشيرة الغندور الفلسطينية أول بيت في موقع القبو(موقع في أراضي ملكا)، ثم تكاثر السكان من أهالي ملكا وغيرهم في ذلك الموقع ، وفيما بعد أصبح يعرف بحي القبو.(ملكاوي ٢٠٠٣).

الفصل الرابع

عمل المرأة في الماضي والحاضر

اثنوغرافيا عامة:

شكلت المرأة في قرية ملكا أساسا للنظام الاقتصادي القديم القائم على الزراعة والرعي. وطبيعة هذا النظام وضع المرأة في مكانة اجتماعية مختلفة تماماً عن المكانة الاجتماعية التي وضعها فيها النظام الاقتصادي الجديد. وأيضا انعكس هذا على مكانتها ودورها داخل النظام الأسري، حيث شكلت الأسرة الممتدة في الماضي وحدة اجتماعية واقتصادية لعبت بها المرأة دوراً أساسياً، وقد حددت الأسرة الممتدة في القديم مكانة المرأة الاجتماعية من خلال تحديد أدوارها اجتماعياً واقتصادياً. لكن مع التغير الذي لحق بمجتمع البحث وشيوع نمط الأسرة النواة محل الأسرة الممتدة، أدى إلى تغيير أدوار المرأة داخل الأسرة وبالتالي انعكاسه على مكانتها الاجتماعية داخلها.

فالعمل الذي أوكل بالمرأة في القديم حدد مكانتها، وفرض عليها أن تكون إلى جانب الرجل في كافة الأعمال الاقتصادية كالزراعة والرعي وتحت سيطرته. خاصة وأن هذا النظام معتمد على أدوات إنتاج بسيطة والأيدي العاملة المتمثلة بأفراد الأسرة، كما أنه قائم على تقسيم العمل بين الجنسين.

فكانت المرأة تعمل مع الرجل كافة الأعمال الزراعة ابتداء بحراثة الأرض ومن ثم تعشيبها (إزالة الأعشاب الضارة من بين الزرع)، كما أنها تكون إلى جانب الرجل أثناء حصد المحصول ودَرسه. وبما أن الأدوات المستخدمة في الزراعة بسيطة كانت تأخذ هذه العملية تقريباً كل أيام السنة، عدا عن الجهد الجسمي الكبير الذي يبذل فيها. كما وعملت المرأة في رعي الماشية إلى جانب الرجل، وكان عليها أن تحلب الماشية كل صباح ومساء، وتصنع

مشتقات الألبان، بالإضافة إلى تنظف حظيرة الماشية (إزالة روث الماشية). وكان عليها أن تجلب الماء من الينابيع الموجودة في الأودية، خاصة وأن آبار المياه المنزلية لم تكن عند الأهالي ، وهذا يتطلب كثيراً من العناء، فكانت تحمل الماء في "القرب" التي تصنعها من جلد الماعز بعد غليها وتطهيرها من الجراثيم، ومن ثم خياطتها. حيث كانت تملؤها بالماء وتحملها على رأسها أو على الدواب (الحمير) إلى المنزل من أجل الشرب أو الاستعمال المنزلي. وكان عليها أن تجمع الحطب من السهول والجبال من أجل إشعال النار والتي تستخدم لطهي الطعام وتسخين الماء والإنارة.

وكان عليها أن تقوم بكافة الأعمال المنزلية من تنظيف البيت والغسيل وطهي الطعام. عدا عن تربية الأبناء وتلبية متطلباتهم اليومية. كما وكانت تصنع بعض الأدوات المنزلية من الفخار كـ (الأواني)، حيث يتم حرقه في الطابون حتى يصبح أكثر فساوه بعد صنعه، و تصنع بعض الأدوات لحفظ الأطعمة من جلد الماعز. وبعض الفرش والأغطية من صوف الأغنام أو شعر الماعز وذلك بعد قصها وغسلها. وهناك كثير من الأعمال التي أوكلت بالمرأة في النظام الاقتصادي القديم والذي سيتم التطرق له بالتفصيل أثناء التحليل.

ومن خلال هذا فقد تبين لنا أن المرأة في النظام الاقتصادي القديم (المجتمع الزراعي التقليدي) كانت تبذل جهداً كبيراً في العمل. وهذا يعني أنها كانت تقضي كل وقتها في العمل الزراعي والرعي. حيث كانت تأخذ عملية الزراعة تقريباً كل أيام السنة، ويعود هذا إلى بساطة الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج كالمحراث ولوح الدراس وغيرها من الأدوات التي تعتمد على الجهد البشري.

ولم يكن للأم مثلاً الحق في رفض زواج أبنتها من شخص لا تراه مناسباً، ولم يكن يؤخذ برأيها في كثير من الأمور وحتى التي تتعلق بحياتها الخاصة كمسألة الزواج. وقد كان

المجتمع المحيط يأخذ موقفاً سلبياً من الرجل الذي يجعل زوجته أو ابنتـــه تـــشاطره الـــرأي، ويعتبر ناقصاً في رجولته وفي قدرته على اتخاذ القرارات. وهذا قلـــل مـــن مكانـــة المـــرأة الاجتماعية، خاصة وأن الرجل هو المسئول عن الإنفاق وبيده السلطة وزمام الأمور مما جعل المرأة أكثر تبعية للرجل.

لكن نتيجة التحضر الناتج عن النمو الاقتصادي ودخول الآلة التي حلت محل الأيدي العاملة من الأسرة حتم هذا على المرأة دخول عدد كبير من الميادين، وذلك لحاجة المجتمـــع لها وخاصة للأيدي العاملة الفنية وغير الفنية وغير المدربة من النساء كمتطلبات أساسية للنمو والتصنيع. هذه الحاجة الماسة لخدمات المرأة حتم عليها وعلى المجتمع (قرية ملكـــا) قبـــول فكرة خروج المرأة من البيت إلى ميدان العمل. وقد بدأت مسيرة عمل المرأة وخروجها مـــن البيت في ميدان التعليم، حيث أنها خرجت من البيت إلى المدرسة كطالبة ومعلمة في بـــادىء الأمر. ثم وبعد أن قُبلت هذه الفكرة اجتماعياً واعتمد المجتمع عليها، انتقلت المرأة إلى مرحلة أخرى متقدمة ولكن ببطء، حيث دخلت ميدان الوظيفة وخاصة فـــي الـــدوائر والمؤســـسات الحكومية، ثم ازدادت خُطاها لتدخل في مجال الوظائف الخاصة ثم المصانع وغيرهـــا مـــن الأعمال الأخرى. ثم تقدمن أكثر كنتيجة لتراكم التحصيل العلمي، وأثبتت فعاليتها في العمـــل في المصانع والمستشفيات والمدارس والكليات والجامعات والدوائر الحكوميـــة والمؤســـسات والشركات، وكذلك القوات المسلحة الأردنية والأمن العام. وبذلك أصبح للمرأة في قرية ملكـــا عملان : الأول-عمل ربة البيت، والثاني- عمل الموظفة أو العاملة خارج البيت، وأصـــبحت أكثر استقلالاً من الناحية الاقتصادية، وهذا ساعد على رفع مكانتها الاجتماعية في المجتمـــع حيث أصبحت أكثر استقلالاً في تحديد القرارات المصيرية المتعلقة بحياتها كالزواج مثلاً .

وأخذت نسبة مشاركة المرأة في العمل تزداد. ونتج عن خروج المرأة من البيت إلى العمل تحسن الوضع المعيشي والاجتماعي للأسرة من خلال مشاركتها للزوج أو الأب في تحمل أعباء الإنفاق. وهذا قلل من تبعية المرأة للرجل وأصبحت أكثر استقلالاً. ونتيجة لمشاركة المرأة في جلب موارد الرزق لم يبق للرجل الحق في الإنفراد بالسلطة الأسرية، وبذلك صار يحترم الزوجة ويساعدها في أداء بعض الواجبات المنزلية ويشاركها الرأي، ويترك لها حق اتخاذ القرار في شؤونها الخاصة التي تتعلق بشخصيتها، الأمر الذي رفع من مكانتها الاجتماعية في المجتمع.

وحيث أن المرأة تشكل نصف المجتمع، فإن خروجها من البيت يعني انفتاحها على العالم الخارجي واطلاعها على ما يجري فيه وتأثرها به وبالتالي المشاركة في أحداثة. وكذلك اطلاع المرأة على العالم الخارجي يعني اكتسابها لأمور ثقافية وتعليمية وتربوية واجتماعية واقتصادية. مما يساعد في تطوير عمليات التنشئة الاجتماعية لأطفالها وبالتالي إنتاج جيل صالح قادر على العمل وتحمل المسئوليات .

وقد كان لخروج المرأة من البيت إلى ميدان العمل آثار سلبية، حيث تظهر هذه الآثار في تربية الأطفال بالرغم من توفر رياض الأطفال ودور الحضانة، كذلك تظهر في العلاقات الزوجية سلبياً- بالرغم من سعيها في مساعدة الزوج في جلب موارد الرزق. وكثير من المشاكل الاجتماعية والتي سيتم التطرق لها خلال التحليل.

كما عملت التبعية الاقتصادية لدول العالم الثالث إلى الدول المتقدمة دوراً بارزاً في تغير مكانة المرأة في المجتمع. وبما أن الأردن جزء من دول العالم الثالث فلم تكن بمنعزل عن هذه التأثيرات، والتي شملت قرى الأردن. ومن الآثار الجانبية للتبعية، هو ترك المزارعين من الرجال والنساء عملهم في الزراعة من أجل العمل بالصناعة والأعمال

التجارية ومشروعات التنمية. وقد أضعفت هذه العمليات مساهمة المرأة في الإنتاج واستغلال جهدها بالعمل بقطاع الخدمات. ونتيجة لذلك أصبحت الفرص المتاحة أمام المـرأة محـدودة ونسبة الأجر الذي تحصل علية المرأة من جراء هذه الأعمال متدنية بسبب استغلالها من قبل أصحاب الأعمال خاصة النساء اللواتي يعملن في مصانع مدينة الحسن الموجودة في إربد.

ومن هنا سوف تتناول الباحثة ست حالات دراسية. حالتان دراسيتان تمثلان المرأة في النظام الاقتصادي القديم (المجتمع الزراعي). وخمس حالات يمـثلن وضـع المـرأة بعـد التغيرات الاقتصادية التي اجتاحت مجتمع البحث (قرية ملكا)، كما أن هناك أمثلة قصيرة من الميدان استخدمتها الباحثة أثناء التحليل لدعمه بالبراهين. حيث سيتم تحليل الجانب الاجتماعي والاقتصادي لحياة المرأة، وملاحظة جوانب التغير على مكانتها.

الحالات الدراسية:

الحالة الدراسية رقم (1):

(ص، ع): من مواليد قرية ملكا عام 1923م، وعمرها الآن خمس وثمـانون عامـاً. ذكرت أنها تنتمي إلى عشيرة بني إسماعيل فخذ الرّحايمة. وذكرت أن هناك عشائر كانت ولا تزال تسكن في قرية ملكا ومنها " الخلوف " و "العادي" وهم أول الجماعات التي كانت تقطُن ملكا، أما "المهانوة" فقد جاء جدهم من حوران وهم دروز سكنوا في ملكا قبل 1900م.

ذكرت المبحوثة أنهم فلاحون كانوا يزرعون الأراضي المشاع وذلـك قبـل إفـراز الأراضي الذي وصل هذه المنطقة (الشمال) سنة 1936م. وذكرت أن الأراضي كانت تُوّزع بين القرى اعتمادا على اتفاق بين شيوخ القرى المجاورة، حيث كانت القرية الواحدة تُـوّزع

الأراضي على العشائر فكل عشيرة كانت تُمنح الرُبعة[1] والتي كانت تُعادل 22 قيــراط[2] ، وكان هناك ثُمنية [3] وهي مساحة من الأرض لا تعرف على وجه التحديد كم تُعادل، وذكرت أن الأراضي كانت تُوزّع على الأفراد بالقراريط مثل قيراطين أو ثلاث. وذكرت أنهم كــانوا يُطلقون على قطعة الأرض مهما كانت مساحتها بالجزو[4] . وقالت: " *قد كنا نحرث الأرض على عود الحرّاث، وكنا نثبته على الدواب مثل البقر والحمير. وكنا نحرث أكثر شيء علــى الفدّان،(عود الحرّاث الذي يقوده بغلين أو ثورين). وكانت الحراثة على الرجل والمرأة، وكان الرجل هو الذي يمسك بعود الحراث (آلة خشبية لحرث الأرض) ويحرث، والمرأة تبذر لبذار (الحب المراد زراعته) على الأرض قبل ما يبدأ الرجل بحرثها(رش القمــح وغيــره علــى الأرض قبل الحراثة حتى يختلط الحب مع التراب). وكنا نحرث الأرض ونزرعها بالعفير قبل الشتوية، وكنا نزرع بالعفير القمح والشعير والعدس*".

وذكرت وأنهم كانوا يُفلحون (يحرثون) الأرض ثلاث أو أربعه مرات في أول تشرين الأول. ثمّ كانوا يزرعون زراعة الشتوي في أواخر تــشرين الأول وبدايــة الثــاني فكــانوا يزرعون القمح والشعير والفول والعدس، أما الحمّص فلم يزرعوه إلا بعــد 1948م، حيــث جاءهم من صمخ وكذلك البطاطا، أما الكرسنة فكانوا يزرعونها في كانون الأول، والسمــسم يزرعونه في شهر نيسان. ويُخزّنون منه عند الحصاد للموسم القادم والذي لم يُخزّن يقومــون بشرائه من أم قيس حيث يوجد بها الحب بشكل كبير. وذكرت أنهم كانوا يزرعون عشرة أمداد

---

(1) الربعة: مساحة من الأرض تعادل 154 دونم.

(2) القيراط: مساحة من الأرض تعادل 7 دونمات.

(3) ثمنية: مصطلح يطلق على مساحة من الأرض تختلف مساحتها من شخص لأخر.

(4) الجزو: مساحة من الأرض لا تحدد ، حيث يطلق على 10 دونمات جزو، وعلى العشرين جوز وهكذا.

من القمح وأنهم حصدوا في الموسم الذي زرع فيه 10 أمداد[1] مائه وسبعون مُد من القمح بل أكثر لأن المطر كان كثيراً والإنتاج فيه بركة، وأن البذار كانوا يُخزّنونه من البيدر إلى البيدر وتعتمد كمية الخزين من البذار على مساحة الأرض المراد زراعتهـا ومـا يحتاجـه الفـرد للإستهلاك العائلي. وذكرت أن هناك حراثين كانوا يحرثوا لبعض الأفراد الـذين لا يملكـون عود الحراثة، حيث يأخذون رُبعيّة قمح تُعادل عشرون مُد من القمح قبـل الغلّـة، وكـانوا يَسرون (يذهبون) من الأذان للحرث على الحمار أو البقر، وكانوا يُسحّرون (يُطعمون) البهيمة (الدواب) حتى تكون قوية عند الصباح، وذكرت أن الحرّاثين نفسهم أصـحاب المحـصول و أشخاص من أهالي القرية.

ذكرت المبحوثه (ص) أن الحصاد يكون في آخر أيار وأول تموز، حيث كان الرجال والنساء يحصدون بالمناجل سنابل القمح. و كل أربعة شمالات تُشكّل غمراً واحداً، أما العدس والكرسنة فإنه كان بالعادة على النساء حيث يقلع باليد . وكانت النساء تجمع الأغمار وتضعها على القادم وترجدها (تنقلها) على الحمير إلى البيدر حيث كان البيدر في قرية ملكا يقع فـي موقع المجنّة والمدرسة حالياً.

والبيدر قطع أرض خالية من الأشجار ويُوضع على كل قطعة بيدر قمح وآخر كرسنة وآخر شعير وهكذا. وكانت العائلة تذهب إلى الحصاد وتنقلها إلى البيدر،أما المرأة التي كـان لديها طفل صغير فإنها لا تذهب في كثير من الأحيان. وكانت الناس تُعاون في الحصاد "*اليوم عندي باكر عندك*"، وبعد أن ينتهوا من الحصاد والتي قد تستمر أسابيع كثيرة كانوا يُعزّبـون ويخبزون هناك وكانت المرأة هي التي تعجن وتخبز الخبز على "*الصاج*" (وهو معدن مجوف من الداخل يوضع على موقد النار ويوضع العجين على الجزء المقعر حتى يصبح ناضـجاً).

([1]) المد: مقداد من القمح يساوي 20كغم.

وبعد أن ينتهوا يذبح صاحب الحصاد ذبيحة ويُغذّي العونات وكانت تُعرف هذه الذبيحة بذبيحة الجورعة. وكان الطبيخ من البرغل بدون لبن يُشرّب بماء اللحم ويُوضع اللّحم على البرغــل، وكان عمل الطعام على المرأة. وفي أثناء عملية الحصد كان الرجال والنساء يغنون ويهجنون (يهتفون):" *ما علينا وما عليك، هاض(هذا) النبي صلّوا عليه".* ومنجلية منجلاه، راح لــسّايغ جلاه.".

وقالت أن الرجال والنساء كانوا يضعون الحصاد المحصول الذي تم حــصدة)علــى البيدر. ومن ثم يتم فرد المحصول على مساحة البيدر كاملة، ثمّ يدرسونه بواســطة "*لــوح الدرّاس*" وهو لوح من الخشب مثقوب من الأسفل تُثبّت فيها حجارة زرقاء خشنة ولــه حبــل يُربط بالفدّان، ويقف ولد بجانب اللّوح لمراقبة عملية الدرس، حيث يتم الدّرس مرتين الأولــى تكسير والثانية نعّام (تنعيم) وتُذرّى المحصول الذي تم درسة بالمِذراة.

حيث ذكرت " *عندما كان الرجال يدرسوا المحصول على البيدر، كانت النساء تذري القمح بالمذراه، والتي تكون مثل مشط الأرض لأن أصابعها طويلة. وعندما نذرية يطير القش على جهة والحب يبقي مكانة وبنزل معه الحجارة والتراب. و بعد ما نكمل عملية التذريــة، نأتي بالشربال (الكربال) ويكون له ثقوب كبيره نضع القمح أو العدس فيه ونهزه بيدينا(جعلة يهتز بين راحتي اليد). فينزل القمح مع الحجارة والتراب الناعمــة، وتبقــى القــشة الكبيــرة والحجارة والتراب الكدر(التراب المتلاصق الكبير)، وهذا القش الكبير كنا نأخذه لكي نعمــل الطوابين التي نخبز عليها ونزبلها. ونعمل أسلال وأطابيق من هذا القش. بعدها نــأتي بــــ "المقطف" الذي يشبه الشربال لكن ثقوبة صغيرة، فنضع الغله فيه (الغله- القمــح أو غيــره كالعدس) ونبدأ نهزه بأيدينا لكي ينزل التراب والحجارة الناعمة ويبقى الحب والجُبــه. هــذه الجُبة تكون القمح الذي لم يدرس بشكل جيد أي الذي تبقى قشرته عليه، فنأخذه ونرجعه تحت*

لوح لدراس لكي يعاد درسة. بعدها نأتي بالغربال وتكون ثقوبة صغيرة لكي يغربل القمح وننسفه (النسف – يعني أن نطلق الحب من الغربال إلى أعلى حتى يطير القش وينزل القمح على الغربال)، والتراب الناعم الذي بقى بالغربال ينزل من الثقوب. بعدها يأتي الرجال لكي يعبؤن الغلة بالشوالات أو العدول، هذه ا لعدول كنا نخيطها من جلد المعز. أما النساء فلم يسمح لهن بالتعبئة لأنه حسب اعتقادهم بأن يد الرجل أبرك من يد المرأة. وعندما يعبؤن المحصول كانت الناس كلها تتجمع على البيدر، كبار وصغار، وكان الرجال يعبؤها بالصاع ويقولون الله واحد ماله ثاني، والله واحد ماله ثالث كل ما وضع صاع في الشوال أو العدل . ويجلس الأولاد الصغار حتى يأخذوا بركة المحصول بشلالاتهم (شلاله تعني ثوبه) بحفنتين من القمح ويذهبوا إلى الدكان ويشتروا بها الذي ما بأنفسهم مثل الحلوا المخشرم".

وذكرت أنهم كانوا يزرعون الخضار من بندورة وبامية وبطيخ وفقوس (قثة) وبصل. وكانت عملية الزراعة على الرجل والمرأة. وتكون من خلال استخدام (الفأس) لحفر حفرة مقدارها 5– 8سم، حيث توضع البذه في الحفر ومن ثم تطمر بالتراب. وذكرت أنهم كانوا يزرعون البندورة وكانوا يحصلون على البذار وذلك بمَعِك (عصر) البندورة ، ومن ثم تُغلى لعمل رب البندورة، وكانوا بعد العصر يُصفون البندورة بالمنخل، ويضعون السكن (رماد النار) فوقه وينشرونها حتى تجف، ثمّ تُفرك باليد وتُنخّل ويبقى البذر، كانت هذه العملية تقع على عاتق النساء. وفي المربعانية[1] كانوا يزرعون بذار البندورة وتُغطّى بالحطب الفيجن فتصبح البذور أشتال تُقلع وتُزرع في السُّهول، وهنا عملية الزراعة على المرأة والرجل.

وذكرت أنهم كانوا يزرعون العنب في شباط حيث كانت تنمو عيدانه (جذوره) في السهول عند العيون يأخذونها ويزرعونها في سهولهم، أما الليمون ذكرت أن دار أبي فيّاض

([1]) المربعانية: هى فترة تمتد إلى أربعين يوما من بداية شهر كانون الثاني حيث تمتاز بالبرد الشديد.

كانوا يزرعونه في الوديان لأنه يحتاج إلى ماء حيث كانوا يروونه وكانت (ص،ع) تشتريه منهم مُقابل قمح أو شعير لأنه لم يكن هناك نقود. وذكرت أنهم كانوا يسقون بذار الصيف فقط عند زراعتها وتكبر على النّدى لأن التربة كانت رطبّه (مُشبّعة بالماء).

وذكرت المبحوثة "*كانا لما نكمل قلع العدس وندرسه، نخزن المونه والباقي يبعوه الرجال لتجار من الرمثا ومنهم من فلسطين*". وذكرت أن الأرز قد عرفوه بعد 1948م من صمخ فلسطين وهو رز مصري. وقالت"*لو تصلخي الزلمة ما بتلاقي معة عشر اقروش، كانت الوحدة إذا بدها ثوب، أنروح ندينة من الدكانة للموسم ، وانسدة حسب الغلة، قمح أو شعير أو عدس*".

كما وذكرت أنهم كانوا يُخزّنون الحبوب بـ *"الكواير"*. وكانت هناك كواير تتسع لخمسين مُداً من القمح، والكواير كانت تصنعها النساء من الطين وكانت هناك امرأة تُعرف بخديجة النعنعية تصنعه من الصلصال والتبن. أما الطحين فكانوا يُخزّنونه في صناديق من الخشب وقبل ذلك كانوا يضعونه في صناديق تصنعها النساء من الطين. وكانت النساء تجفف البندورة وذلك بتقسيمها من الوسط وتمليحها ونشرها تحت أشعة الشمس، كذلك الكوسا، إلى جانب حفظها على شكل رُب البندورة، أما البامية فكانت النساء تشكّوها بواسطة المسلّة (ابرة تُخيّط بها الشوالات) فيها خيط وتُشك البامية شك، أما الليمون فكان يحفظ بدمله (دفنه) في التبن أو التراب ويبقى لسنة كاملة. وكانوا يستخدمون *"الحّقة"* [1] لحفظ السمنة والزيت وهي جرة من الفخار يُطلى من الداخل بالجير الذي يُدق ويوضع بالماء ويُدهن داخل الجرة. أما

(1) الحقة: عباره عن وعاء (جرة) تصنعها النساء من الفخار المطلي من الداخل في الطابون، وتستخدم لحفظ الأطعمة.

البقسة"([1]) فكانت جرة صغيرة الحجم تُستخدم في حفظ السمنة والعسل أو الزيت. أما *القطع*" أشارت إلى أنه بناء من الطين والتبن والماء يكون بجانب البيت وكان يسْتخدم لتخزين مونـــه الفرن من روث الحيوانات، وكانت النساء تصنع جميع هذه الأدوات.

وذكرت أنهم كانوا يطحنون على "بابور" يعمل على الديزل والماء، وهناك "بابور" في قرية سمر كانوا يطحنون عليه، حيث يعمل على الماء والديزل وكان يـــذهب إليـــه الرجـــال والنساء. وأشارت أنها كانت تطحن الحبوب على الرّحى كالقمح لـــسمد البرغـــل وجـــرش الكرسنة، حيث كانت تسلق القمح ويُنشّف ويُسمد (يُطحن) على الطاحونة الرّحى، (الرحـــى عبارة عن حجرين دائريين من البازلت الأسود يوضعن فوق بعض ويكون الحجـــر العلـــوي منقوباً من الوسط ومثبت به عصا صغيرة، حتى تمسك باليد، فيوضع الحب المراد طحنـــه أو جرشه في الثقب، وبعدها يحرك الحجر العلوي بواسطة العصا على الحجر السفلي، فيـــصبح الحب بين الحجرين ونتيجة لذلك يطحن الحب بسبب هذه القوه الناتجة عن الحجرين).

وذكرت المبحوثة أنهم زرعوا الزيتون سنة 1948م، حيث كانت الأراضي مفـــروزة وكانوا يزرعون في الجحافل والذنبة (أسماء أماكن في ملكا). وذكرت أنهم زرعـــوا زيتونـــاً يُعرف بالصلّيح الذي كانوا يُحضرونه من سحم وزرعوه في أراضيهم. وذكرت أنّ معاصـــر الزيتون كانت في قرية سحم وسمر وهي معاصر تقليدية قديمة مكونة من البّد الذي يدرسون الزيتون عليه بعد أن يُسلق ويُنشّف بواسطة قِلع من الحجر، وبعد أن يُدرس الزيتون ويُوضع في كفاف ثمّ تُوضع الكفاف أسفل قطعة الخشب المثبتة على "القِلِع" وهو حجر كبير محفور من الجانبين على هيئة دوائر تُوضع فيها حبل ويُرفع يدوياً أو بواسطة الدواب عن طريق الحبـــل

(1) البقسة: عباره عن وعاء (جرة) تصنعها النساء من الفخار المطلي من الداخل في الطابون، وتستخدم لحفظ الأطعمة.

فترتفع قطعة الخشب التي تُعرف بالمكبس لتضغط على الكفاف التي تُوضع على قِلـع آخـر يرفع قطعة الخشب أو المكبس. فينزل الزيت. إلا أنها أشارت أن المكـبس غيـر فعّـال لأن الزيتون يبقى فيه زيت بعد الكبس. وذكرت أن عملية قطف ثمر الزيتون كانت على الرجـال والنساء، وكان يملئ في شوالات من الخيش وينقل على الدواب إلى المعاصر الحجرية. والذي كان ينقله الرجال. كما أن الرجال هم اللذين يعملون داخل هذه المعاصر.

وذكرت المبحوثة أنهم كانوا يُربّون البقر والبغال للحراثة والدّراسة والتنقل. كما أنهم كانوا يرعون بالبقر والماعز الأسود، وكانوا يرعون بـ "*العراقيل*"([1])، وقـد كانـت عمليـة الرعي على الرجال وأحياناً على النساء، وأشارت أنهم لم يرعوا بالغنم لأن المنطقـة جبليـة ووعرة لا تستطيع الأغنام السير فيها. وذكرت أنهم كانوا يُربّون الدجاج البلدي حيث كانـت تُحضر البيض البلدي وتحضنة الدجاجة عليها فيفقس البيض وتخـرج الصيـصان وكـانوا يُطعمون الدجاج العلف من القمح حيث كانوا يُخزّنون شوالين منه للدجاج. وكانوا يبـادلون "*الدواج*" (بائع متجول بالكحل أو الإشارات حجاب الرأس) .

كما وذكرت المبحوثه (ص) أنها كانت تحلب الماشية، وتصنع منها المونة وما تبقى يتم توزيعه على الجيران ومنه يُخزّن على هيئة مريس أو يحفظ اللّبن والحليب في "*الـشكوة*"، وهذه الشكوه كانت تصنعها من جلد الماعز. وذكرت أنها كانت تحلب البقر بأن تُمسك شـطر (حلمة ثدي البقرة) بواسطة الإبهام والإصبع وتضع دلواً تحت ثدي البقرة حتى ينزل الحليـب فيه. أما المعزى فكانت تحلبها باليدين كاملة ويُضغط على الثدي فينزل الحليب.

وذكرت أن هناك أفراداً يملكون مجموعة كبيرة من "*الحلال*"(الماشية) حيـث كـان يُعطي حلاله للراعي حتى يرعى بها، وكان يأخذ من كل ثلاث سخال واحداً، وكل عنزة عليها

---

(1) العراقيل: مصطلح يشير إلى الأماكن المرتفعة.

صاع قمح، وكل بقرة عليها مُد من القمح. وذكرت أنها كانت تحلب كـل بقـرة أو معـزى وحدها، وكان يوجد شخص مُساعد يقوم بإرجاع البقر المحلوب وإحضار غيره وقد يكـون زوجها أو ابنها أو ابنتها، وذكرت أن الرُضع من المعزى كان يُبعد ويُربط بقطعة من الخشب المثبتة بالأرض، حتى يتسنى لها حلب الماعز الأم بكل سهولة، ثمّ تقوم بغلي الحليب في إناء على موقد النار، وبعد أن يبرد تضيف له *"تروبية"* (أي أن المرأة كانت تحتفظ بكأس من اللبن السابق وتضيفه إلى الحليب حتى يصبح لبناً)، أما المرأة التي لا يوجد عندها تروبيـة كانـت تأخذ كأساً فيه ملح وتُعطيه للجارة التي يكون عندها تروبية وتأخذ كأس اللـبن، ثـمّ تـضع التروبية على الحليب الفاتر وتتركه حتى الصباح. ثمّ تضع اللبن في *"الشكوة"* والتي تكـون مُعلّقة على *"رُكَابة"* التي تصنعها(الركابة – خشبتين تعلّق بينهما الـشكوة) وتبـدأ بعمليـة الخض(أي مسك الشكوة الموجود بها اللبن وتهزها ذهاباً وإياباً). بعد ذلك كانت تُفصل الشنينة وتضع ماءاً في الشكوة وتُحرك حتى تتجمع الزبدة. ثمّ توضع الشنينة في كيس مـن القمـاش ويُملّح ويُترك حتى ينزل منه الماء، وعندما يجمد تُفرش قطعة قماش على الأرض ويُفرد اللّبن الجامد فوقه ويُملّح ليصبح جميداً وقد يُضاف إلى البرغل ليُصبح كشكاً. أما الزبـدة فكانـت تضعها على النار لصنع سمنه، وإذا كانت الكمية كبيرة كانت تضع البرغل المسلوق لتكـون قشدة. وكانت هذه العملية تقوم بها كل النساء في القرية.

ذكرت أن الشكوة والركابة التي كانت تصنعها من جلد الماعز، كانت تقـوم بـدبغها بواسطة ثمر البلوط حتى تتطهر من الجراثيم وتصبح طرية، حيث يُدق البلـوط والغطـاء الموجود عليه بواسطة خشبة أو حجر ويُغلى بالماء في إناء على النار، وبعـد أن يفتـر(أي يصبح قليل السخونه) تضع الجلد فيه، وتتركه ليومين وثلاث. وذكرت أنهـا كانـت تـضع الطحين على الشعر فيسقط بسهولة. وذكرت أن الشكوة تكون كبيرة الحجم، و*"الخافة"* لحفـظ

البرغل أو السميدة يكون حجمها وسط، و*"الضبية"* يُوضع فيها القهوة والبهار، وهناك ضـــبية لحفظ لبن الكيس حيث يُثبّت على طرفها قدم ماعز يُفتح من الوسط بالـــدق بواســـطة حجــر وقطعة خشب قوية، أو قطعة خشب مع ترك فتحة صغيرة لعصر اللّبن الجامد منـــه فينـــزل، وهناك الحُق لحفظ الزيت و*"البقسة"* لحفظ العسل و السمنة. وجميع هذه الأدوات تصنعها النساء من جلد الماعز.

أشارت المبحوثة إلى وجود بعض أدوات الطبخ من النحـــاس مثـــل اللّقـــن والقِـــدر والمنسف (صدر للمناسف)، وكانت تُبيّض الأدوات عن طريق المبيّض الـــذي كـــان يأخـــذ مجيديات([1]). وذكرت أنهم صنعوا أدوات من الفخار مثل *"الطوافير"* وهي حمّامية (زبدية) من الفخار المحروق غير المزجّج كان يُوضع في الأفران لتحضير الحمّص أو الفول حيث يُوضع الماء فوقه ثمّ يُوضع الطوافير في رماد الطابون.

ذكرت المبحوثه أنها كانت تعجن العجين الرّخاوي، وكانت تعجـــن عويـــصاً عنـــد السرعة خاصة عند وجود ضيف فجأة. وكانت في العادة تعجن في الليل وعنـــد الأذان تُوقـــد الفرن وتبدأ بالخبز، وذكرت أنها كانت تعجن في الليل وتخبز على السّحور في رمضان. أما الخميرة فكانت تعُدُّها بوضع طحين على تالي (قاع) المعجن بعد الفراغ من الخبز، حيث يـــتم جمع العجين التالي ويُترك ليختمر ويُستخدم في تخمير العجين في المرة الثانية. وذكـــرت أن عدد مرات الخبز يعتمد على حجم العائلة، فالعائلات الكبيرة كانت تعجن وتخبز مرّتين وثلاث في اليوم. وذكرت أنها كانت تخبز *"المهيد"* وهو خبز كماج. و*"الكراديش والطبطابيات"* تُخبـــز في الطابون، وهما مكونان من طحين الذرة تُعجن بالماء وقليل من الملـــح، وكانـــت تحمـــل العجينة مثل الطفل الرّضيع وتضعها في الطابون وترقّها بشكل جيد فـــي الطـــابون. أمـــا "

([1]) مجيديات: مصطلح يطلق على نوع النقد الذي كان متداولاً في تلك الفترة.

اللزاقيات والشراك" فكانت تخبزه على الصاج وهما من طحين القمح دون خميرة. وذكرت أنهم كانوا أيام الحصاد يُعزّبون في تلك الأماكن وكانت النساء تعجن وتخبز في أماكن الحصاد والبيدر. وذكرت أن النساء كانت تُحضر الحطب من الوديان والشجر اليابس وتُحضر الماء من عين ملكا بواسطة *الأسطولة والرّوايا*"

(الروايا: قطع مصنوعة من جلد الماعز) تُوضع على الدواب وتُنقل إلى البيوت.

وذكرت أن الخبز الشراك الذي يخبز على الصاج تكون عجينته رخوه، وهذا الصاج كانوا يشترونه من التجار. وأشارت إلى أن هناك أكثر من عائلة تشترك في نفس الطابون الذي يستخدم للخبز. حيث تعمله النساء من حجارة وتراب يقال له حزريا لونه أحمر ، يخلط التراب بالتبن ويجبل بالماء من أجل بناء الطابون. حيث تبني أول لفة من الطابون وعندما يجف أول دك (صف حجارة مع الطين)، تضع الدور الثاني وهكذا، وبعده الدور الثالث وهكذا. ويستمر بناءة عدة أيام حتى يجف، ويترك له فتحة من أعلى من أجل إدخال الرغيف فيها ، وكانت النساء تزبله بروث المعز حتى يبقى ساخناً وتشعل الحطب من حوله ومن ثم تخبز بداخلة .

وأشارت إلى أن بناء البيوت يكون على الرجال. أما جلب المياه من أجل العمارة يكون على النساء حيث تحضرها من العيون . وكان يتم خلط التراب الأحمر مع التبن ويخلط من أجل العمارة، ويأتي بالحجارة وتشذب (أي تزال الجوانب البارزة كثيرا منها) ويعمر دك منه (أي جانب منه) حتى يجف ومن ثم يتبع بالدور الثاني وهكذا، ويوضع له جسور من حديد جسور سكة الحديد ومن ثم يسقف بالقصيب الذي يحضره الرجال من الأودية ومن بعدها يصب السطح بخلط التراب والتبن، وتقوم النساء بكلسها من الداخل بتراب كلسي لونه أبيض. وتدهن بنوع من الأعشاب الخضراء التي تغلي بالماء وتطلى بها البيوت. كما وتقوم النساء

بوضع الطين على البيوت قبل الشتاء حتى لا تنزل مياه الإمطار عليهم ، لأنها قد تـضررت من الشتاء الماضي .

وذكرت أنه" *مع بداية شهر 9 نبدأ بالتحطيب لفصل الشتاء لأن الكاز قليل بتلك الأيام وكنت أنا والنساء نحطب الحطب الرقيع لكي نوقد النار لطبخ والغسيل والرجـال بقطعـوا الحطب الغليظ (الصليح)، وهذا نخبأه لفصل الشتاء حتى يستخدم للتدفئة. وكنـا نحمـل الحطب على رؤسنا أو على ظهر الدواب(الحمير) بعد ما نربطة بالحبال. ومنه نضعة في الخرج ونحملة على الحمير*" (الخرج- قطعة مصنوعة من شولات الخيش يكون على شـكل جرنبين يوضع على ظهر الدابة) .

علقت المبحوثة أن جلب الماء كان دائما من اختصاص النـساء. وكانـت تحـضره النساء من العيون(الينابيع) التابعة للقرية مثل عين السكر والنسوان، وكانت تضعه في (أسطول تنك) أو في القرب والتي تصنعها النساء من جلد الماعز بعد دبغه بالدباغ الذي يوجد على ثمر البلوط، وتحمله النساء من العين إلى البيت على رأسها وأحيانا على الدواب، وكانت تستخدمه للشرب والطبخ والغسيل والجلي وغيرة مثل عمل *المخيض*" (الشنينه).

ذكرت المبحوثة أن البدو كانوا " *يمرحون الوطي*" (يرعون بالأراضي) في الربيع في منطقة ملكا في سهولها ووديانها، مما ساعد الأراضي على زيادة الخصوبة، وذكرت أن البدو أتوا من "*مشرّق*" (الشرق) ومن الجنوب مثل بني صخر، حتى أن هناك بدواً أتوا من معـان. وقالت أنهم نصبوا بيوتهم من الشّعر. وذكرت أنهم لم يكونوا يختلطون بالبدو وأن علاقـاتهم اقتصرت على السماح لهم بالرّعي في أراضيهم لأن ذلك يُساعد على خـصوبة الأراضـي، وأشارت أنهم كانوا يجدون صعوبة في التكلم معهم لأن لغتهم لم تكن مفهومة. وقالت أنهم في

نهاية الرّبيع كانوا يجمعون "*تالي*" (باقي) الحصاد لحلالهم (مواشيهم). وذكرت أنهم أتوا في إحدى السنوات التي أمحلت فيها الدنيا في الخمسينات إلى هنا لأن منطقتنا خصبة وفيها ميـاه وينابيع.

ذكرت المبحوثة أن المرأة قديما عبارة عن خادمة في بيت الزوج أو الأهـل، يقـع عليها أعمال البيت كاملة مع تربية الأطفال. وقالت "*لو أنة الولد ميت ما لد(تطلع) علية أبوه وشالة مع أني بكون أشتغل ، وأنه المرأة حرف ناقص ما له معنى وأن المرأة محرومة مـن إنه تبدي رأيها باي اشي، حتى بالزواج الراي الأول لأوادها. وكانوا يزوجون زواج البـدائل بدون مهر، أنا كان مهري 20 دينار وأخذه والدي، لأنه ممنوع علي أتصرف به. و زمان لو بدها الوحده ترفع رأسها وتحكي لا لأي أشي ما تعرف من وين لهواه(الضربه) تيجيهـا. وكان ممنوع على البنت تتعلم بس كان لولاد. ولما صار التعليم كان عيب الوحدة أتـروح ممرضة كانوا يعتبروه عار. و كان الرجل يضرب المرأة على الفاضي والمليان. و الرجـل هو الذي يستقبل الضيوف المرأة لا. وهو الذى يعمل القهوة لأنه يعتبر حالة عمود البيـت*".

وقد بررت هذا قائلة بأن الحياة فرضت على الرجل معاملة صعبة على المرأة، لأنة كل الناس كانوا يمشوا كل السنة على الحطب والزراعة والحصيده وكان كل شيء على الرجل، لذلك "*كانت أخلاقة ضيقة فيبدأ بضرب المرأة*" وأضافت "*أن الرجل كان يضرب زوجتـه لـيس كرها بها ولكن من حبة لها وخوفه عليها فمثلاً: يأتي الرجل من العمل تعبان ولم تعمل الغداء، ويبدأ بضرب زوجته ، مع أنها قد تكون قد جاءت من المحطاب قبلـة ولـم تـستطع عمـل الطعام*".

وذكرت " *أنا كنت أحرث الأرض مع والدي ونزرع السهل وكان مربوط المحـرات بالبقرة والحمار، ومن المفروض البقرة أتكون من فوق لكن الحاصل أنه العكس وعند حافـة*

السهل، ولأنه إنزول، البقرة شدة الحمار لتحت لأنها أثقل ومشان هيك مسار الحراثة إنعوج، فجلس والدي على كوم الحجارة، وأصبح يضربني بالحجارة فهربت، فقام ففك وثاق البقرة والحمار وذهب يحش عشب للبقر، فرجعت وقمت وربطت البقرة والحمار بالمحراث وبذرة الأرض وحرثت، وهكذا حتى أكملت. وأتى والدي وأصبح يقبلني هذا يعني أنه والدي ضربني ليس لأنه يكرهني بل لأننا لم نكمل الحراثة".

وذكرت "*كانت النساء " تسري"(بمعنى أنها تذهب مع الرجل في الصباح الباكر) مع الرجال على الحصيدة من الصبح بعد ما تخبز. حتى أنه في مرة أوصلنا البيدر قبل الفجر بساعة ونصف وكان لنا ساعة ونصف على الطريق فوجدنا الناس نائمين على البيادر فقام الرجل حتى يوقظ أولادة ويقول لهم إذا الملكاوية وصلوا قوموا يالله. هذا البيدر كان بالشق عند الشريعة . لأنه كان أهل الطولا والذين يدعون بالعسول (عائلة أبو العسل) تبيدر هناك*" .

وذكرت أنه "*أصبح للمرة قيمة لأنة صارت تتعلم وتشتغل وراتبها بيدها. و نساء اليوم لا ينقصهن شيء فالماء عندهن عن طريق الحنفية، وليس مثل الأيام الماضية، حيث كنا نتحمل التعب والمشقة حتى نحضر الماء من الينابيع*".

الحالة الدراسية رقم (2).

(م،ر) من مواليد قرية ملكا سنة 1928م، وعمره ثمانون عاماً. وقد عاصرة ثلاثة أجيال جيل جده، ووالده، والعصر الحديث. وقد تحدث عن الفترة الواقعة بين عام 1930م إلى 1980م.

ذكر المبحوث (م) أنه لغاية 1950م، لم يكن هناك وظائف، وكانت الوظيفة الوحيدة هي الزراعة والرعي. وذكر أنهم كانوا يزرعون حسب المواسم زراعة شتوية أو صيفية، وكانوا يشترون حاجياتهم بالمقايضة فمثلاً كانوا يشترون الملابس مُقابل حبوب من قمح وشعير وذرة. حيث ذكر أنه في الثلاثينات كان مُد القمح بثمانية قروش، وكانت الحاجات من المواد الغذائية الأخرى رخيصة الثمن، مثلاً السُكر كان يُباع بالرّطل أي ما يُعادل 2 كيلو ونصف بقرشين ونصف. وذكر أنهم كانوا يرعون المواشي أيضاً. وأشار أن إفراز الأراضي كان سنة 1936م، حيث كانت العشائر قبل الإفراز تُوزّع الأراضي عليها بالرُبعية والتي تُعادل 24 قيراط، والقيراط يعتمد على طبيعة الأرض فإذا كانت وعرة يأخذ مساحات أوسع، وكانوا كل ثلاث سنين يُبادلون الأراضي مثلاً" *نحن أخذنا هذه السنة أراضي في الجهة الجنوبية بعد ثلاث سنين نأخذ الجهة الشمالية*". وذكر أنهم كانوا يُداورون في زراعة الأرض من موسم صيفي إلى شتوي من سنة لأخرى.

وذكر المبحوث (م) أنهم كانوا يفلحون الأرض قبل الموسم لزراعة البدري والتي يُطلقون عليها اسم العفير، وكانوا يحرثون على البقر والخيل ويزرعون بعد فلاحة البدري القمح والفول والعدس والحمص والشعير. وذكر أن الحرّاثين كانوا يأخذون رُبعيّة القمح مُقابل الفلاحة (الحراثة). وقال" *كانت النساء يلبسن الحورة حول الخصر ويضعن البذار فيه (الحب المراد زرعة) فيها ويقومن ببذر البذار ورا الحرّاثيننحن أو حراثين من أهل البلد*". وأشار إلى أنهم كانوا يزرعون نوع واحد من القمح وهو قمح حوراني بلدي كان من البذار نفسه لأن نوعية الإنتاج تكون عالية. أما الكرسنة فكانوا يزرعونه في شباط وإذا كان تأخر الشتاء يتأخرون في زراعته. أما السمسم والذرة البيضاء فكانوا يزرعونها في شهر آذار، أما الذرة الصفراء فكانوا يزرعونها في نيسان أو أيّار لأنها مروية.

وفي الصيف كانوا يزرعون البامية والبندورة والخيار والبطـيخ والقثـة، وكـانوا يروونها فقط عند الزراعة لأن الأرض تكون مُشبّعة بالمياه لأن موسم المطـر كـان كثيـر والبركة كثيرة، وذكر" *كانت النساء تحضر البندورة البلدية وتهرسها بيدها، وتفركها بالسكن(رماد الحطب بعد حرقه) وتجففة. وبشهر 12 ننكش (تقليب التربة) ونبذر البذر، وبعـد مـا يصبح شتل، نشلعة (قلع الشتل من التربه) ونزرع كل شتلتين مع بعض، ونسقيها بالماء فقط عندما نزرعها. وكنا نحن الرجال ونساءنا (الزوجات) نزرع*". وأشار إلـى أنهـم كـانوا يستخدمون "عود الحرّاث "في الحراثة والذي كان يُجره الفدّان (ثورين) أو خيل غير أصـيلة، و"الشاعوب " كانوا يستخدمونه في جمع القش ولحمله على القادم، وذكر أن الشاعوب له أربع أصابع من الحديد رُفيعة ولها فتحة لوضع عصاه. أما المذراة لها سبعة أصابع مـن الخـشب لتذرية القمح، أما الكربال فله ثقوب يُستخدم في تنخيل الحبوب من القش، وذكـر أن عيونـه أوسع من عيون المقطف، أما الغربال يُستخدم في تنخيل الحب المدروس فينزل تُراب نـاعم والحب الضعيف ويبقى الحب، وأن جميع هذه الأعمال كانت على النساء.

وذكر أن بذار الحبوب التي كانوا يزرعونها يحصلون عليها مـن البيـدر، فكـانوا يحفظون عشرون مُد من القمح أو خمسين حسب أفراد العائلة وحسب مساحة الأرض التـي يُريد أن يزرعها، وقال" خبي *بذارك من البيدر للبيدر*"، وكذلك العدس والشعير. حيث كـانوا يُخزّنون البذار هذه بالقطع (الكوارة) التي تصنعها النساء من التراب الأحمر مخلوطاً بـالتبن، حيث يجبل بالماء تعمل الكوارة بشكل دائري. وذكر أن المرابعي كان يُعرف في فترة ما قبل الثلاثينات بالحرّاث حيث يقوم بحرث الأرض وتحضير العـدول الـصلّيح (شـوالات مـن الصوف)، ويجمع الحطب ويُخزّنه في العدول أثناء الشتاء، وكان يحصد ويقلع العدس مُقابـل رُبع الإنتاج. وذكر أن جدّه كان عنده ستة حرّاثين كانوا يتقاسمون الناتج فيما بينهم، وذكر أنهم

كانوا يأخذون احتياجاتهم على مدار السنة من صاحب الأرض والذي يستد دينه في موسم الحصاد فكان يخرج الحرّاث بكمية قليلة جداً من الحبوب لا تكفيه لأشهر ويقوم صاحب الأرض بتزويده بما يحتاجه على أن يستد دينه في وقت الحصيدة. وكان صاحب الإنتاج يُعطي نصيب الحرّاثين والحصّادين ومونة العائلة وما يحتاجه للزراعة في الموسم القادم .

وذكر المبحوث أن الشخص الذي يريد أن يحصد لم يكن يحصد لوحده، بل كان يقوم بإعلام الآخرون بأنه سيقوم بالحصاد غداً، فيذهب أهل القرية من الرجال والنساء لتقديم العون له، ولا يتبقى في القرية إلا النساء اللواتي يقمن بالطبخ واللواتي يرضعن أطفالهن.

وذكر أنهم كانوا يُحضّرون الفريكة قبل أن ينشف القمح، فكانوا يحصدونه بالمنجل مقدار مُدّين أو ثلاث لصنع الفريكة ويكون قمح أخضر، حيث يتشارك الرجل مع المرأة في ذ لك. *"كنا نجهزها على البيدر، ويكون الحب غير ناضج فنحضر قش ناشف ونضعه على الأرض ونضع القمح الأخضر على الوجه فوق القش وتُشعل النيران بالقش، فتصبح الفريكة، ويقوم الرجل بخلطها بالشاعوب حتى تصل النار للكل ولكي لا يحترق السبل، والفريكة خضراء"*. حيث تبقى المرأة الفريكة في السبله وتُترك حتى تنشف وتُفرك بالغربال أو المقطف. بعد ذلك يُحصد القمح من قبل الرجل والنساء عندما يصفر، وذلك في نهاية أيار وبداية حُزيران، ويكون بواسطة مناجل دائرية تُعرف بالحلال وذكر أنهم كانوا يبعثون المناجل إلى الحداد "لرجبه" أي لجعله حاد. وكانوا يضربون بالمنجل أربعة إلى عشر شمالات لتكوّن غمر، لأن هذا يُساعدهم على الحركة والسرعة في تجميع السنابل أو الحصاد. وأن النساء كانت تُساعد في تجميع الحصاد وتُحميلها على *"الشبك"* وهو أداة مُكوّنة من شبكين من عيدان خشبية تُربط بالمرس حيث يتم وضع الأغمار على الشبكين، ولكل شبكة حبل مدار على طرف الشبكة تقوم هذه الحبال بالضغط على الأغمار حتى يضمر ويتّسع لأغمار أخرى، إلى

جانب وجود *"القادم"*. أما في العدس والكرسنة فكانت النساء تقمن بذلك لأنها قلاعة وليست بالمنجل بسبب صغر حجمها. وكُنّ نساء أرامل وكبيرات في السّن. بعد ذلك يُحمّل الرجال والنساء الحصاد إلى البيدر، وهي قطعة أرض مُتّفق عليها من قبل أفراد العشائر، وكان هناك بيدر للقمح أي قطعة أرض يُكوّم عليها سنابل القمح، وآخر للعدس وآخر للكرسنة. مثلاً في بيدر القمح كانوا يسحبون السنابل بالشاعوب ويُفرد على طول البيدر حتّى لا *"يقحف"* (يحفر) أي لا يُلامس لوح الدراس الأرض. ولوح الدراس طوله متر ونُصف وعُرضه متر، ومن الخلف حجارة زرقاء خشنة، وكانوا يُثّبتونها في الفتحات الخشبية بوضع ماء في الفتحات ويتم دق الحجارة فيها بالحجر، وللوح الدراس خشبة على عُرض اللوح تُثبّت على عُرض اللّوح وطولها أكثر من مترين ولها حبلين على الأطراف مربوطة بالدابة أو بالحواة وهي إطار مبروم من الخيش يُثبّت حول عُنق الدابة. وذكرت أن الرجال كانوا يدرسون أول مرة تكسير للقش أو السنابل، أما المرّة الثانية فكانت للتنعيم، من أجل التذراية. و بعد الانتهاء من الدرّاسة يكون وسط البيدر فاضي، فالدرس الناعم من القمح يُوضع في الوسط ثُمّ تبدأ النساء بتذريته بالمذارة، ثمّ يُفصل التبن عن القمح بالكربال والمقطف، وهذا كان من اختصاص النساء.

أما بالنسبة للذرة حيث تنمو على شكل عرنوس ذرة بيضاء وليس سنابل، فهي جُذوع صغيرة معروفة بعرنوس الذرة البيضاء. حيث تقوم الدواب برفس العرانيس لأنها عندما تنضج تسقط لوحدها ويتم غربلتها. وأشار أن إنتاج الأراضي كان يعتمد على طبيعة الأرض. وأشار أن أجرة الحصّادين تكون صاع مما أنتج. وذكر *"كانوا الحصّادين يباتوا بمكان الحصاد وعلى البيادر، وكانوا يُشعلوا النار بحفرة فيها حطب، وتبقى مشتعله طول الليل، وتقوم النساء على البيدر بعجن العجين ويكون عويص (غير مختمر) وتخبزة على الجمر حيث يقال له خُبز الجمّاري، وكان الرجال يغلوا الشاي في أباريق من النحاس ويُدخّنوا*

الهيشة التي كانوا يزرعوها في الصيف" وذكر أنه بعد الانتهاء من الحصاد كانت الصبايا تضع شرائط مُلوّنه على الجمال وحطّت بيضاء وتركب الصبايا على الجمال وتعود إلى القرية في جمهرة (إستعراض) مع غناء حتى يصلن القرية إشارة إلى الانتهاء من عملية الحصاد والدرس. وكانت تُغني الصبايا: "*زرع الشيخ وما عليه، يا ميمتي صُبّي الطبيخ، رَبع الدرابي روّحت*".

أشار المبحوث (م) أنهم كانوا يطحنون الحبوب في مطحنة قديمة في سد وادي العرب وكانت عبارة عن حجارة بازلتية على شكل دواليب تتحرك على قوة دفع مياه السد. ثمّ ظهرت مطاحن في قرية سما الروسان وفي سمر قبل الأربعينات وكانت حجارة بازلتية تُدار ميكانيكياً. وبعد الأربعينات أصبحت هناك مطحنة في ملكا. وكان يمتلك تلك الطواحين أفراد أو عشائر وينتفع منها البدو والفلاحين على السواء، وكانوا يأخذون مقدار من الطحين أو الحبوب كأجرة لعملية الطحن وتعتمد الكمية على كمية الحبوب المراد طحنها. وذكر أنه كان في كل بيت "*جاروشة*" أو الرّحى التي كانت تُصنع من حجارة البازلت أو الغرانيت وذكر أن هذه الحجارة كانت تُشترى مُقابل الحبوب من صمخ أو من سوريا. وذكر أن عملية الطحن بواسطة الرّحى كانت شاقة على النساء فتقوم بوضع الحبوب بيدها اليسرى في الجاروشة في الثقب الموجود وتُحرك الخشبة (اليد) فتتحرك الجاروشة، وكان يتطلب من المرأة أن تقوم بعملية الطحن مرتين حتى تحصل على طحين ناعم.

ذكر المبحوث (م) أنهم كانوا يُربون الدجاج، وهو دجاج بلدي حيث كانت النساء تجعل الدجاجة تقعد على البيض الموجود في البيت فيفقس. وذكر أنهم كانوا يشترون 12 بيضة مُقابل قرش واحد. وذكر أنهم كانوا يجمعون رحيق العسل البري في الوديان على الشجر وفي

المُغر وذلك بوضع منخل على وجوههم ثمّ يضعون دخنه على الشجرة أو في المغارة فيخرج النحل ويُجمع الرّحيق بالطناجر. أما تربية النحل فكانوا يستخدمون الجرومة من الطين.

وذكر المبحوث (م) أنهم كانوا يُربّون الخيول للركوب والفروسية، أما الخيل غير الأصيلة فكانوا يستعملونها في الحراثة. وذكر أنهم كانوا يستخدمون البقر غير الحلوب في الحراثة أما البقر الحلوب فكانوا يستفيدون من حليبه إلى جانب العجول التي كانوا يذبحونها في المناسبات مثل الأعراس والضيوف. وذكر أنهم كانوا يُربّون الجمال والتي كانوا يستخدمونها لرجد (لنقل) الأغمار إلى البيادر وذلك لأن مساحات الأراضي التي كانوا يزرعونها واسعة مما يتطلب وجود حيوان قادر على نقل كميات كبيرة. وذكر أنهم كانوا يشترونها من العُربان (البدو) مُقابل الحبوب ولكنهم لم يشربون حليبها.

وذكر أنهم كانوا يهتمون بتربية الماعز الأسود والأغنام وكان هناك راعي يقوم بأخذ واحد من بنات الغنم من أصل ثلاث وهو ما يُعرف ب *الفلاج*، حيث كان سعر الجدي في الثلاثينات من 13-15 قرش، وفي السبعينات كان سعر الخروف ثلاث ليرات. وأشار أن امتلاك هذا الكم الهائل من الحيوانات يدل على الغنى الذي كان جدوده يعيشونها. حيث لم يكن أحد يستطيع أن يشتري ما يُريد، وأشار أن هناك مضافات كان عندهم راعي غنم وراعي ماعز وذكر أن هذه المضافات كانت فقط للأشخاص الذين زرعوا أكبر مساحات واسعة وذكر أن سليمان ملكاوي كان أغنى شخص لأنه قام بزراعة ألف دونم، ثمّ جدّه الذي كان يزرع 850 دونماً. وذكر أن هذه المضافات كانت مُلزمة بإكرام الضيوف من أكل ومشرب ومبيت.

ذكر المبحوث (م) أنهم كانوا يحلبون البقر مع المغرب، أما الماعز والغنم كانوا يحلبونها في الصباح والمغرب في الرّبيع. وكانت هذه العملية من اختصاص النساء) حيث كانت النساء تحلب البقر كل بقرة على حدة، أما الغنم فكانت تُربط بـ" *الشباق*" للسرعة إذا

كان العدد كبير. وذكر أن النساء كانت تقوم بغلي الحليب وحفظه في *"الشكوة"*، وكانت تُضيف لبن مُحضر مسبقاً في الحليب الفاتر، ويُحرك ويُغطى بقطعة قماش حتى الصبح ليُصبح حليب رائب، ويُحفظ اللبن في الشكوة. أما الشنينة فكانت النساء تضع اللبن في الشكوة وتخضها وتضع ماء بعد الخض فتخرج الزبدة، أما السائل فهو *"المخيض"* (الشنينة) يُستعمل في الشرب أو مع المليحية. وتصنع النساء الجميد بوضع الشنينة في كيس من القماش ويُعلّق على قطعة من الخشب في الجدار حتى يتصفى من المياه، وفي اليوم التالي تضع المرأة الملح عليه، ثم تُعلّقه ليومين إلى أن يجمد، وبعد ذلك يُكعبل ويُصبح جميد يتم تخزينه للشتوية، وقد يُضاف إلى اللبن الجامد البرغل ليعطي كشك. أما الجبنة ذكر أنهم كانوا يشترونها من البدو مُقابل الحبوب، وذكر أنهم كانوا يصنعون القشدة بوضع الزبدة على النار ويُضاف البرغل والفيجن والعصفر والحلبة، وترمى (تزيل) الرغوة. أما البرغل فيبقى ليكوّن قشدة، أما السائل فتكون سمنة.

كما وأشار المبحوث (م) إلى أنهم عرفوا الأرز قبل الثلاثينات وقال أنه شهد عملية إحضار الأرز بالشوالات من صمخ فلسطين في السنة التي أفرزوا فيها الأرض في 1936م. وذكر أن الأرز كان معروفاً إلا أنه لم يكن يُشترى إلا أصحاب الأراضي والإنتاج الكثير، إذ كان يُعتبر من الكماليات لوجود البديل وهو البرغل. وهذا يدل على أن المبحوث (م) وأجداده كانوا من الطبقة الغنية في المجتمع القديم. حيث أشار أن البطاطا التي لم يكن أحد يعرفها، كانوا يأتوا بها من فلسطين.

ذكر المبحوث (م) أنهم كانوا يشترون العنب في الصيف من أُناس كانوا يأتون من عجلون ومعهم صناديق خشبية فيها عنب مُقابل قمح أو شعير حيث، كانت المرأة تُجففه لأيام الشتاء فيكون زبيب، وكانت تصنع معقود العنب بهرسه ووضعه في قِدر نحاسي ووضعه على

النار وإضافة سُكّر وقرفة حسب الرّغبة. ومعقود تين ومعقود قرع حيث كانوا يشترون القرع من سوريا ومن الأغوار مُقابل القمح، حيث كانت المرأة تُقشّر القرع وتفرمـــه علـــى هيئـــة مُكعّبات ويُسلق مع القطر. وذكر أنهم كانوا يشترون الرُمان من كفرسوم مُقابل قمح وكـــانوا يصنعون منه الدبس حيث يُهرس ويُوضع في قِدر نحاسي على النار ويُضاف إليـــه الـــسُكر. وذكر أنهم كانوا يُخزّنون الحبوب في القَطِع (كوارة كبيرة الحجم) والتي تتّسع لكميات كبيـــرة من الحبوب أما الطحين فكانوا يُخزّنونه في صناديق من الفخار قبل الثلاثينات وبعدها ظهرت صناديق الخشب التي كانت تُشترى من سوريا مع جهاز العرائس. وهذه الأعمال كانت علـــى المرأة.

وذكر المبحوث(م) أنه لم يكن يقدر السُكّان على شراء مثـــل هـــذه المـــواد (الـــسكر والأرز) إلا العائلات التي كانت تزرع مساحات واسعة من الأراضي، مما يدل على وجـــود فروق طبقية وهذا ما سنلحظه من خلال استعراض المعلومات التي ذكرها. وقال أنهم كـــانوا يشترون العنب من تُجار من عجلون هؤلاء هم أصحاب أراضي وإنتاج، زرعوا العنب وجاؤا للإتجار به في ملكا مُقابل قمح أو شعير أو ذرة حسب رغبة التاجر وما يتوافر لدى السُكان ، وذكر أنهم كانوا يشترون حاجياتهم من الدكاكين والتجار مُقابل الحبوب حيث يأخذ التاجر دينه في وقت الحصاد وعلى البيدر. وذكر أنهم كانوا يشترون القطين من صمخ فلسطين مُقابـــل قمح، وكذلك البطاطا التي عرفها قبل الثلاثينات حيث أشار أن أمه كانت تُوقظه في الـــسحور بأكلة غريبة هي البطاطا مع رُب البندورة، وذكر أنه لم يكن أحد قادر على شرائها لأنها مُكلفة حيث كانوا يشترونها بالقمح. وذكر أن اربد لم تكن معروفة في القدم كمركز تجاري، وكانوا يذهبون للعلاج إلى صمخ وكانوا يشترون السكر والكاز والحاجات الأخرى منها. وذكر أنهـــم

كانوا يبيعون القمح بخمس قروش وذلك في الثلاثينات. وذكر أن هناك أشخاص من ملكا ذهبوا للعمل في صمخ مُقابل خمس قروش للصغير في العمر، أما الكبير فكان مُقابل سبعة قروش.

وذكر أنهم كانوا يشترون حاجاتهم من سوريا من سكر وشاي وحلو كعكبان وراحة وجهاز العرائس، وذكر أن النشيد الوطني كان من سوريا "وكنا ننشده أيام المدرسة" وذكر أنه عندما دخل المدرسة كان عُمره اثنتا عشرة سنة في 1940م عندما حصل على الشهادة حيث كانت الدراسة فقط أربع سنين في المدرسة، وكانوا ينشدون: سوريا أنت بلادي، فرنسا لا تُغالي.. واستمرّ ذلك حتى 1946م عندما أصبحت هناك مملكة بقيادة الملك عبدالله.

وأشار المبحوث (م) إلى أن البدو كانوا يأتون إلى ملكا في فصل الربيع، لأن النباتات تكون كثيرة ومرعى جيد لحلالهم. وذكر أن هؤلاء البدو كانوا يرعون بأغنام الفلاحين مُقابل رأس غنمة أو ماعز في السنة. وذكر أنهم من أصول مختلفة، فقد جاء بدو من السعودية، ومن سوريا، ومن بدو الجنوب. وذكر أن هناك نزاعات بين البدو والفلاحين حيث كان البدو يعتدون على الزرع ويأخذون الحبوب بالقوة إلا أن هذه النزاعات انتهت في الخمسينات والستينات.

أشار المبحوث (م) إلى أن الزيتون في ملكا قديم يعود إلى مئتي سنة تقريباً، وهو زيتون رومي. وكانوا يعصرون الزيتون بواسطة معاصر حجرية تقليدية في حاتم وكانت حجارة بازلتية تُدار بواسطة قوة دفع المياه. وفي الستينات ظهرت المكابس الخشبية حيث كانوا يسلقون الزيتون ويُترك حتى يجف، ثمّ يُوضع في كفاف وتُوضع الكفاف على حجر معروف بالقِلع حيث يُثبّت القلع بالحبل الذي يُرفع لرفع المكبس الخشبي فيضغط على الكفاف. وذكر أن الرجال والنساء كانوا يتشاركون في عملية قطف الزيتون.

ذكر المبحوث (م) أنهم كانوا يصطادون الضباع والحصيني والأرانب والنيص والقنافذ والعكاكس والزرزور. والعصافير مثل الدُرّج وقطع وهي طيور انقرضت، والحمري والحجل وأبو حمار والزريقي. حيث كان يُحضّر من هذه الحيوانات الصواني من بصل وزيت وملح وسُمّاق، أو شوي على النار.

ولقد أشار المبحوث (م) أن هناك سنوات كانت فيها الأمطار حبيسة وسنين محل. وكان الناس يحتاطون لمثل هذه السنين لأننا كُنا نُخزّن الحبوب في القطع (الكوارة عنده) وكانوا يطحنون الطحين ويضعونه في صناديق من الخشب وكانوا يضعون ورق التين حتى لا يفسد. إلى جانب ما كانت النساء تُخزّنه من الخضار مثل البامية والبندورة والمخللات من خيار وقثة التي كانت تكبسها في ماء وملح. وذكر أن الجميد والبرغل هما الأكلات الأساسية في القحط، أما الخبز فكان كراديش ذرة مخلوطة بطحين القمح أو طحين ذرة لوحدها إن لم يكن موجوداً طحين القمح. وذكر أنهم كانوا يزرعون كميات كبيرة من القمح لذلك كان القمح متوافراً على مدار السنة ولأكثر من ذلك. وذكر أن العاملين في الأراضي من حرّاثين ورُعيان كانوا يأخذون مونه من الملاّك ويسدد دينه على الموسم القادم. وذكر أن البنات العانسات يرتدين كنزة صوفية وحطة سوداء مطوية إشارة إلى أنها عانس وكانت الصبايا يخرجن ويطرقن بيوت القرية ومعهن شرشوح (شريطة) ويهتفن للإستسقاء:

يالله يالغيث يا ربي

تسقي زرعنا الغربي

تسقي زرع الفلاحين

تسقي زرع أبو فلان (المختار)

هاللي للكرم دايم

ياالله يالغيث يا دايم

تسقي زريعنا النايم

تسقي زرع (أبو فلان) هاللي للكرم دايم

ياالله يالغيث بغيثتين

مُد القمح بليرتين...

ذكر المبحوث (م) أنهم كانوا يجمعون الحطب من الوديان والشجر اليابس وكان الحطب متوافر لأن عدد السكان قليل ولم يُستهلك مثلما يُستهلك الآن ، وكان جمع الحطب الرفيع على النساء، والذي يستخدم من أجل إشعال النار في الطابون أو الموقد. أما الصليح (الحطب الغليظ) الي كان يخزن من أجل إشعاله في فصل الشتاء ، فكان أحضارة من اختصاص الرجال لأنة يحتاج لجهد كبير، حيث كان يستخدم ما يعرف(بالفاروعه) ، أداه لقطع الحطب. أما الماء فكان أحضارة أن المياه كانت تجلبها النساء بواسطة *"الأسطولة"* *أو* *"القرب"* التي تصنعها النساء من جلد الماعز، وكانت تنقلها على رأسها أو على الدواب.

وذكر المبحوث أن مُعظم الأدوات كانت من الفخار، ثمّ ظهرت أدوات من النُحاس والتي كانت تُشترى من تُجار فلسطين وكان هناك مُبيّض يأخذ مُقابل التبييض حفنة من القمح أو الحبوب. وذكر أن هذه الأدوات كانت طناجر تتسع لسبة وثمانية أرطل من الماء وكانت تُستخدم في الطبخ. والحّق وهي جرة فخارية كانت تُستخدم في وضع الزيت فيها، أما *"البقسه"* فكانت تُستخدم في حفظ السمنة والعسل. أما *"الدنّة"* فكانت من الفخار واستخدمت لتخزين السمن بكميات كبيرة قد تصل إلى خمسين كيلو.

وذكر أنهم كانوا يدبغون الجلود بوضع الطحين والملح على جذور الجلود ويُترك ليومين أو ثلاث حتى يتساقط الشعر، ثمّ يدق بيت ثمر البلوط ويُنقع ويُوضع فيه الجلد، ويُنقع

فيه لإعطائه المتانة والسماكة ولإغلاق مساماته. وذكر أنهم كانوا يصنعون منها الشكوة لخض اللبن وتكون من جلد الماعز، أما *"الجَف"* فتكون من جلد العجل لخض اللبن بكميات كبيرة ويكون مُثبّت على ركّابة.. أما *"الزُكرة"* وتُصنع من جلد الجدي الصغير يُحفظ فيها اللبن الجامد، وجميع هذه الأدوات كانت تصنعها النساء. وذكر السيد (م) أنهم كانوا يشترون جاطات من الجبص صينية الصنع من تُجار الشام في الثلاثينات.

وذكر أن المرأة كان عليها كل الأعمال كانت تعمل في الزراعة إلى جانب الرجل وتبذر وتحصد وتُرجد" على القوادم وتحصد وتذري، لكنها منعت من أن تقوم بتعبئة المحصول، لأن يد الرجل أبرك، ومنعت من التعليم أو إبداء الرأي في أي أمر من الأمور لأن عيب على الفتاه بل للذكور اللذين كانوا يتعلموا عند شيخ الكتاب، ومنعت من إعطاء رأيها في الموافقة على الزواج، وكانت تتعرض للضرب من قبل الرجل، وقد كانت تقوم بكافة الأعمال المنزلية وتربية الأبناء، وتصنع أدوات المنزل مثل لأطباق المصنوعة من القش، والبسط المصنوعة من شعر الماعز، حيث كانت تثبت أوتاد في الأرض وتبدأ بالغزل، وعليها إحضار الماء من العيون ـــ وجمع الحطب من السهول، وكانت تحضر الخبز. أما حالياً حقوق المرأة محفوظة في التعليم والعمل والمهر والمحكمة وفي كثير من الأمور.

وذكر أنه أصبح للمرأة احترام اليوم ليس مثل الأيام التي عاشتها وأنها أصبح هناك المعلمات والمهندسات ، فهنا الرجل رغماً عن أنفة سيحترمها .وأن راتب الموظفة بيدها تتحكم فيه حسب رغبتها.

كما وأشار المبحوث (م) إلى الوظائف التي يقبلها المجتمع أو يرفضها للفتاه، فقال: أن هناك أناس ما زالوا ينظرون لبعض الوظائف على أنها عيب، فقد كان ينظر للتي تلتحق بالتمريض على انه عار وتتعرض للمسبات وأيضا الالتحاق بالجناح العسكري، مع أن هناك

نسبة لا بأس بها التحقن بالشرطة هنا إلا أن هناك أناس ما زالوا يستحقرون مثل هذه الوظائف للفتاة، لأن فيها مبيت واختلاط ، وينظر بدونية للواتي يعملن بمدينة الحسن، لأنه قطاع خاص غير مراقب.

وقال أن هناك أكثر من 80% من الرجال لو أن بيدهم لمنعوا المرأة من الالتحاق بالتعليم أو العمل بسبب المنافسة والخوف من أن تطغى على شخصيته لفعلوا. فكثير ما تكون هناك مشاكل بين الزوجين على الراتب الذي تحصل علية زوجته و يرده بيده، وبما أن المرأة تستلم راتبا يرفع الرجل يده من أن يحضر لها شيئا، وكثير حصل هناك حالات طلاق من جراء ذلك، ويريد أن يطمس شخصيتها ويظهر نفسه بمظهر المسيطر. في نجد أن هناك أفراد يقدون المرأة ولا يتدخلون في شؤونها. وأصبح لها رأيها واستقلالها المادي، وأصبح يأخذ برأيها في الأمور الصغيرة والكبيرة في الحياة.

ويرى السيد (م) أن قيمة المرأة في الماضي والحاضر موجودة، "*بس حاليا أرجى*" وأرجع ذلك إلى طبيعة الرجل، وأن ضرب المرأة لا يعني عدم وجود مكانة لها، وذكر أن الحياة تطورت وتغيرت والتعليم أزداد وأنة أصبع للبنات والشباب دون تميز.كما ويرى المبحوث (م) أن العلاقات الاجتماعية في الماضي كانت قوية مقارنة مع هذه الأيام ، وذكر أن أهل القرية كانوا يجتمعوا في المضافة ويسهرون، وكانت الناس تتعاون فقال "*يوم الحصاد الشخص الذي لم يكمل بيدرة ، كنا نذهب ونقدم له المساعده. حيث كانت الناس تتشارك في الأعمال وفي الأفراح والأتراح، أما هذه الأيام، الابن لا يهتم لوالدة حتى. فكل شخص ماتهي بشؤن الحياه وعملة*".

الحالة الدراسية رقم (3)

(ر،م) من مواليد قرية ملكا. عمرها 36 سنة. تعمل محاسبة في بلدية ملكا (بلدية خالد بين الوليد).

ذكرت المبحوثة أنها موظفة في البلدية وتعمل محاسبة. وذكرت "*عند بداية التوظيف كنت أنا وموظفة ثانية تعمل في الطباعة، وما كان هذا العدد الذي ترينه من الموظفات*". وقالت أن هناك وظائف كان المجتمع هنا يرفضها كالتمريض، وكان ينظر له نظرة دونية، والتي تعمل بهذا المجال عديمة الأخلاق، أو الدخول إلى قطاع الأمن العام. لأن هذه الوظائف تتطلب المبيت خارج المنزل وكذلك الاختلاط. أما الآن فقد أصبحت من الوظائف المرحب بها بسبب تطور المجتمع. وذكرت أن المرأة حرمت من أن تمارس مهنة المحاماة في البداية، حيث كان يقال "*كيف أتظل بالمحاكم وبين الزلم*". وقالت أنها لا ترفض أي وظيفة من الوظائف. وترى أن الوظيفة من حق أي فتاه لكي تعتمد على نفسها، لكن هنالك وظائف يرفضها المجتمع بسبب التقليد. وذكرت أنها لا تحبذ عمل الفتاه في مصانع مدينة الحسن، كونها من القطاعات الاستغلالية وغير الحكومية ولا تخضع للمراقبة.

وذكرت أن المرأة قد حققت ذاتها. لكن عندما يتطور المجتمع أكثر ترجع الناس بعلاقتهم مع المرأة إلى الوراء سواء المجتمع الريفي أو المدني. وأنه مهما عملت المرأة ومهما وصلت إليه من العلم والعمل والإنجاز لا يكترث الرجل بها. حتى أن الرجل يستضعف المرأة، وقد أستضعفها مرتين مرة في البيت ومرة في العمل، وضربت مثال على مستوى الدائرة (بلدية خالد بن الوليد) حيث قالت "عندما *يتأخر الرجل الموظف عن الدوام في الصباح، أو أنه يغادر الدوام مبكراً، يكون هذا العمل مُبرر له. أما المرأة ممنوع أن تتأخر عن*

دوامها . وعليها لأن تكون الساعة 8 بالبلدية، وعلينا أن نداوم طول وقت الدوام . حتى أذهبي واطلعي على مكاتب الموظفين بعد الساعة 12 ما رح تجدي أي موظف. حتى عنـدما نقـدم على إيجازه ويقدم موظف آخر معنا، فيعطوا الأولوية له، مع أن الأولوية لنا".

وقالت أن المرأة معرضة للضغوط من قبل الرجل بكل شيء وقالـت :"*أنـا أقـوم بتنظف البيت قبل ذهابي إلى الدوام، وأجهز الأولاد للمدرسة بعد ما أقدم لهم الإفطار. وزوجي نائم وبعدها أيقضه من النوم حتى يفطر ويلبس، لأنني أكون قد مجهزه أواعية قبل بيوم. ولما أرجع من الدوام بعمل غداء وبنظف البيت عدا عن الغسيل. ولما يرجع زوجي مـن الـدوام بروح بنام، وأنا بكون قاعد أدرس الأولاد، غير انك تستقبلي الضيوف وتعملي العشاء والكثير من الشغل".*

وذكرت المبحوثة أنه عندما تريد المرأة أن تطالب ولو بأبسط حقوقها مـن زوجهـا يعارضها. ولو قالت له لا فإنه يهددها بالطلاق، فالطلاق مثل السلاح بيد الرجـل ويأخـذها كوسيلة لقمعها وذلها.علما بأن المرأة تنظر للمستقبل أكثر من الرجل وقالت مثلا عندما يكون مصروف البيت بيد المرأة تكون أكثر تدبير من الرجل، حيث ترى أن الرجال مبذرين أكثـر من النساء، فالمرأة تهتم بأثاث البيت وهي التي تعرف ما ينقصه من المواد .

وقالت أن الرجل دائما يتدخل براتب المرأة وعندما تريد أي شيء من راتبها يجب أن يكون بعلمه إن لم يكن الراتب بيده، ويتدخل الزوج بتقسيم الراتـب حتـى الأب أيـضا، وأن الرجل أصبح يبحث عن الموظفة من أجل الزواج بها. ويكون واضع عمل المـرأة مـن أول الشروط عندما يبحث عن العروس، علما بأن الرجل بفترة ليست بعيدة في بدايـة التـسعينات كان يرفض أن تكون زوجته موظفة.

وقالت أن المرأة دائما تكون مستعبدة من قبل الرجل قديما وحـديثا لكـن الأسـاليب المستخدمة في الاستعباد وطريقة التعامل قد تغيرت ما يناسب هـذا العـصر، فمـثلا قـديما استعبدها من خلال استغلال قوتها الجسمية في العمل، أما حاليا من خلال أخذ راتبها وتهديها بالطلاق.

وذكرت أن الرجل يحاول دائما أن يقمع المرأة أينما كانت ويحـاول أن يقلـل مـن مكانتها وقيمتها، حتى عندما تكون المرأة أعلى مرتبة من الرجل بالتعليم أو العمل، وهـي لا تشعره بفارق بينهما، إلا أنه في قرار نفسه وبداخلة، ويحاول أن يقلل من قيمتها حتى لا تغطى شخصيتها على شخصية.

وقالت أنه لا يوجد عدل في الوظائف ولا في الرواتب التي يتقاضها الرجل والمـرأة وخصوصاً عندما يعملان نفس العمل أو يشغلان نفس المنصب. و ذكرت أنـه رغـم تقـدم المجمع وتغير دور المرأة، إلا أن الرجل يحاول دائما أن يقاوم عملها، وأرجعت ذلـك إلـى طبيعة تفكير الرجل السلوطيه، وقالت أنه لا يقتصر ذلك فقط على الرجال بـل أيـضا علـى النساء حيث أن المرأة تغار من المرأة فمثلا أنه عندما تشغل امرأة منصب ما يكـون هنـاك نساء يبحث وراءها أي يحاولن جاهدات أن تنحى عن العمل، ويضعن عليها الأخطاء سـواء العملية أو الأخلاقية.

وقالت أن الرجل يعمل على عكس ما يقول، وأعطت مثال حي من دائرتها بأن الرجل مدافع عن حقوق المرأة ومع ذلك ترى أنهم غير ذلك " *على مستوى أخذ إيجازه والتي تكون من حقنا، يأتي الموظفين الرجال و يعارضوا. ويوجد هناك شخص دائما يقول أنـه حامـل زوجته فوق رأسه. لكن العكس تماما*".

وذكرت أن المرأة تحاول دائما أن ترفع من مكانتها وتحارب من أجل ذلك، وأنها قد حققت شيء من ذلك، لكن دائما تحاول التقاليد أن تقيدها. وقالت أنه عندما تنجب المرأة طفلا ذكرا تتباهى ويعمل الطعام وتقدم الحلوى، والسبب أنه ذكر وليس أنثى، فالتي تنجب ذكرا تضمن بأن زوجها لا يتزوج عليها، وعندما تنجب المرأة بنتا وجاءت خلفتها جميعها بنات يصبح الزوج يذم زوجته" *وكأنها هي التي اختارت بأنه يكون بنات".*

وتحدثت عن وضع المرأة قديما . فقالت أنه كان على المرأة أن تخضع لبيت العم والسلف (أخ الزوج) ولأخت الزوج، وعليها أن لا تقول لا مهما طلب منها. أما حالياً نادراً ما نرى مثل هذه الممارسات، بسبب استقلال الزوجين في مسكن منفصل عن عائلة الأب، وأحيانا السكن خارج القرية، أي مكان عمل الزوج.

وقالت أن المرأة كانت تذهب إلى الزراعة مع الرجل. وتقوم معه بحصد المحصول، ومن ثم نقل المحصول إلى مكان درسه على البيدر، عدا عن عملية تذرية وفصل الحب عن القش والتراب والتي تأخذ وقت وجهد كبيرين. وترجع تحلب وتروب الحليب وتعجن وتخبز وتحضر الماء من العيون والحطب من الوديان والجبال. بالإضافة إلى الأعمال المنزلية من الكنس والغسيل والطبخ وغيرة الكثير.

لكن الحياة حاليا أصبحت أسهل على المرأة فلم تعد تحضر الماء من العيون بل أصبح كل شيء متوفر مثل كبسة الزر، ولم تعد بحاجة لجمع الحطب بل أصبح هناك الغازات والصوبات التي تعمل على الكهرباء والكاز. وأصبح هناك الغسالات والجلايات. ولم تعد تغسل بيدها على العيون، حيث أن الغسيل يحتاج لتسخين الماء.

وذكرت المبحوثة أن الغذاء الأساسي قديما هو البرغل، وتقوم المرأة بعملة في قدر على النار. أما حاليا أصبحت المرأة تضع أكثر من صنف على مائدة الطعام حيث أن كل

شخص يفضل طعام مختلف عن الأخر، فقالت أنها أحيانا تضطر إلى عمل أكثر من صنف حيث أن كل فرد من العائلة يفضل نوع من الطعام . وقالت بالنسبة للاهتمام بالزراعة ما زالت المرأة تهتم بالزراعة أكثر من الرجل، وقالت أنها هي التي قامت بزراعة أشجار الزيتون حول بيتها وتزرع الفول والبازلاء والورد.

وذكرت المبحوثة أن المرأة لم تعد تجبر على الزواج كما في السابق. وأصبحت هي التي تختار شريك حياتها، كما أنها في كثير من الأحيان هي التي تختار مهرها. وأصبح كثير من الرجال والنساء يتزوجوا عن طريق التعارف فيما بينهم قبل الزواج. وأصبحت المرأة تبحث عن شريك حياتها بما يناسبها، كالتقارب في المستوى العلمي. كما أن سن الزواج ارتفع، فقد كان الزواج المفضل من صغيرات السن، وكان عمر الفتاة في كثير من الأحيان لا يتعدى الإثنى عشر من عمرها. أما الآن فقد أرتفع سن الزواج ما بين 20-24. كما أنه أصبح يأخذ برأي المرأة في كثير من مسائل الحياة الخاصة بها وغير الخاصة ، كأخذ رأيها في مسألة زواج البنت أو الولد.

وذكرت المبحوثة أن نسبة التعليم بين الإناث في تزايد مستمر، وأصبح للفتاة الحق بإكمال تعليمها والتخصص الذي تريده، على الرغم من وجود عدد من أفراد المجتمع يعارضون تعلم الفتاه بعد الثانوية العامة، كما أن هناك نسبة تتدخل في تحديد التخصص الذي تدرسه الفتاه، ويفضلون دائما مهنة المعلمة. وأصبح كثير من الأهالي يقمون ببيع أرضهم أو إي عقار يملكونه في سبيل تعليم الأولاد سواء الإناث أو الذكور.

الحالة الدراسية رقم (4)

السيدة (و،م) من مواليد قرية ملكا، سنة 1982، نجحت في الفرع العلمي من مدرسة ملكا الثانوية للبنات ودرست في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية هندسة معمارية، وتعمل الآن في بلدية خالد بن الوليد في قرية ملكا.

ذكرت المبحوثة أن تواجد المرأة في بيئة مهنية كانت في العادة من المهن الخاصة بالرجال يعنى التغير الكبير في طبيعة عملها. حيث كانت وظائف منوع على الست العمل بها وأصبحت تعمل بها خاصة التمريض والهندسة. فقد واجهت المرأة صعوبات في بداية الأمر وما زالت، بسبب أنها امرأة. حيث أن المرأة ما زالت مضطهده لكن بطرق عصرية تناسب هذا العصر، حيث كانت المرأة محرومة من التعليم والعمل، وكانت خاضعة للرجل. وكان يضربها بكل وقت. كما كان منوع عليها أن تتفوه بكلمة لا. وعندما تطورت الحياة وأصبحت تتعلم وتعمل وتستقل ماديا أصبح لها نوع من الاحترام والتقدير، ونوع من الاستقلال الاجتماعي والتحكم في ذاتها. لكن هذا لم يمنع الرجل من التدخل بها، ويسطر عليها ويخضعها له بطرق أخرى. فأصبح يتدخل بتقسيم الراتب وعلى ماذا يصرف، كما أصبحت تهدد بالطلاق حتى لا تمانع إي طلب، وقد يجبرها على ترك العمل مقابل الطلاق.

وذكرت أن كثير من الرجال ينادوا بشعارات لكن هذه الشعارات لا تطبق على أرض الواقع، فمثلا للمرأة حق العمل في المجال الذي درست به ، لكن في المقابل دائما تعطى الأفضلية للرجل سواء في الإدارة أو إعطاء القرارات، بشكل عام تمنع المرأة منها .

وفي مسألة الزواج ذكرت أنه عندما تدرس الفتاه هندسة أو طب دائما ينظر لها على أنها ترفض الزواج، دائما الرجال يطلقون معايير على المرأة من تلقاء نفسهم . فمثلا "عندما *تكون زوجته دارسة أعلى منه وتتقاضى راتباً أعلى منه يلجئ للتعامل معها بدونية، ودائما*

يحاول أن يمارس قوة القهر والضغط عليها، حيث يكون في تلقاء نفسه أنها ترى نفسها عليه أو أنها تحاول أنا تطغى شخصيتها على شخصيته، وقد تكون زوجته لا تفكر بذلك. فيصبح ينظر لأي قرار تتخذه زوجته ولو كان صحيح على أنه تحدي له. فيعمل على معارضتها و أن يظهر لها أنه الرجل وهي المرأة ولا قرار لها بتاتا، ويحاول أن يحبطها ويقلل من معنوياتها".

وذكرت المبحوثة أنه مع تطور الحياة أصبح الرجل يبحث عن المرأة المتزوجة حتى تتحمل معه مصاريف الحياة، ومع ذلك نجد أن هذا يخلق مشاكل بين الزوجين بسبب المادة. ويلعب سن الزواج دور بارز في طريقة تعامل الرجل مع زوجته، فعندما تتزوج الفتاة في سن 24 وما فوق وتكون قد حصلت على شهادتها الجامعية يكون عندها خبرة في الحياة وتكون قد بنت شخصيتها وتستطيع أن تناقش الرجل وتتخذ القرارات وتواجه الحياة بحزم وإصرار لأن شخصيتها قد بنتها هي، لذلك يقال" *أن الجامعة تعلم قلت الأدب* " ويطلق هذا المعيار لأن الفتاه تحاول أن تتخذ القرار الخاص بها. وتحاول أن تناقش في الشيء الغلط ،" *يردونها عبارة عن جارية لا قيمة لها*" فعندما تحاول الزوجة أن تناقش زوجها أو الفتاه أن تناقش والدها تقمع . وذكرت أنه عندما يتم زواج الفتاه في عمر 14سنه، تكون مثل العجينة في اليد الزوج، لأنه هو الذي يقوم ببناء شخصيتها وتوجيهها مع رغباته، وأيضا خبرتها في الحياة قليلة، فلذالك الرجال السلطويين يحاولون دائما البحث عن فتاه صغيرة في السن من أجل الزواج بها.

وترى المبحوثة أن المرأة تواجه الظلم في الأماكن التي تعمل بها و المؤسسات أو الدوائر الحكومية."*فمثلا للمرأة الحق في الإيجارات أكثر من الرجل، كونها أم وتقع على عاتقها تربيتهم والعناية بهم. فقد تضطر لطلب ايجازه للذهاب بطفلها إلى المركز الصحي. ويقدم في المقابل موظف (رجل) على ايجازه، فايجازه تقبل للرجل وترفض للمرأة* ".

وذكرت أنه أصبح هناك عزوف عن الزواج لكنها ليست ظاهرة بمعنى الظاهرة في قرية ملكا بسبب الاستقلال المادي للرجل والمرأة، حيث تقول الفتاة "*أنها متعلمة وموظفة وراتبها بيديها فسوف تعيش أفضل حياة فلماذا تتزوج ويصبح الرجل يتحكم بها ويأخذ راتبها*".

وأشارت إلى أن الرجل كان ينظر للمرأة على أنها امرأة مهما كانت ولو كانت في أي منصب. وأنها غير مؤهله لقيادة أي منصب قيادي وأنها لا تمتلك الكفاءة. على الرغم من أن هناك مناصب تشغلها المرأة الآن قد أبدت قدرتها على قيادة ذلك المنصب أكثر من الرجل والذي كان قد تولى ذلك قبلها. "*وأكبر دليل نجاح المرأة في البرلمان بعيدة عن نظام الكوتا، حتى اللواتي نجحن في نظام الكوتا قد حققن أصوات أكثر من الرجال الذين نجحوا في البرلمان*".

وذكرت أنه لم يعد الأب يعامل بناته في الوقت الحاضر، مثلما كان الأب يعامل بناته في السابق. "*حتى أنه يكون الأخ ماشي في الشارع وتكون أخته لابسة الجينز ودون حجاب وما بحكيلها ليش لابسة هيك*" وعللت ذلك بأن القيم والعادات وأنماط اللباس قد تغيرت لدى أفراد المجتمع. ولأن اللباس لا يمنع الفتاه من فعل المنكر، لأن هذا الشيء يكون نابع من داخل النفس.

وذكرت المبحوثة أن والدها قد أكمل تعليمة الجامعي. ومن ثم دَرس (عَلّم) ثلاث سنين في دول الخليج، "*لكنة عندما رجع واستقر في ملكا، أصبح يرجع ويتذكر كيف كان والده يتعامل مع أمة وأخواته ويطبقها على زوجته. وأصبح يطبق العقلية القديمة حيث بقيت رواسب الزمن القديم راسخة بداخلة برغم من أنه قد تعلم وخرج خارج البلد*".

وقالت: *"حسب رأي، يجب على المرأة أن تعمل حتى تعطي لنفسها الثقة. وأن لا تكون عالة على غيرها، لأنها عندما تكون عالة على غيرها يتحكموا فيها وفي قراراتها. ومن المفروض أن يكون لها الحق مثل الرجل".و قالت:* "أنه على مستوى الوظيفة يكون للمرأة حق مثل الرجل لكن في التطبيق الرجل يأخذ حقه والمرأة تضطهد، مع أن الرجل والمرأة يعملوا نفس الوظيفة، ومع هيك راتب الرجل أعلى من المرأة، لأنه رجل. بالرغم من أنه المرأة تعمل أضعاف عمل الرجل".

وقالت أنه على مستوى تعامل الناس المراجعين في الدائرة يتعاملوا مع الموظفة الأنثى بعكس التعامل مع الموظف الذكر. وقالت أنه عندما يرجعها أحد الأفراد الذكور في معامله ما تخصة، فإنه لا يتعامل معها على أنها موظفة، وأن لها دورها الذي تقوم به، ومركزها الذي تشغله. بل يتعامل معها على أنها أنثى ويكلمها بفوقية وينظر إليها على أنها ملزمة بتمشية معاملته. أما عندما يكون يراجع بمعاملته عند موظف ذكر يتعامل معه على أنه ذكر وموظف وتتغير طريقة الكلام معه.

وذكرت أن الرجل نادرا ما يساعد زوجته في الأعمال المنزلية، وأن ساعدها يكون في السن، حتى لا يراه أحد. حيث ينظر للذي يساعد زوجته على أن رجولته ناقصة. وهنا عليه أن يخفي عن عيون المجتمع مساعدته لزوجته في العمل حتى لو كانت بحاجة للمساعدة، كونه رجلا، ولا يجوز أن يعمل هذا العمل لأنه من اختصاص النساء. وعلى الرغم من أن زوجته تستيقظ قبلة من النوم وتكمل عمل البيت وتحضر الإفطار وتجهز أبناءها للذهاب للمدرسة وأحيانا تضطر لعمل الغداء قبل الذهاب للعمل. وبعدها تقوم وتوقظ زوجها من النوم ويتناول إفطاره ويذهبان إلى العمل، وترجع هي من العمل وهو يرجع وينام . أما هي عليها أن تنظر لعمل البيت من الجلي والطبخ والغسيل. وأن تدرس أبناءها وأن تستقبل الضيوف.

وعندما يستيقظ يذهب ويزور أصدقاءه ويرجع في أخر الليل ويريد أن تسهر زوجته معه التي أنهكها التعب، فهو قد أخذ حاجته من النوم في فترة النهار، فلا يشعر بزوجته. ومن هنا تنبع مشاكل جديدة بين الزوجين، فيهددها بالطلاق والزواج عليها، وهنا تضطر المرأة أن تكابر وتصبر وتقضي العمر وهي تداري به. وإذا تعاطف مع زوجته وأحس بها يصبح أعضاء المجتمع ينظروا لها على أنه محكوم لزوجته.

وذكرت أن كثير من الرجال يفسرون أحاديث نبوية وآيات من القرآن الكريم بما يناسب أهوائهم. ففي القرآن جاء أن للرجل الزواج بأربعة زوجات. لكن بشروط معينة مثل أن يكون بها مرض لا تشفى منه أو فيها عقم أو فعلت منكرا. ومع هذا لن يعدلوا بين الزوجات حسب ما جاء في القرآن الكريم .لذا يفسرون هذه الآية لصالحهم، بأن الله تعالى حلل لهم الزواج بغير زوجاتهم

وذكرت أن حجة الناس من منع المرأة من العمل والتعليم هو وجود الاختلاط، مع أنقديما الاختلاط كان موجودا في القديم. لكن الجهل سيطر على عقول البشر. ومع هذا كان يحصل أخطاء كثيرة قديماً. ونسبة الأخطاء حاليا أكثر من الوقت القديم مع أنه نفس الشيء، وعندما يكون عدد الأخطاء في الوقت الحالي أكثر هو طبيعي لأن عدد السكان في الوقت الحاضر أضعاف الوقت الماضي،"*لكن حالياً الوعي أكثر وهذه الأخطاء لا بد عنها، وليس للاختلاط دور بها، بالإضافة لتغير العادات والتقاليد*" .

وذكرت المبحوثة أن زيارات الصباح بين النساء كانت كثيرة في فترة نصف التسعينات وما قبلها. أما الآن فقلت كثيرا والسبب هو أن المرأة انتقلت للعمل خارج المنزل أما قديما كانت المرأة تعمل في الحقل وكل النساء مع بعض. "*أما الآن كل واحدة منشغلة في مجال عمل مختلفة عن الأخرى*" . وذكرت "*أنه كثير ما نسمع أنه أجدادنا والناس المعاصرين*

لهم في القديم كان عندهم دين أكثر من هذه الأيام، لكن العكس صحيح. أصبح الآن وعي بالدين أكثر من الزمن الماضي ، فأجدادنا كانوا يحرموا المرأة من حق الميراث خوفا من الذهاب للغير، مع أنها هي التي تكون أساس الثروة ، أما الآن فلا تحرم من حقها لأنه أصبح هناك وعي بالدين وأن الميراث من حق المرأة مثل الذكر، وكل شيء كان يفهم على أنه عيب ولا يعرفوا الصحيح".

وذكرت أن العلاقات الجنسية تلعب دور مهم في معاملة الرجل لزوجته. حيث أن الحياة تراكمية فالأب عندما يكبر يرمي بكل المشاكل مع الأبناء على عاتق الأم. بالإضافة إلى أن الرجل عند مرحلة معينة يصبح ضعيف جنسيا فيترك زوجته ويهملها ويحرمها من حقها، حتى في المعاملة الطبية أو تولي مصاريفها، فتقع مصاريفها على عاتق أبناءها. وذكرت أن الأب عندما يخرج أبناءه فاشلين في الحياة يعزي ذلك إلى الأم، أما عندما يخرجوا ناجحين في الحياة يعزي ذلك النجاح إلية وأنه وراءه .

الحالة الدراسة رقم (5)

ذكرت السيدة (ن، أ) البالغة من العمر 26عام والتي مدرسة في القرية أنها تزوجت من زوجها بعد أن تعرف عليها في المدرسة، لأنه يعمل في مديرية التربية والتعليم في لواء بني كنانة، وذكرت أنه قد حضر عندها حصة عربي أثناء الدوام الرسمي للمدارس.

وقالت أن وأهلها يسكنوا في مدينة إربد، وقد قام (ر) زوجها بزيارة مديرة المدرسة في المدرسة وسألها عنها إذا كنت مخطوبة أم لا. *"وسأل عن عائلتي و مكان سكني ، وقالت لي المديرة ما حدث، وأنه طلب من المديرة رقم الهاتف الأرضي ، فلم تعطه حتى تسألني، وقالت لها، ما في مشكلة، وبعد أسبوع تقريباً تتصل ولدته ببيتنا، وتتكلم مع أمي ، فعرفت أم (ر) على نفسها وقالت أن أبنها قد رآني في المدرسة وأعجب بي، هو يعمل موجهاً في*

تربية لواء بنيس كنانة،وأنهم يردون أن يأتوا إلى منزلنا. فقالت أمي أهلا وسهلاً. وأخذت عنوان بيتنا من والدتي، ولما حضر والدي قالت له والدتي ما حدث. فقال: إذا يوجد نصيب يأخذة".

وذكرت (ن) أن والدها قد سألها عنه، فقالت أنه موجهاً في التربية وأتى لحضور حصة عندها، فقالت والدتها أنهم يردون الحضور هل يأتوا أم لا. فقلت "عادي مش فارقة، بس أقعد معه بقرر، وبعد يومين ردت لهم والدتي الجواب بأن يأتوا، وجاؤا في اليوم التالي من إخبار أمي لهم، فجلس الجميع في غرفة الضيوف، وكانت جلسة تعارف، وبعدها دخلت أنا وبيدي صنية وفيها فناجين قهوة وقدمتها للضيوف. وبعد مضي ساعة غادروا منزلنا، وقال لهم والدي نرد لكم الجواب. فقد أخذ أبي كافة الملومات عن الشاب، وقد أعجبه في البداية. وبعدها جلسنا جميعاً في غرفة الجلوس أنا وأمي, وأبي وأخوتي الذكور وأخواتي. وقال لي والدي أن عائلة الشاب تبدوا محترمة وكذلك الشاب، فإذا أردتي نذهب ونسأل عنه ، وبعدها يأتوا وتجلسي معه وتتعارفوا". وقالت: أنها قد أبدت موافقتها. "وبعد يومين ذهب أبي وأخي الكبير إلى البلد الذي يسكن فيه زوجي وسألوا عن أخلاقة، وسألوا عنه في نفس مكان عملة ، والجميع أبدوا إعجابهم فيه.

وبعد أسبوع اتصل أبي بأب زوجي وأخبرهم بأن يتفضلوا متى شاؤا، لأن الفتاه تريد الجلوس مع الشاب أولاً. وبعد يومين أتى الشاب وأمة وأبية وأخته وخالة. وبعدها جلست مع الشاب في الصالة وتكلمنا مع بعضنا البعض. وقد أعجبنا ببعضنا البعض. وعندما ذهبوا جالسنا كالعادة كل أفراد العائلة في غرفة الجلوس، وسألني والدي عن رأي في الشاب، فأبديت موافقتي واتفقنا على المهر. وبعد 3أيام رد والدي الجواب بأن الفتاه موافقة وقد اتفقوا على المهر على الهاتف، وتحدد موعد الجاهة.

وفي اليوم التالي أتى الشاب ووالديه وعمه إلينا، وذهبنا معهم أنا وأمي وأبي وعمي حتى نفحص فحص الزواج (التلسيميا) في مختبر فحص الدم، وكانت النتيجة إيجابية. وبعدها ذهبنا إلى المحكمة وعقدنا قيراننا بموافقة والدي. وبعدها اشتريت الذهب المتفق علية في العقد من عند الجواهرجي. وعندما حان موعد الجاهة[1] في الأسبوع الذي يليه ذهبت إلى الكوافير ولبست فستان سهرة، وكان والدي قد أخبر أقرباءنا ومعارفنا عن موعد الحفلة. وأتي أهل الشاب ومعهم أقربائهم ومعارفهم . وأقيمت الحفلة. وبقيت خطوبتنا شهرين وكان (ر) يأتي لزيارتي في منزلنا ونجلس مع بعضنا البعض، ونذهب ونتناول الطعام في المطعم. وبدأنا نجهز للعرس من الأثاث والملابس، وتم تحديد موعد العرس في أحدى الصالات، وبعدها تم عمل العرس في هذه الصالة(ل) وذهبنا إلى منزلنا".

حالة دراسة رقم (6)

(ر،ق) من مواليد قرية ملكا عام 1978م، لديها ولد وبنت، وهي مطلقة منذ سنتين. تعمل مهندسة في بلدية أربد الكبرى.

ذكرت المبحوثة (ر) أنها تزوجت من زوجها(م) بعد أن أنهت دراستها الجامعية وزوجها يعمل معلماً في مدرسة الذكور. قالت" *تم تعيني مهندستاً في بلدية أربد الكبرى بعد زواجي بسنه ولم يعارض زوجي على العمل بل شجعني علية. لكن أصبحت هناك مشاكل بيني وبينة بسبب المادة، فقد طلب مني أن أساهم معه في بناء البيت، فوافقه على ذلك، بشرط أن يضعه في اسمي واسمه. لكنة رفض وأراد وضعة في أسمة فقط.*

---

(1) الجاهة: هو أن يأتي العريس بوالدة وأقاربه الرجال لطلبة العروس من والدها.

وبقي الخلاف بيني وبينة على هذا ولم أسهم معه في ذلك، فأصبح يعاملني بطريقة سيئة وأصبح يقلل من احترامه لي، كما أصبح يقلل من مصروف البيت والأولاد ويضعه على عاتقي. حتى أنه أصبح يضربني في كثير من الأحيان ويهددني بالطلاق أن لم أسلمه الراتب بيده ويستغله في بناء البيت الذي سيكتبه باسمة. فذهبت إلى بيت أهلي بسبب تلك المشاكل والمعاملة. وأصبح الأهل يتدخلون في هذه المشكلة فزادة حدة المشكلة بيننا، فطلقني طلقة واحدة، والآن يحاول أن يرجعني إلى ذمته، لكني أشترط بأن لا يتدخل في راتبي" .

الفصل الخامس

التحليل.(المرأة والعمل والمكانة):

مقدمة:

سوف يتم في الفل من الدراسة تحليل المادة الأنثوغرافية التي تم جمعها من ميدان البحث. ومن خلال التحليل سوف يتم التعرف على طبيعة الأعمال التي كانت تقوم بها المرأة في قرية ملكا. وما هي الأدوار التي أوكلت بها. كما وسيتم التعرف على طبيعة الأدوات التي استخدمتها المرأة في العملية الإنتاجية. وكيف أن هذه الأعمال وطبيعة أدوات الإنتاج المستخدمة عملت على تقسيم العمل بين الجنسين،وسوف نلاحظ إذا ما كانت طبيعة الأدوار التقليدية التي أوكلت بالمرأة قد أعطتها مكانة اجتماعية متدنية أو عالية في مجتمع البحث.

كما سوف يتم تتبع التطور الذي حصل على أدوات الإنتاج (التكنولوجيا) وأثرة على عمل المرأة ومكانتها، وسيتم التعرف على الدور الذي لعبة تغير عمل المرأة داخل البناء الأسري، والتغير الذي طرأ على وظيفة المرأة ومكانتها الاجتماعية داخل هذا البناء.

ينقسم هذا الفصل إلى جزآن : الجزء الأول يتعلق بوصف للمهن التقليدية التي كانت تمارسها المرأة، والجزء الآخر يتعلق بتحليل المادة الأنثوغرافية.

أ- وصف للمهن التقليدية التي كانت تمارسها المرأة:

تعتبر المهن التي كانت تعمل بها المرأة، هي المهن الأساسية التي كانت سائدة في قرية ملكا. كما أنها تعتبر أساس الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة (أي الفترة الممتدة من النصف الأول من القرن العشرين إلى السبعينات من القرن نفسه). وهذه المهن هي: مهنة الزراعة والرعي. عدا عن الأعمال الأخرى التي كانت تقوم بها المرأة كإحضار الحطب من السهول والجبال، وإحضار الماء من الينابيع، وصنع الأدوات التي تحضر بها

المياه من جلد الماعز، وبناء الطابون وتجهيز العجين من أجل إعداد الخبز. بالإضافة إلى الأعمال المنزلية كالغسيل والطبخ، تنظيف المنزل وصنع أدواته كالأغطية من صوف الأغنام، والأواني من الصلصال ومن قش سنابل القمح.

أولاً: مهنة الزراعة:

لقد شكلت الزراعة وما يتصل بها المصدر الرئيس في اقتصاد القرية، والتي شكلت المرأة فيها العنصر الأهم إلى جانب الرجل الذي يملك الأرض والمحراث والحيوانات. وكانت تشمل العملية الزراعية، زراعة الحبوب، من القمح والشعير، والعدس، والكرسنة والسمسم. وتضمنت العمليات الزراعية تحضير الأرض من خلال إزالة الحجارة وتنقيتها من الأعشاب الضارة وحرق الأشواك وتسويرها بالسلاسل الحجرية وعمل قطاعيات من الحجارة على شكل روابط تحفظ التربة من الانجراف. وبعد تحضير الأرض تبدأ عملية حرثها. ويختلف موسم الحراثة حسب نوع الزراعة من حيث أنها زراعة عفير أو زراعة كرسنة أو زراعة لوكسية. وتحرث الأرض ثلاث حرثات وأحياناً حرثتين حسب إمكانيات الفلاح وحسب الوقت.

تبدأ الحرثة الأولى والتي تسمى (الفلاحة أو شق الأرض)، وذلك حتى تشبع الأرض من أشعة الشمس. وتحرث الأرض بشكل طولي حيث تكون "الأتلام" بعيدة عن بعضها ويطلق عليها أسم حرثة" تشّريب" إي " تجريب " وهى مأخوذة من اكراب إي تكريب الأرض، وعملية "تجريب " الأرض هي ترك الأرض بدون زراعة حيث تحرث فقط وتتم زراعتها في الموسم اللاحق بالقمح. وعملية " التجريب" مرتبطة بالدورة الزراعية السالفة الذكر من حيث أن الأرض تزرع سنة قمح وفي السنة التالية عدس وفي السنة الثالثة تترك بوراً(دون زراعة) أو

"تجرب" والهدف من عملية "التجريب" هو أن تعطي الأرض ناتج قمح أكثر بعد إراحتها من الزراعة حيث تزداد خصوبتها.

وتبدأ الحرثة الثانية قبل موسم زراعة الشعير وتسمى حرثة "الإثني" أو سَنّ الأرض وتحرث على شكل أتلام عريضة قريبة من بعضها البعض والهدف منها تهيئتها للزراعة وحفظ التربة خوفاً من أن تسَطح. أما الحرثة الثالثة تتم بعد بذر وزراعة المحصول(القمح أو الشعير...إلخ) حيث تكون وظيفة المرأة تغطية البذار بالتراب بعد بذرة وتكون على شكل أتلام طويلة.

وتكون المرأة جنباً إلى الرجل أثناء عملية الحراثة وبذر الحبوب. فتساعد الرجل في ربط المحراث بالفدان" ثورين أو بغلين" . كما أنه يقع على المرأة مهمة رش البذار على الأرض، وكانت النساء ترتدي الحور حول الخصر وتضع البذار فيها وتقوم برش البذار وراء الحراث. أما الرجل فكان يقع على عاتقة مهمة الحراثة.كانت تتم عملية الحراثة بواسطة المحراث التقليدي الذي يجر بواسطة (الحمير أو الخيل أو البغال، أو البقر أو جوزين من الثيران).

وتأتي الزراعة وبذر البذور بعد عملية الحراثة والتي تبدأ بزراعة الحبوب وما يسمى بزراعة المحاصيل الشتوية وتقسم إلى:

1- زراعة العفير.

2- تبدأ زراعة العفير في أواخر شهر أيلول إي قبل موسم سقوط المطر، والمحاصيل التي تزرع بعفير هي: القمح والشعير، وتتم زراعة القمح عن طريق بذره في الأرض وتسمى هذه العملية البذار أو(شد الأرض)، وتقاس كمية البذار بما يسمى

بــ"الصاع" (1) ويرجع السبب في زراعتها في هذا الموسم إلى أن حبوبها لا تطحن في حالة نزول أمطار كثيرة، لكن من مساوئ زراعة العفير، أنه في حالـــة عـــدم نزول الأمطار بكميات كافية فإن البذار لا ينمو، ويبقى في الأرض، وفي هذه الحالة يسمونه الفلاحين (بقّبر) ويتغلب الفلاحون على هذه المشكلة بحرث الأرض مـــرة ثانية لإعدادها للزراعة في نفس الموسم إذا سمح لهم الوقت بذلك.

3- الزراعة الوكسية: تبدأ زراعة هذا النوع في شهر شباط بعد أن تروى الأرض جيدا من مياه الأمطار. وأهم المحاصيل التي تزرع هي العـــدس، الكرســـنة، الحمـــص والسمسم. وتسمى بزراع (شباطية). وتتم زراعة أيضاً نفس المحاصـــيل بطريقـــة (لقاط). حيث يحرث الرجل الأرض وتكون المرأة وراءه حيث تقوم بعملية اللقـــط وذلك بوضع حبات العدس بنفس التلم ثم تغطيتها بالتلم الأخر.

أما حصد المحصول فكان في نهاية شهر حزيران ويسبق الحصاد عمليـــة تعـــشيب الأرض وتنقيتها من الأعشاب الضارة، حيث تقوم المرأة بهذه العملية. وبعدها تـــأتي عمليـــة حصد المحصول بالمنجل أو باليد، حيث يتشارك الرجل والمرأة في هذه العملية، ومن ثم يـــتم تجميع المحصول على شكل (شملات) ثم تجمع الشملات على القادم وتقوم المرأة بنقلها إلـــى مكان درسه وهو" البيدر".

(1) الصاع : مكيال يستعمل لكيل كمية البذار وكل اثنين منه تسمى المُد، وكل ثلاثة أمداد تسمى (العَلبـــة)، وكل ستة أمداد يسمونها (الجيل) أي الكيل ويسمى نصف الصاع (الربعية) أي ربع المد وربع الـــصاع يسمى بـــ(الثمنية) أي ثمن المد، وهي تساوي 2,5 كغم بمقياس اليوم والمد يساوي 20 كغم، والـــصاع يساوي 10 كغم والربعية تساوي 5كغم وكانوا يصنعون في كل دونم ثلاثة رباعي أو مـــا يـــسمى بمـــد ربعية وهو ما يعادل 15 كغم من العدس أو القمح.

وتأتي عملية درس المحصول والتي تكون على الرجل، حيث يـتم درس المحـصول على (لوح الدّراس)، واللوح عبارة عن قطعة خشبية منبسطة يوجد بسطحها السفلي عدة حفر تصل إلى 500 حفرة أو أكثر حسب القطعة الخشبية ويوضع بهذه الحفر حجارة خشنة لتقطيع القش أو يثبت بسطحها السفلي قطع حديدية بواسطة مسامير لتقطيع القـش أو المحـصول، ويجر لوح الدّراس جوز الخيل أو البقر. حيث يفرد الرجال والنساء المحصول على مـساحة البيدر ويقف الرجل على لوح الدراس حتى يوجة الخيل أو البقر، أما المرأة فتقـوم بتذريـة المحصول بعد كل درسه، والتي تكون بواسطة "المذراة" وهي عبـارة عـن عـصا طويلـة اسطوانية طولها متران أو أكثر يثبت برأسها السفلي سبعة أصابع خشبية، ويكون وقت التذرية المفضل هو الصباح، وكانت أيام كثيرة في عملية فصل الحب عن القش، والتي تكون بالكربال والمقطف والغربال (تم التطرق لهذه الأدوات في الفصل الثالث من الدراسة)، وتخزن المـرأة المحصول في الكواير أو في أكياس الخيش.

2- مهنة الرعي

تعتبر مهنة الرعي وتربية الماشية من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي مارستها المرأة إلى جانب الزراعة. وتتكون قطعان الماشية من البقر والماعز والأغنام وهذه الثروة كانت جزء من الجانب الاقتصادي في قرية ملكا.

فقد شكل الاقتصاد الرعوي أساسا حيوياً لحياة الأسرة من حيث إمدادها باحتياجاتهـا الضرورية من لحوم الأغنام والحليب في الغذاء. بالإضافة إلى الاستفادة مـن صـوفها فـي صناعة البسط والفرش والملابس وذلك بعد تصنيع وغزل الصوف، ومن جلدها كانت المرأة تصنع الأدوات التي تستعمل في حفظ الحليب ومشتقاته مثل " الشكوة" و" الظبية".

وضمن العمل القائم على أساس الجنس فقد كان الرجل يقوم بعملية الرعي وأحياناً المرأة، وأحياناً يتم تعيين لرعي الأغنام لدى العائلات التي تملك رؤوس كبيرة ذكر صغير بالسن، مقابل أُجرة عينية سنوية تقدر بحوالي صاع من القمح، أو يأخذ احد المواليد الجدد من الماشية يطلق عليها (البهم). كما كانت المرأة تقوم بحلب الماعز في الصباح والمساء قبل المغرب. أما البقر فكانت تحلبه قبل الغروب. وكانت تحلب كل ماعز أو بقرة على حدا، الماعز تمسك الثدي كاملا وتبدأ بعصره أما البقرة فقط تمسكها من (الحلمة) وتبدأ بحلبها فينزل الحليب، وبعدها تقوم بغليه في قدر على النار، وبعد غليه يترك حتى يبرد. وبعدها تقوم بترويبه حيث تأتي بكأس من اللبن القديم الرائب وتوظيفه إلى الحليب البارد، ومن ثم تتركه حتى يروب. وتعمل من اللبن الرائب شنينه من خلال وضعة في الشكوى والتي تصنعها المرأة. وبعدها تعمل ركابه وهى عبارة عن ثلاث شعب من الدفلى تربطهن مع بعض من الأعلى وتفتحهن من الأسفل فتصبح على شكل مثلث وتثبتها في الأرض. وبعدها تقوم بربط الشكوى بشعب الدفلى حيث تتدلي حبلا من أعلى الثلاث شعب، وبعدها تضع اللبن بها وتبدأ بخضه وتأخذ عملية الخض ساعات طويلة، فتصبح شنينه، وتعمل الزبده في السعن وهو أكبر من الشكوى وقد يكون جلديين تم خياطتهما مع بعض. وتفرغ الشنينه منها وتضيف الماء إلى السعن وتخضه فتتجمع الزبده. أما السمن فتكون من خلال وضع الزبده في وعاء من النحاس وتقوم بغليه على النار وبعدها يخرج اللبن منه وتبقى الزبده. وبعدها يوضع السميده وتبقى تغلي على النار،وعندما تغلي تذهب الزبده وتبقي السمن وتحفظ بالجرار عندما تكون الكمية كبيرة ليستخدم في طهي الطعام في الأيام التي لا يتوفر بها.

3- زراعة الزيتون وقطفه:

زرعت أشجار الزيتون في النصف الأول من القرن العشرين، وكانت فقط لغـرض الاستهلاك المنزلي. ولم تكن تزرع في قرية ملكا بكثرة، بسبب اعتمـادهم علـى الزراعـة والرعي بشكل أكبر. وكان الصنف المفضل هو "الزيتون الرومي " حسب ما ذكـر مـن المبحوثين- وهذه التسمية ترجع إلى زمن الرومان وأنه موجود منذ عهدهم في هذه المناطق.

فقد كانت المرأة تقوم مع الرجل بقطف ثمار الزيتون والتي تعتمد على الجهد البشري، أي أنها تقطف باليد، وكان يتم تعبئة ثمار الزيتون في "الشوالات" أكياس من الخيش، وينقلهـا الرجال على الدواب إلى المعاصر الحجرية، من أجل عصره واستخراج الزيت (تم التطـرق لوصف المعاصر الحجرية في الفصل الثالث من الدراسة). وكان التعاون سمة المجتمع، حيث كانوا الرجال والنساء يتعاونون في عملية قطف ثمار الزيتون.

4- المهن التقليدية الأخرى التي كانت تزاولها المرأة:

1- بناء الطابون :

يدخل في صنع الطابون الحجارة و تراب الحزريا، حيث تحضر المرأة الحجارة مـن الأرض، أما التراب يكون من حجر أزرق يطحن حتى ينعم وتخلطه المرأة بـالتبن. وتبنـي الطابون بشكل دائري. حيث يستغرق بناءه 2- 5 أيام حتى يجف الدور الأول ومن ثم الدور الثاني. وبعدها يبنى علية عريشه حتى لا يتأثر بمطر فصل الشتاء. وكانت تقوم بتزبيلة ببعر معزى في الليل لكي يكون في الصباح جاهز للخبز وكانت تخبز علية قبل طلوع الشمس.

2-ـ صنع العجين :

كانت المرأة تعجن في المساء، أي قبل النوم حتى يختمر، وأحيانا قبل الفجر. وتكون قد وضعت قطعة من العجين السابق مختمرة مع العجنة الجديدة لكي تختمر. والعجين الرخـو

للزقيات ويكون بأخذ كمية من طحين القمح حسب حاجة العائلة وتضعه المرأة في معجن من النحاس وتضع علية قليل من الماء وقليل من الملح، ثم تغطية بقطعة من القماش حتى يختمر وبعدها تخبز الخبز بعد أن تكون قد أشعلة الطابون، أو أنها تعمل موقد لإشعال النار، والــذي يتألف من ثلاث حجارة ووسطها الحطب وتضع عليه ما يعرف بالصاج لصنع الخبز.

3- الحطب :

تحضر المرأة الحطب من المحطاب (السهول والجبال). وتشده بالحبل وتحمله على ظهرها أو رأسها أو على الدواب(الحمير). ويكون الحطب الرفيع من أجل الموقد والذي تعمل علية النساء لطهي الطعام وتسخين الماء.

4- إحضارالماء :

كانت المرأة تأتي بالماء من الينابيع أو العيون مثل: عين السكر والنــسوان، وكانــت تضعه أوعية من المعدن أو في قرب التي تصنعها من جلد الماعز. وكانت تحملها على رأسها أو ظهرها أو على الدواب .

5- الدباغة:

تقوم المرأة بدبغ جلود الماعز أو البقر و الغنم لكي تصنع منهــا (الــشكوى، القــرب والعكه) حيث تحضر ما يعرف "بالدباغ" وهى غطاء ثمرة البلوط ، وتقوم بطحنها بواســطة مطرقة أو حجر، ومن ثم غليها بالماء حتى يصبح لون الماء أحمر. وبعد ذلك تتركــه حتــى يبرد وتضع الشكوى أو القرب فيه، فتصبح بهذه العملية طرية، كما أنها تصبح مطهرة مــن الجراثيم.

٦- بيوت الشعر:

كانت المرأة تقوم بغزل شعر المعزى وتقوم بعمل شقاق (قطعة من بيت الشعر) وبعدها تقوم بخيطها وتعمل بيت الشعر الذي كانوا يسكنوا فيه في فصل الصيف.

٧- تطين البيوت:

كانت المرأة قبل فصل الشتاء تقوم بعمل خليط من التراب الأحمر والتبن والماء من أجل إصلاح أسطح المنازل التي تأثرت بمطر فصل الشتاء السابق.

٨- أعمال البيت:

كانت تقوم المرأة وما زالت تقوم بكافة الأعمال المنزلية من الغسيل والتنظيف والطبخ وغيرها من الأعمال المنزلية.

ب ـ التحليل:

أ- المرأة والعمل الزراعي:

لقد تميز العمل الزراعي بأنه صفة جماعية بحكم تعاون أعضاء الأسرة الممتدة للقيام به على أساس توزيع المسؤوليات بينهم في الإنتاج. فجميع أعضاء الأسرة (الرجل، المرأة، الأبناء الذكور والإناث) يعملون في تحضير الأرض وزراعتها، وقطف المحصول ونقلة وتخزينه. وقد تبين ذلك من خلال تقسيم العمل القائم على الجنس.

وكان الإنتاج الزراعي التقليدي موجهاً نحو الاستهلاك القائم على الاكتفاء وتلبية الحاجات الضرورية والأساسية للأسرة، بالإضافة إلى توفير علف الحيوانات من محاصيل الشعير، والكرسنة. وفي حال وجود فائض لدى الفلاحين فإنهم يلجئون إلى المقايضة لاستبداله بأشياء أخرى هم بحاجة إليها من بعضهم البعض. ولم تكن فكرة التسويق آنذاك دافعاً للإنتاج،

واتصفت علاقة الفلاح بالسوق الذي شكل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية ذات طابع وعلاقة هامشية.

وعلى الرغم من تلك العلاقة الهامشية التي كانت تربط الفلاح بالسوق إلا أن ذلك لا يعني أن أفراد القرية كانوا معزولون عن العالم بل كان اتصال مع الأسواق الخارجية من قبل التجار الذين كانوا يأتوا لشراء بعض الحبوب التي تزيد عن حاجة الأفراد. كما أن هناك أفراد القرية الذين كانوا يذهبون إلى فلسطين وسوريا لمبادلة الحبوب بالسكر والعجوة وغيرها من الأشياء التي يحتاجونها. أما القسم الأخر فكان يدخر من أجل الاستهلاك والزراعة في الموسم القادم.

كما وتميز الإنتاج الزراعي الذي شكلت المرأة عنصراً أساسيا فيه بوجود التعاون المستمر القائم على الروابط الأسرية والقرابية بين أفراد القرية والذين يعتمدون في معيشتهم خلال فترة الانتظار على المحاصيل المخزونة للدورة الزراعية القادمة، انطلاقاً من مبدأ الأخذ والعطاء الذي تعتمد عليه القرية. وساعدت الدورة الزراعية على استمرار الوحدة الإنتاجية (الأسرة الممتدة) من خلال تحقيق التوازن بين أعضاء المنتجين والأعضاء غير المنتجين وهم الأطفال في الفئة العمرية الثانية عشر مما جعلها أساس العلاقات الاجتماعية وفي إعادة الإنتاج. وهذا يتفق مع ما أشار إليه "دوركايم" بأن المجتمع الريفي يسوده الشعور الجمعي والعمل الجماعي وتنمية مصالح المجموعة وميولهم على مصالح الفرد والتماسك القرابي. كما وتتفق فيما أشار إلية "ريتشارد أنطون" في دراسته لمجتمع كفر الماء بأن البنى القرابية تشكل بناء اجتماعي متكامل(العشيرة ،الحمولة،العائلة) والوظيفة الكلية لمجموع هذه البنى هو الحفاظ على التوازن الداخلي للقرية (Antoun: 1972).

وقد تمثلت عناصر الإنتاج، بالأرض التي كانت مقسمة بين جميع الأسر في القريــة، والتي يملكها الرجل. في حين اعتبرت المرأة ممثلة للأيدي العاملة. أما رأس المال فقد كــان عينياً تمثل بالحيوانات المستخدمة في الزراعة والأدوات الزراعية والبذار الذي كان يخــزن للموسم القادم والذي يعود ملكيتها للرجل.

فدور المرأة الإنتاجي يظهر في إعادة الإنتاج كقوة عمل وتوفير مستوى من الكفــاف للأسرة خلال مساهمتها ومشاركتها بالإنتاج الزراعي، في حين يقوم الرجــل المالــك لأدوات الإنتاج بدور الإشراف والتوجيه والمساهمة والمشاركة في العملية الإنتاجية فهو المسئول عن إدارة الإنتاج بشكل كامل. فهو يحدد ما يجب أن تقوم به المرأة من أعمال في الحقل.

لقد أعتمد أعضاء مجتمع البحث(قرية ملكا) حتى منتصف القــرن العــشرين علــى مستوى متدني من المعرفة التكنولوجية في العملية الزراعية الإنتاجية. وقد تمثل ذلك باستخدام الأدوات والأساليب التقليدية البسيطة وغير المعقدة التي لا تحتاج إلى مهارة ولا تصل إلــى درجة كبيرة من التطور بل تعتمد على الطاقة البشرية والحيوانية. فلم يكن هناك إي استخدام للآلات الحديثة المتطورة، ومثل هذه الأدوات والأساليب البسيطة وغير المعقدة قــادت إلــى وجود نوع من التعاون والتكاتف بين أعضاء الأسرة الواحدة بشكل خاص والعــائلات فــي القرية بشكل عام في معظم العمليات الإنتاجية.

وقد قسمت أساليب وطرق الإنتاج والعمل ذات النمط التقليدي القديم من حيث طريقــة استخدامها ووظيفتها ونوع المجهود المبذول فيها إلى الأساليب التي تعتمد على الجهد البشري لوحدة، والأساليب التي تعتمد على الجهد الحيواني إلى جانب الجهد الإنساني.

فأدوات الإنتاج المستخدمة في العملية الزراعة هي أدوات بسيطة وتتطلب الجهد البشري والتعاون بين المرأة والرجل من أجل أكمالها. لذلك كانت تأخذ هذه العملية تقريباً كل أوقات السنة ابتدأ من الحراثة إلى الزراعة ومن ثم الحصاد وبعدها الدّراس. وهذا يعني أن بساطة أدوات الإنتاج المستخدمة في نمط الإنتاج (الزراعة) أوجدت نوع العلاقة التي تربط علاقات الإنتاج الاجتماعية (المرأة والرجل). وهذا يرجع إلى أن العمل الزراعي الذي يعتمد على أدوات إنتاج بسيطة يتطلب توفير أيدي عاملة من أجل الإنتاج، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تعاون أعضاء الأسرة للقيام به على أساس توزيع المسؤوليات بينهم في الإنتاج. فجميع أعضاء الأسرة يعملون في تحضير الأرض وزراعتها، وقطف المحصول ونقله وتخزينه. وهذا التعاون أتضح من خلال تقسيم العمل القائم على أساس الجنس. وبما أن الرجل هو المسئول الوحيد عن العملية الإنتاجية ومالك (قوى الإنتاج) التكنولوجيا (الأرض والمحراث، لوح لدّراس)، والمرأة غير مالكة لعناصر الإنتاج، فإنها لا تستطيع أن تحصل على الإنتاج(البذار) دون العمل تحت سيطرة الرجل الذي يملك عناصر الإنتاج، والذي قد يكون الأب أو الأخ أو الزوج. وهذا يعني أن المرأة أصبحت أيضاً عنصراً من عناصر الإنتاج والتي تعبر عن (الأيدي لعاملة). وبالتالي التحكم الكامل من قبل الرجل بها كونها أصبحت أحد عناصر العملية الإنتاجية. فهو الذي يتخذ القرارات بشأنها في أمور الزواج والتعليم. وهو الذي يحدد ما يجب أن تكون علية في حياتها، إي أصبح المحرك الوحيد لها، وبالتالي وضعها في مكانة اجتماعية متدنية، فلم يكن لها الحق في أن تبدي رأيها، أو أن تتخذ أي قرار بشأن حياتها. فهي لم تكن مستقلة اقتصادياً وهذا ما عزز أكثر من تبعيتها للرجل ووضعها تحت سيطرة وتوجيه.

فقد ذكرت المبحوثة (ر.ب) *البالغة من العمر ٧٧عام، بأنها كانت تعمل مع والدها في الزراعة من الحراثة لزراعة للتعشيب والحصاد والدراس، عدا عن أعمال المنزل. فقد كانت*

تستيقظ منذ الصباح الباكر وتذهب مع والدها إلى هذه الأعمال. ولم تتعلم حيث لم يكن يحق للفتاه أن تتعلم لأنهم يعتقدون أنها مضيعة للوقت، وأن الفتاه لبيت زوجها. ولم تستطع في حال من الأحوال أن تبدي رأيها حتى عندما تزوجت فإن والدها وافق على الشخص الذي تقدم لزواج بها وبدأت تجهيزات العرس مع أنها لم تكن تريد الزواج به). فطبيعة أدوات الإنتاج وارتباط المرأة بها، كونها تعتمد على الجهد البشري وتوفير الأيدي العاملة، وخاصة أن هذه الأدوات هي ملكاً للرجل، قد وضعت المرأة تحت سيطرت الرجل وحددت مكانتها في المجتمع بأنها لا غنى لها عن الرجل. ولا يحق لها أن تتخذ أي قرار بشأن نفسها أو عائلتها. وبالتالي هي في منزلة أدنى من منزلة الرجل.

وهذا يتفق فيما ذهب إليه "ماركس: في أن القوى المنتجة (التكنولوجيا أو أدوات الإنتاج الاجتماعية) وملكية وسائل الإنتاج هي التي تحدد طبيعة العلاقة التي تربط علاقات الإنتاج الاجتماعية. وأن تطور وسائل الإنتاج(التكنولوجيا) حتما سوف تؤدي إلى تغير علاقات الإنتاج الاجتماعية(ماركس وأنجلز:١٩٨١). وهذا سيتضح من خلال التغيرات التي حصلت على أدوات الإنتاج والتي أحدثت كثير من التغيرات على حياة المرأة ومكانتها.

وقد أصبح الأفراد يملون إلى زراعة أشجار الزيتون بكثرة، وأصبحت زراعة هذا الصنف من الأشجار مرتبط بالمكسب المادي، خاصة بعد عملية فرز الأراضي سنة ١٩٣٦م، ومع تطور ودخول المعاصر الحديثة للقرية والقرى المجاورة. فعملية عصر الزيتون لا تحتاج لوقت طويل، بالإضافة إلى أن نسبة الزيت التي يحصل عليها الأفراد في هذه المعاصر تكون عالية مقارنة بالمعاصر الحجرية القديمة التي قامت بوصفها الباحثة في الفصل الثالث من الدراسة.

وبما أن عملية قطف ثمار الزيتون أصبحت ترتبط بالمكسب المادي، أصبح الأفراد (المرأة والرجل) يعملون بالأجر عند الأفراد الذين يملكون مساحات واسعة من أشجار الزيتون. وقد تعدى ذلك العمل بالأجر عند أفراد من خارج القرية. وأصبح العمل بالأجر ظاهرة ملموسة يدل عليها تزايد إعداد الأشخاص الذين تركوا الزراعة إلى الأعمال الأخرى والمهن المأجورة.

كما تعمل المرأة في موسم قطف الزيتون بأجر ٥- ٦ دنانير، أما الرجل يتقاضى أجر من ٨-٩ دنانير. وهذا يعني التميز الأجري بين الذكور والإناث. على الرغم من أن كلا الجنسين يمارسان نفس المهنة، ويقطفون مع بعضهم نفس الشجرة. وبعض النساء تأخذ أجرتها بشكل يومي بعد أنتها اليوم، وبعضها تتقاضى أجرها عند نهاية الموسم. كما يفضل أصحاب الحيازات الكبيرة من أشجار الزيتون عمل المرأة المأجور، والسبب في ذلك قلة الأجر، وأنها أكثر اندماجاً في العمل من الرجل.

ب- التطور التكنولوجي وأثرة على عمل المرأة ومكانتها الاجتماعية:

فقد لعبت التغيرات التي اجتاحت مجتمع البحث(قرية ملكا) دور بارز في تغير طبيعة العلاقة التي تربط علاقات الإنتاج الاجتماعية، فقد كان للتغير في ملكية الأرض دور بارز في تطور الاقتصاد القروي وحلول الملكية الفردية مكان ملكية المشاع وذلك بعد فرز الأراضي ١٩٣٦م. حيث قسمت الأراضي وأصبح الأفراد أكثر توجهاً نحو الملكية الفردية والتي كانت دائماً ملكاً للرجل، ولم يكن للمرأة حق التملك. وهذا التغير دفع إلى ترك الأفراد أراضيهم والهجرة للعمل في المصانع والتوجه نحو القطاع العسكري والهجرة إلى المدن للعمل في المصانع، أو الهجرة إلى الدول الأخرى كدول الخليج العربي. وهذا ما أشار إلية " برغير"

بأن التغيرات التي اجتاحت العالم العربي في العقود الأخيرة قد تمثلت في اتجاه الأفراد نحو التصنيع والهجرة، كما أصبح الأفراد أكثر ميلا نحو الملكية الفرية بعد توزيع الأراضي حيث أصبحت الدولة هي المالك الوحيد للأرض بعد أن سيطر عليها كبار الملاك(Berger:1962).

فعملية فرز الأراضي في قرية ملكا كانت تقسم على العشائر وعدد أفرادها. وهذا يعني أن التغيرات قد حصلت على إعادة توزيع الأرض وتقسيمها بين الورثة والذي بدورة زاد واتضح مع تفكك العائلة الممتدة بشكل خاص والزيادة السكانية بشكل عام.

كما كان للتطورات التي حصلت على قرية ملكا أيضاً دور أخر تمثل في اتصال القرية بمدينة إربد، حيث كان لهذا الاتصال دور كبير في تأثر المرأة بالمدينة، وهذا ما تثبته نظرية الاتصال الحضاري(فهمي:٢٠٠٣). حيث كان لفتح الطرق التي تربط القرية بالمدينة تأثر القرية بشكل عام بالتطور الحاصل بالمدينة والاستفادة من المخترعات الموجودة في المدينة كالتلفاز والإذاعة. وبالتالي انعكاسه على وضع المرأة وتغير مكانتها. فقد أشار "عمار" في دراسة لقرية "سلوا "المصرية إلى الدور الكبير الذي يلعبه اتصال القرية بالمدينة من إحداث تغيرات في المجتمع الريفي (Amar:1954).

لكن مع التطورات الكبيرة التي اجتاح المجتمع (قرية ملكا) من تطور الآلات وحلولها محل الأيدي العاملة، قلل هذا من الاعتماد على المرأة في العملية الزراعية. حيث أن دخول هذه الآلات لم يخدم المرأة بل أبعدها عن العمل في المجال الزراعي، لكنه خدمها في أنه قد فتح أمامها مجالات أخرى كانت مغلقة في السابق كالتعليم وهذا ما أشار "ناش" بأن دخول التكنولوجيا المتطورة إلى الأرياف وحلولها محل الأيدي العاملة النسوية، قد أدى إلى فقدان النساء عملهن في الزراعة بسبب استثنائهن من برامج التدريب(Nash: 1983).

كما أن دخول الآلات الحديثة إلى قرية ملكا قد غير من طبيعة تقسيم العمل. وهذا ما أشار إلية "بوزريب" بأن تطور الزراعة بإدخال التكنولوجيا يحدث حتما تغيرا في تقسيم العمل النسوي حتى لو لم يؤديا إلى تغير في علاقات الإنتاج، وفي الغالب يكون هذا التأثير في اتجاه التقليل من مساهمة المرأة في الإنتاج. فدراسة "بوزرب" حول مساهمة المرأة في الإنتاج تؤكد أنه في الزراعة المتنقلة (Shifting) تستخدم تكنولوجيا بدائية وبسيطة تقوم المرأة بمعظم الأعمال في الزراعة، بينما يقوم الرجل بمعظم هذه الأعمال في الزراعة الحقلية التي تعتمد على المحراث. (Boserup: 1970).

فقد أصبحت التكنولوجيا أكثر تطوراً وتم إدخالها إلى مجتمع قرية ملكا. فقد استخدمت التركتورات في العمل الزراعي من أجل حراثة الأرض. ويتركز استخدام التركتور على المساحات الواسعة والمنبسطة. وكذلك أصبح الأفراد الذين لا يملكون التركتور يقمون باستجارة من صاحبة لحرث الأرض مقابل مبلغ من المال. أما المناطق كثيرة الوعر وحول البيوت فإنها تحرث بواسطة المحراث التقليدي وخاصة المناطق التي لا يستطيع التركتور الوصول إليها كتحت الأشجار، وأحيان كثيرة كانت تقلب التربة بواسطة الفأس.

وهذا يعني وجود لنمطين التقليدي والحديث للإنتاج الزراعي . كما يلاحظ وجود المحراث التقليدي والتركتور كتقنية وآلة حديثة تم دخولها إلى القرية منذ بداية الخمسينات من هذا القرن العشرين.

إن دخول التركتورات كآلة زراعية معقدة وحديثة إلى مكننة العملية الزراعية، مع زيادة مساحات الأراضي المستغلة، أدى هذا إلى زيادة الفائض الإنتاجي الذي أصبح محصولاً تجارياً موجهاً للوسوق. وقلص استخدام هذه الآلة عدد العمال المستخدمين في العملية الإنتاجية

وخاصة المرأة. فبدخول هذه الآلة لم يعد الرجل بحاجة لوجود المرأة إلى جانبه أثناء الحراثة من أجل مساعدته مقارنتاً في السابق، حيث كانت تأخذ عملية حراثة الأرض أسبوع فأكثر. أما الحراثة بواسطة التركتور فإنها لا تأخذ سوى بضع ساعات. وهنا يتفق إلى ما ذهب إليه "بوزرب" في دراسة حول أثر إدخال التكنولوجيا إلى العمل الزراعي، حيث تبين أن إدخال التكنولوجيا يحدث حتماً تغيراً في تقسيم العمل النسوي حتى لو لم يؤديا إلى تغير في علاقات الإنتاج، وفي الغالب يكون هذا التأثير في اتجاه التقليل من مساهمة المرأة في الإنتاج (Poserup:1970).

أما حصد المحصول والذي كان يعتمد على الجهد والتعاون الجماعي بين الرجل والمرأة وأفراد الأسرة والأقارب، فقد استبدل بإحضار بعض الأفراد من الذكور والإناث من نفس القرية أو من القرى الأخرى يقمون بحصد المحصول بواسطة "المنجل" مقابل مبلغ من المال يدفع لهم على الساعة. حيث يكون هؤلاء الأفراد فقراء ومحتاجين للمال. أما عند أصحاب المساحات الواسعة فقد تم استبدال كل هذا بإحضار الحاصدة التي تقوم بحصد المحصول ودرسه في نفس الوقت، حيث لا تأخذ هذه العملية سوى ساعات بسيطة. حيث يوضع كيسين من الخيش في مؤخرة الآلة وواحد ينزل فيه القش والآخر الحب. بينما يدرس المحصول الذي حصد بواسطة المنجل على آلة الدراسة التي يعمل عليها رجلين أو أكثر. وتبدأ العملية أولاً بجمعه في نفس مكان حصدة، حيث يقوم العمال الواقفين على المحصول بإدخال المحصول بفتحة في الآلة، فتقوم بدرسه فيخرج القش من جهة والحب في الاتجاه الأخر. أما مخرج الحب يكون مثبت به الكيس. وبالتالي هنا لم يعد للمرأة دور مهم لإتمام هذه العملية، بعكس الماضي حيث كانت تقوم بزراعة وتعشيبة، ومن ثم حصدة والذي يأخذ قرابة ٣-٤ أشهر، وبعدها نقلة على الكوادم إلى البيادر، ومن ثم درسة على لوح الدراس

التقليدي والذي يأخذ أيضاً قرابة الشهرين، وبعدها عملية فصل الحب عن القش وتنظيفه من الحجارة والأتربة، وبعدها خزنة ونقلة إلى المنازل. حيث كانت تأخذ هذه العملية تقريباً كل أوقات السنة.

ولذلك لم تكن عملية الاستغناء عن المرأة بأمر السهل، من أجل أن تتعلم أو تعمل في المجالات الأخرى. ومن هنا نلاحظ كيف أن بساطة أدوات الإنتاج قد وضعت المرأة في مكانه اجتماعية متدنية.

ج- المرأة ومكانتها الاجتماعية داخل البناء الأسري:

يهدف هذا الجزء من التحليل إلى التعرف على الدور الذي لعبة تغير عمل المرأة في بناء الأسرة وتنظيمها ووظائفها، والتغير الذي طرأ على وظيفة المرأة ومكانتها الاجتماعية داخل هذا البناء، حيث شكلت الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تتمحور حولها حياة الفرد في القرية. ورغم التطورات والتغيرات التي طرأت على الأسرة، إلا أنها ما تزال تشكل أهم وحدة اجتماعية إلى جانب الوحدات الاجتماعية الأخرى مثل العشيرة و الحمولة.

تُعرف الأسرة Family على أنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة من صلات الزواج والإنجاب أو التبني. وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة ويرتبط أعضاؤها، الأب، الأم، الأبناء، مع بعضهم البعض بعلاقات اجتماعية واقتصادية وقانونية ودينية وأخلاقية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة (نتكتين: 97: ١٩٨٦).

في هذا السياق يستخدم أهالي القرية كلمة "عيلة" للدلالة على الأسرة أو كلمة "دار" House hold، التي تشير إلى الوحدات والتجمعات السكنية المكانية المبنية على روابط القرابة التي تلاحظ في نماذج الأسرة،" كالأسرة الممتدة" المكونة من الزوج والزوجة

وأولادهما المتزوجين وبعض الأقارب كالجد والجد والعمات. وتشير (الدار) أيضا إلى الأسرة المشتركة أو الأسرة المتصلة التي تعرف على أنها الجماعة المكونة من عدد من الأسر المرتبطة مع بغضها بعضا.

وقد تبين من خلال البحث الميداني أن نموذج الأسرة الممتدة ساد في النصف الأول من القرن العشرين، ويمتد عمر هذه الأسرة إلى ثلاث أجيال (الأجداد، والأبناء والأحفاد). كما أن تشكيل هذه الأسرة يحكمه أساسا مبدأ النسب الأبوي وهو نوع من التأكيد الذي يكمن في جذور الأسرة بقرية ملكا، أي أنها تركز على الأصل المشترك والاسم الواحد المستمد من الجذور والأصول التاريخية. فالنسب والإقامة الأبوية القائمة على خط نسب الأب. ويتضح في تنظيم وتشكيل الأسرة كونها أصغر وحدة في البناء والتنظيم الاجتماعي مجتمع البحث.

وكانت تعتبر الأسرة الممتدة وحدة اقتصادية واجتماعية تستمد أهميتها من كون إفرادها يتولون القيام بكل الوظائف التي تشبع حاجات ومتطلبات أبنائها. وهى تقوم بعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك باعتبارها الحائزة على ملكية الأرض حيث أنها تمثل العامل الرئيسي الذي يجعلها تعيش في منزل واحد. وقد كانت الأرض توزع على الوحدات الاجتماعية ابتداء من الوحدة الأكبر حجماً ممثلا بالعشيرة إلى الأسرة الممتدة التي كانت تمثل اصغر وحدة في المجتمع المحلي. كما أن الأولاد المتزوجين كانوا لا يمكنهم امتلاك شيء خاص بهم طالما كان والدهم على قيد الحياة وعليهم أن يعيشوا ويعملوا معه ويتعاونون جميعا في العمل بالأرض. ويعكس نمط السكن الذي كان سائداً حتى أواسط القرن العشرين الصورة والنموذج السكني لمجتمع الأسرة الممتدة كونها وحدة اقتصادية واجتماعيه تظهر ملامحها للحياة المشتركة لمجموع الأسر التي كانت تتشكل منها. وقد كان السكن يتكون في العادة من عدة غرف ذات مدخل واحد مشترك للمنزل.

إن عملية انفصال الابن المتزوج عن أسرة والدة الممتدة واستقلاله في سكن له ولزوجته كانت نادرة الحدوث ولا يحق للزوجة أن تطالب بسكن خاص بها. ولا تتم في كثير من الأحيان إلا بعد موت الأب أو حدوث خلافات بين الأبناء المتزوجين حيث يتقاسم الأبناء الأرض وتقوم كل أسرة بتوفير وإنتاج احتياجاتها، وكان هذا الانفصال يتم عاده بعد زواج أحد الأبناء حيث يصبح من الصعوبة على جميع الأبناء العيش في نفس المكان خاصة إذا كانت مساحة المنزل لا تسمح باستيعاب اسر جديدة. أما القاعدة المتبعة في السكن فهي أن يبقى المسكن واحدا لكل الأسرة مع تحديد أقسام منفصلة لكل واحد من الأبناء عند زواجه. إلا أن هذا الاستقلال الاقتصادي لم يكن كاملاً حيث يبقى الابن المستقل يشارك في عملية الإنتاج وذلك بسبب أن رب الأسرة هو المالك الأرض ولا يستطيع الابن الاستفادة منها لوحدة، ولم تكن المرأة تعمل خارج المنزل، أي ليس لها دخلا ثابتا تساهم به بشكل أو بآخر في الأسرة.

ويتضح دور الأسرة الممتدة ووظيفتها من خلال الوظائف الأخرى التي تؤديها إلى جانب الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والتي لعبت المرأة فيها دوراً أساسياً. فمن الناحية الاجتماعية كانت تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتحمل مسؤولية تدريب الصغار والضبط الاجتماعي والحفاظ على التقليد. كما كانت الأسرة في قرية ملكا من أهم أركان التعليم، إذ من خلالها يتعلم الأبناء ذكوراً وإناثا أساليب العمل المعيشي عن طريق التقليد والممارسة، فالابن يعمل مع والده ويساعده والبنت تعمل مع والدتها وتساعدها في كافة الأعمال ابتداء من الأعمال المنزلية ومروراً بحلب الماشية، والأعمال الزراعية. حيث تتساعد الفتاه مع والدتها و أخوتها ووالدها في الأعمال الحقلية من الزراعة إلى التعشيب إلى حصد المحصول ودرسه وخزنة وهكذا... حتى يستطيعوا أن يتقنوا الأدوار الموكلة إليهم. كذلك كانت تعبر الأسرة الممتدة عن وجودها في كثير من المناسبات كالزواج والوفاة، وتقدم فيها العون والمساعدة.

كذلك تعبر الأسرة الممتدة عن وجودها ووحدتها وتماسكها في مجالات النزاع والصراع، وهي أيضا مسئولة عن السلوك العام وعن الإجراءات التي كانت تتخذها الإصلاح ما يرتكبه إفرادها من مخالفات للقانون والنظام. وبشكل عام فإن الأسرة الممتدة كانت تشكل وحدة اجتماعية وسيطة بين الأسرة الزواجية الاقتصادية والعشيرة (الحمولة) والتي تتعاون وتتكاتف في تحمل المسؤولية الاجتماعية عن الوحدات الأصغر.

أما وظيفة المرأة ومكانتها داخل البناء الأسري للأسرة الممتدة فإنه يتوقف على الحالة الاجتماعية التي تكون فيها المرأة. قديماً عندما تكون المرأة في بيت أبيها، تقع المسؤولية الكاملة على الأب والأخوة الذكور، من حيث تحمل كافة أعباءها المالية، و أخذ القرارات الخاصة بحياتها كالزواج وتحديد المهر، والتعليم والكثير من الأمور الأخرى، وهذا يعكس المكانة المتدنية للمرأة في مجتمع البحث. في حين نرى أن المسئولية الكاملة تقع على عاتق الإناث في حالات منها: ترمل الزوجة بوفاة زوجها وانتقال المسئولية إليها، فقد ذكرت المبحوثة(م،أ) *بأنها قاد عانت الكثير من المتاعب بعد وفاة زوجها، وأصبحت تتحمل مسؤولية أبناءها كاملة، حيث كان لديها بنتان و٣ أولاد، وكان أكبر أبناءها يبلغ من العمر ١٢ سنة، وكانت تعيش في غرفة من الحجر والطين عند بيت أهل زوجها، حيث كانت تعمل معهم في الزراعة وتأتي بالحطب والماء، وقال أنها كانت تذهب إلى الحصاد وتجمع القمح الذي يترك وراء الحصادين والذي يعرف بـ (القاط) وتقوم بدقة حتى توفر الطعام لأولادها"*

كما تقع المسئولية الكاملة على المرأة في حال طلاقها وانفصالها عن الزوج مع أطفالها والاستمرار في تربيتهم وتولي شئونهم. ومنها أيضا هجرة الزوج أو سفرة إلى أحدى البلاد العربية، وقيام الزوجة بتولي مهام الإشراف على شئون الأسرة والأرض الزراعية (إن وجدت). فقد ذكرت المبحوثة (ع، م): *"أنها عاشت حياة قاسية. و كان أهل زوجها يعتمدوا*

على الزراعة وتربية الماشية. وبعد ذهاب زوجها إلى القطاع العسكري ومن بعدها إلى الإمارات، بقيت مع بيت حماها تزرع وترعي الماشية، وكانت تعمل كافة الأعمال المنزلية وتذهب معهم إلى الحصاد وتحضر الماء من الينابيع".

وهذا يتفق إلى ما أشارت إلية "تامينيا ولوسين" بأن هجرة الرجال إلى دول الخليج العربي وارتفاع دخل الأسرة نتيجة لذلك أدى إلى التقليل من مساهمة المرأة من الطبقات الدنيا في قوة العمل(Shami&Taminion:1990).

وقد تتولى الزوجة مسئولية الإشراف على الأسرة في حال مرض الزوج مرضا يحول دونه والقدرة على تولي مسئولياته كرئيس للأسرة، وهكذا. وقد تبين من خلال البحث الميداني أن المسؤوليات والأعباء تمتد إلى باقي أفراد الأسرة حيث يشاركون المرأة في تحملها، وهكذا نلاحظ أن المرأة والأطفال يتعاونون على أداء العمل وتوليد دخل للأسرة.

أما فيما يخص مشاركة المرأة في تحديد المسائل الخاصة بالأسرة وفي اتخاذ القرارات بشأنها. فقد تبن أن المرأة قديما لم يكن لها الحق في التدخل بالمسائل الخاصة بالأسرة أو حتى التفرد بالقرارات الخاصة بها، ولم تكن تعطى المرأة أي نوع من الأهمية ، باعتبارها غير موجودة في أي قرار سيأخذ بشأنها أو في الشؤون الأخرى من حياة الأسرة، وبالتالي وضعت في مكانة اجتماعية متدنية جداً. أما حاليا فقد أتضح أن دور المرأة في عملية صناعة القرار والتي تحدد مباشرة مكانتها الاجتماعية في الأسرة يتأثر إلى حد كبير بمكانتها وبدرجة استقلالها. فهناك علاقة بين قوة المرأة ومكانتها وبين التعليم وكذلك مكانة المهنة التي تشتغل بها، حيث قد نعتبر أن التعليم والمهنة من عوامل تحديد مكانة المرأة، حيث سنتطرق لدور التعليم ونوع المهنة في تحديد مكانة المرأة فيما بعد. كما أن هناك علاقة بين قوة المرأة ومكانتها وبين مشاركتها في قوة العمل داخل الأسرة. وأيضا تتأثر قوة المرأة في صناعة

القرار داخل الأسرة بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة التي قدمت منها المرأة مقارنتـاً بمكانة أسرة الزوج. فقد تكون المرأة من عائلة تملك مساحات زراعية كبيرة أو عقارات، فهنا تكون مكانة أسرتها في المجتمع أعلى من أسرة الزوج، وهذا ينعكس على مكانة المرأة داخل أسرة الزوج فيما يخص صناعة القرار. كما أن قوة المرأة في عملية صناعة القرار لا تظهر بنفس الدرجة خلال المراحل المختلفة لحياتها، وإنما تتغير بتغير مراحل دورة حياتها. فالمرأة قبل الزواج أقل تأثير في اتخاذ القرارات، والمرأة المتزوجة حديثا أقل تأثيرا من المرأة التـي قضت فترة طويلة في الحياة الزوجية. والمرأة المنجبة أكثر تأثيراً من غير المتزوجة. وهـذا يعني أن الزواج يعتبر عامل آخر له علاقة كبيرة بمكانة المرأة، لأنه يعطيها أدواراً جديـدة. وهذا يتفق إلى ما أشار إلية " الريماوي" في دراسته للمرأة واتخاذ القرار، فقد تبين أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية لها أثراً على مساهمة المرأة ومشاركتها فـي اتخـاذ القـرارات (الريماوي:١٩٩٨).

وتعتبر مسألة اختيار شريك الحياة من أهم القضايا التي تواجه المرأة في مرحلة مـا قبل الزواج. فقد كان لا يحق للمرأة أن تختار شريك حياتها. أما حاليا قد تبـين مـن خـلال البحث الميداني مع النساء المتزوجات حديثاً أو ما يعرف (بالخطبة) إن المرأة تشارك والداها وتناقشهم في اختيار شريك حياتها، ولكن يجب أن لا يتعارض اختيارها بأي حال من الأحوال مع رغبة الأب والأم والأخوة الكبار.

أما في فيما يخص تحديد الأدوار الجديدة بين المرأة والرجل،(أي الأدوار التي تحددها الثقافة بالنسبة للذكور والإناث، وما يرتبط بذلك من مفاهيم ثقافية تعبر عن العلاقة بين المرأة والرجل، والتي من خلالها يتخلق النمط الثقافي الشائع بالنسبة لمكانة كل منهما) فمثلا : الرجل هو رب الأسرة طالما أنه على قيد الحياة. وهو أكثر قدرة على العمل من المرأة، وأن عملـه

يشكل المصدر الرئيسي لدخل الأسرة، وبالتالي فإن المرأة والأبناء يعتمدون اعتمادا كليا على الرجل من الناحية الاقتصادية. ويفترض في المرأة أن تقوم بأداء الأعمال المنزلية وأن تنجب الأطفال فقط. لكن يمكن للمرأة أن تسهم في اقتصاد الأسرة بموافقة الزوج أو الأب أو الأخوة. كالمشاركة مثلا في الأعمال الزراعية، أو الاشتغال بأعمال المنزلية التي يكـون لهـا عائـد مادي، أو العمل خارج المنزل في أنشطة مأجورة دائمة أو غير دائمة.

بالنسبة لتحديد حجم الأسرة وتنظيم الأسرة، فقد تبين أن قضية حجم الأسرة قد أخذت أهمية كبيرة في الماضي. وقد كانت تضفي الثقافة مكانة عالية على الأسرة التي بها عدد كبير من الأطفال، خاصة من الذكور على اعتبار أنهم أكثر قدرة على المساهمة الاقتصادية. وقـد ارتبط أيضا بطبيعة العملية الإنتاجية (الزراعة) والتي تحتاج للأيدي العاملة. عدا عن ضعف التوعية بتنظيم الأسرة واستخدام الوسائل الطبية في المباعدة بين الأحمال. أما حاليا فلم تعـد مسألة حجم الأسرة ذات أهمية. فقد أصبحت الزوجة أقدر على مناقشة زوجها في تحديد حجم الأسرة، وخاصة المرأة المتعلمة، لأن التعليم يفرض على المرأة القيام بعمل منـتظم خـارج المنزل.

أما التحكم بالإنفاق داخل الأسرة فقد كان الرجل هو المسئول الوحيـد عـن عمليـة الإنفاق داخل الأسرة وتحديد حجم الإنفاق. أما فيما يخص حصة المرأة من الميراث فلم يكـن يحق للزوج التصرف بها دون إذن زوجته. وأن أرادت أن تتصرف في ملكها كـان عليهـا استشارت زوجها إن كانت متزوجة أو إخوتها أن كانت غير متزوجة. فالمرأة المتعلمة والتي تعمل في وظائف ثابتة وتعيش في أسر ذات مستوى اقتصادي مستقر، لا تحتاج أسرهن إلى دخلهن. لكن قد وجد أن هناك جزء منه يوزع على أمور معينة في الأسرة لكن دون إجبار من

أحد. في حين أن هناك نساء عاملات لا يحق   صرف بالدخل دون إذن الزوج. في حين نجد أن المرأة تلعب دور أساسي في توزيع الدخل، بل أنها قد تشرف علية إشرافا كاملا. وهنا يلاحظ أن دخلها يدعم من مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة.

د-مكانة المرأة في العلاقات الزواجية:

يعتبر الزواج من أهم الروابط الاجتماعية التي ترتبط بها المرأة، والذي يمكن لنا أن نوضح من خلاله الكيفية التي كان يتم التعامل مع المرأة في أمور الزواج والذي ينعكس بالتالي على مكانتها الاجتماعية. وقد تعددت أشكال الزواج في مجتمع البحث من الزواج الداخلي من الدرجة الأولى (الزواج ببنت العم)، إلى زواج التبادل، ومن ثم الزواج المبني على معايير يختارها كلا الجنسين.

فالزواج كما يعرفه "Hinde" هو علاقة اجتماعية أو نظام اجتماعي يتضمن تعاقداً يتحد بموجبة شخصان أو أكثر من جنسين مختلفين في شكل زوج أو أزواج أو زوجات لتكوين أسرة جديدة بحيث يكون الأبناء الذين ينجبون من خلال هذه العلاقة الزوجية أبناء شرعيين لكلا الطرفين. فهناك أنظمة زواج تختلف من مجتمع لآخر فبعضها يفضل الزواج من الأقارب وبعضها الآخر يفضل الزواج من غير الأقارب. وهناك العلاقات الاجتماعية التي تنشأ عن الزواج، فبعض المجتمعات ترتب على الزواج علاقات معينة اتجاه أهل شريك الحياة وخدمتهم، وعن الزواج ينتج الأبناء الذين ينشأوا في بيئة اجتماعية متأثرين بعلاقاتهم مع بقية الأفراد الذين يعيشون معهم في المجتمع.(Hinde, 1987:70-82).

أنماط الزواج التقليدية في القرية:

١- نمط الزواج الداخليEndogamous Marriage.

هذا النمط من الزواج يتم داخل حدود النسق القرابي الواحد، وهو من الأنماط التي كانت واسعة الانتشار في القرية، وهنا يجب التميز بين زواج الأقارب من الدرجة الأولى، (أبناء الأخوة أي الأعمام بالنسبة للجيل الثالث) أي زواج (بابن العم) First-cousin(marriage)، وبين الزواج الذي كان يتم بين أفراد من عائلات مختلفة لكنها تنتمي إلى أصل واحد أو جد واحد أي (الجد الخامس) داخل إطار العشيرة.فقد كان هذا النمط سائداً في مجتمع قرية ملكا وما زال لكنه ليس المفضل، وهذا يتفق مع " الزغل" في دراسة للزواج القرابي في الأردن. فقد تبين أن الزواج القرابي خاصة الزواج ببنت العم الذي كان سائداً في السابق لم يعد يشكل سوى ربع الزيجات في الأسرة الأردنية(الزغل:١٩٨٩).

ذكرت المبحوثة (ح، أ) البالغة من العمر ٨٧ عام *"جاء بيت أبو محمد وهم أحدى الأقارب إلى بيتنا، وقد جاءوا من أجل السهرة، لكن هذه المرة لم تكن مثل السابق، لجاءوا ليتفقوا مع والدي على المهر. وقد كنت أبلغ من العمر ١١ سنة، وقد كنت ما زلت ألعب. وقال والدي لأمي (حتى يأن يأتي موسم الحصاد ستكبر الفتاة أكثر وسوف نزوج ابنتا(ح). وقد كنا في فصل الشتاء عندما أتفقوا على ذلك. وبعد الحصاد تم تحديد موعد العرس، وقد أحضروا لي (عرجة وقلادة من الذهب وثوب) حيث كانت قلادة الذهب هي مهري".*

ففي الأسبوع الأول من عقد الزواج يتم انتقال المرأة من بيت أبيها إلى بيت الرجل في مظاهر عامة يعترف المجتمع بعدها أن تلك المرأة أصبحت ملكاً لذلك الرجل وملكاً لأهلة وعشيرته. ومثل هذه التقاليد الاجتماعية قتلت حرية المرأة وساهمت مساهمة فعالة في تحطيم

معنوياتها وتدني مكانتها ومركزها الاجتماعي وعدم قابليتها على الخلق والإبداع والتصرف السليم في أمور وقضايا أولادها وأسرتها.

أما زواج الفتاة فكان يرتب لها من قبل أهلها دون أخذ موافقتها أو الاستئناس بآرائها. وموافقة الأهل على زواج أبنتهم تعتمد على أمور مختلفة منها: قيمة المهر الذي يدفعه الرجل لهم. فإذا كان المهر كبيراً يوافق أهل البنت على زواجها والعكس بالعكس. وهذا المهر كان لا يعطى في أغلب الأحيان للفتاة بل إلى عائلتها كي تنفقه كما تشاء. ويتوقف أيضاً الموافقة على الرجل الذي يتقدم للفتاة على أخلاقه وعلى درجة القرابة بالدرجة الأولى. فقد كان أهل الفتاة يزوجوا الفتاة من أبن العم حتى لو كان المهر قليل. وبعد عقد زواج الفتاة تنتقل من دار أبيها إلى دار زوجها لتكون تحت حكم عائلته خصوصاً والدته. وقد كان مجتمع ملكا يتوقع من الفتاة المتزوجة أن تقدم الطاعة والولاء إلى عائلة زوجها، وإنجاب الأطفال وتنشئتهم وأخيراً خدمة عائلة الزوج خدمة أمينة ومخلصة وتنفيذ أوامرها دون تردد. كما كانت المرأة في قرية ملكا محرومة من حق العيش في بيت مستقل، ويرجع هذا إلى طبيعة المجتمع الزراعي والذي يحتاج للأيدي العاملة ، وعدم قدرة الفرد الاعتماد على نفسه في تأمين حاجات، فكان عليه الرضوخ لأوامر الأب.

٢- نمط زواج البدائل (التبادل) **Exchange Marriage.**

هذا النمط من الزواج يجري بين أطراف معينة ينتج عنه حصول كل طرف من الأطراف على زوجته، وأكثر أنواع التبادل الزواجي انتشارا هو تبادل الأخوات حيث يقوم كل طرف من الطرفين المتبادلين بتقديم أخته للطرف الآخر بقصد الزواج وهنا لا يقدم أي من الطرفين المهر، حيث تكون كل واحدة مهراً للأخرى (النوري: ١٩٧٢: ١٧٤-١٧٥).

ذكرت(ر،م) البالغة من العمر ٨٠ عاماً أنها تزوجت من أبن عمها عن طريق التبادل. فقالت "كان عمي يسهر في بيتنا كالعادة، وكنت جالسة معهم لأننا كنا نجلس في نفس الغرفة لأن البيت ضيق، وعمي يسكن بجوارنا، فقال لي (والله اكبرتي وصرتي عاروس)، فقال لأبي ما رأيك يا أبو (ر) أن نجوز أبنا (ن) من بنتك(ر) وبنتنا(م) من أبنك(أ). فقال والدي نعم الراي، أفضل من الذهاب للغريب. وكانت أمي جالسة ولم يسمح لها بأن تبدي رأيها. و كنت في الثانية عشر وأبن عمي يكبرني بسنتين أو ثلاث.وأخي ١٧ عام وأبنت عمي حوالي ١١ عام. فلم يأخذوا رأينا ولا حتى راي أمهاتنا.وبعد ما أتفق والدي وعمي على ذلك ، أرسلني لأنادي زوجته له. فحضرت زوجت عمي وأخبرها بما اتفاقا علية حتى "تزغرت"، لأن والدتي لا تعرف ذلك. واجتمعت كلتا العائلتين في نفس الغرفة. وبالنسبة لأخي وأبن عمي كانوا فرحين بهذا الخبر، أما نحن فكنا صغار وغير مدركات للحياة.

وبعد انتهاء موسم الحصاد والدراس، بدأ والدي وعمي بتقسيم الحبوب، جزء للمونة، وجزء للبذار في الموسم القادم. أما الباقي فقد أخذ معهم إلى سوق إربد وتم بيعة. واشتروا بثمنة جهاز لي ولأبنت عمي وللعرسين. وعادوا بعد ثلاث أيام، لأنهم كانوا يذهبوا على الدواب (الحمير). فكان نصيب كل من العريسين شورة وعقال وعباءة وسروال(قمباز) وجاكيت. وكان نصيبي ونصيب أبنت عمتي ثوب من المخمل، ودامر، وحطة، وعرجة وجزمة. وأحضروا معهم الحلو والحلقوم والجعجبان. وعزلوا ٥ من الأغنام من أجل ذبحها في العرس، وكان العرس بعد مضي شهر ونصف من عودتهم أي قبل موسم الحراثة تم تزويجنا".

وهذا يعني أن المرأة لم يكن يأخذ برأيها في مسألة الزواج. وأنها لا تملك القدرة على صناعة القرار بنفسها. وهذا يعكس المكانة الاجتماعية المتدنية التي كانت تعيش فيها المرأة.

كما ونرى أن سبب هذه المكانة المتدنية هو ارتباط المرأة أو حتى الشاب بالأب، فلم تكن تملك المرأة شيئاً ليدعم مكانتها الاجتماعية، كالتعليم أو مهنة تدر عليها دخلاً يجعلها تستقل عن الرجل مادياً.

كما تبين أن كلا العريسين قد أقاما بعد الزواج في مسكن الأب وذلك لكونهما لم يكونا مستقلين اقتصادياً فمن خلال وجود المرأة في الأسرة التقليدية الممتدة اقتضى ذلك عليها قبول الحياة التي يرسمها لها الرجل.

كما وتبين من خلال البحث الميداني مع مبحوثات أخريات، بأنهن قد تعرضن للطلاق بسبب هذا النمط من الزواج، وتظهر مساوئه في حال حدوث خلاف أو نزاع بين أحد العروسين وزوجها فكثيراً ما كان ينتقل هذا النزاع إلى بيت العروس الثانية(البديلة). فمعظم الحالات التي يحدث فيها طلاق كانت تتم بين العريسين والعروسين حتى لو كانت إحداهما تعيش حياة مستقرة مع زوجها في بيتها وأسرته قبل حدوث الخلاف بين بديلتها وزوجها.

وما يجدر الإشارة إليه الآن هو أن ظاهرة زواج البدائل قد انتهت في مجتمع البحث، وذكر أفراد مجتمع البحث أنها قد كانت في الأجيال السابقة (الأجداد والآباء) أما الآن فلم يصادف الباحثة أي حالة رغم البحث المستمر. وهذا يرتبط ارتباط وثيق بالتقدم الاقتصادي لأفراد مجتمع البحث، بالإضافة إلى شيوع نمط الأسرة النواة الأكثر توجهاً نحو الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي.

٣- تعدد الزوجات:

ذكرت المبحوثة *(أ، م) البالغة من العمر ٦٠ عام أن زوجها تزوج عليها، لرغبة بالإنجاب، لأنها لم تكن عندها القدرة على الإنجاب. وقد عاشت معه في قهر وعذاب، فلم*

تطلب الطلاق بسبب نظرة المجتمع إلى المطلقة، وأنها لن تتزوج مرة أخرى لأنها عاقر. ولم تكن تملك المال الذي يؤهلها للعيش لوحدها، وتدبر نفقاتها.

لقد شاع نمط تعدد الزوجات للزوج الواحد في قرية ملكا في النصف الأول من القرن العشرين، وقد ارتبط هذا التعدد بظروف الزوج ووضعه الاقتصادي ورغبته في الإنجاب، من أجل حاجته لأيدي العاملة والتي تكون نساءه وأولادة. وكان هذا النمط يحط من مكانة المرأة الاجتماعية كونها لا تستطيع أن تستقل اقتصادياً عن الزوج. ويجعلها أكثر رضوخاً لسيطرته. وهذا النمط ما زالت رواسبه موجودة لكنه مرتبط بظروف الزوج مثل عدم قدرة زوجته على الإنجاب. ومع هذا قد تبين أن هناك عدد من النساء في الوقت قد أشرن إلى أنهن قد يطلبن الطلاق في حال زواج أزواجهن عليهن، كونهن موظفات وقادرات على تحمل نفقاتهن وعدم قبولهن الإهانه عند أزواجهن مهما كلف ذلك.

٤- الأنماط الجديدة للزواج ومكانة المرأة:

لقد تبين من الحالة الدراسية رقم خمسة أن الزواج التقليدي قد تعرض إلى تحولات خلقت أنماط زواجيه جديدة، فضلاً عن تحول أسلوب الأفراد في اختيار الشريك، وسن الزواج، ودور الأسرة في عملية الزواج، وإجراءات وشعائر الزواج. وسبب هذه التغيرات يعود إلى العوامل الاقتصادية والثقافية التي برزت في منطقة البحث والتي ترتب عليها انخراط العديد من أبناء القرية وفي أماكن مختلفة من المملكة. بالإضافة إلى دور التغيرات الاجتماعية التي تمثلت بالتغير في تركيب العائلة وتنظيمها ووظائفها والتي كانت تحقق الارتباط بين الحياتين الاقتصادية والاجتماعية. إلى جانب ازدياد الميول لدى الفرد بالاستقلالية

عن الأسرة الممتدة. كما أصبح اتجاه الرجل الباحث عن الزواج نحو المرأة المتعلمة والعاملة. وكذلك المرأة أصبحت أكثر اتجاها نحو الرجل المتعلم والعامل في قطاع ذو دخل الثابت، ولا يشترط في ذلك العلاقات القرابية.

كما أصبحت الزوجة تشارك كثيراً في القرارات المتعلقة بحياة أبناءها وبناتها وخاصة الزواج بطرق مباشرة وغير مباشرة. وأصبح للمرأة الحق في اتخاذ القرار الخاص بحياتها، وهذا يعكس المكانة الاجتماعية التي ارتقت إليها المرأة، حيث ارتبط ذلك بخروج المرأة إلى التعليم والعمل، وأنها مستقلة مادياً وتسهم في نفقات البيت. وهذا يتفق مع دراسة " الزغل" حول خصائص الأسرة البنيوية، فقد أشار إلى أن التغيرات الأساسية في خصائص الأسرة البنيوية في الثمانينات من القرن الماضي في شمال الأردن لثلاثة أجيال مختلفة، قد تمثلت بتحول شكل الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي المستقل سكنياً وازدياد مشاركة الأبناء والزوجة في اتخاذ القرار بخصوص إدارة شؤون المنزل بعد أن كانت السلطة مطلقة بيد رب الأسرة(الزغل:١٩٨٩).

هـ- التعليم ومكانة المرأة:

حرمت المرأة في قرية ملكا من التعليم خاصة في فترة ما قبل الخمسينات، فقد كانت المرأة مدفونة في كهف سحيق، من الجهل والاستعباد والأفكار الرجعية، والعادات المذرية التي جعلت منها ما يشبه الأمة المقيدة بنظرة دونية من المجتمع، فهذا هو الفلك الذي يجب أن تدور فيه المرأة ولا تخرج عنه، ولم يتجاوز حقها في الحياة جدران البيت الذي تعيش فيه، مهما كانت الطبقة التي تنتمي إليها، فالمرأة العفيفة في رأي المجتمع في ذلك الوقت هي تلك التي أخفاها أهلها عن عيون الناس في فترة صباها، ولا تعرف عن الحياة شيئا في الشباب

وهي أيضا التي إذا دخلت بيت زوجها لا تخـ... إلا حين يتوفاها الله، وكل ما يجـب أن تعرفه المرأة هو ما يتعلق بشؤون بيتها وتسيير الحياة منه، واحتياجات الزوج والأبناء والعمل في الزراعة.

وكان الرجل " رب الأسرة" لا يسمح لأبنته بالتعليم، حيث كان يقال في القديم (عـيش انخلي البنات يتعلمن ، حتى يراسلن الشباب)، فقد اعتبر التعليم أنه عامل من عوامل التفكـك الأخلاقي الذي يلحق بالفتاة. وعلى اعتبار أن المرأة جزء من العمليـة الإنتاجيـة وخاصـة الزراعة، فلم تكن عملية الاستغناء عنها مسألة سهلة. فطبيعة نمط الإنتاج الزراعـي فـرض على المرأة عدم السماح لها بالتعليم، فالعمل في الزراعة يحتاج للأيدي العاملة والتي شـكلت المرأة الجزء الأساسي فيها. حيث تحتاج العملية الزراعة لوقت طويل، وجهد كبير، من حراثة الأرض إلى زراعتها ومن ثم تعشيبها. وبعدها زراعة المحاصيل الأخرى، حيث أن لكل نوع من المحاصيل موسم معين، ومن ثم تأتي عملية حصاد المحصول والذي يحتاج أيضا لجهـد ووقت طويل كما ذكر سابقاً. وبالتالي تقضي المرأة طول العام في العمل الزراعي. عدا عـن أعمال الرعي والتي تتطلب المتابعة المستمرة من الرعي وحلب الماشية، ومن ثـم ترويـب الألبان وصنع الأجبان والسمن .بالإضافة للأعمال المنزلية وصنع الأدوات المنزلية من الفرش والأواني الفخارية . وجلب الحطب من الجبال والأودية، والماء من الينابيع. حيث تقع جميـع هذه الأعمال على عاتق المرأة.

ومنذ فترة الخمسينات خصوصاً بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية في الأردن بـشكل عام وفي قرية ملكا بشكل خاص، وتطور علاقات الإنتاج وتطور المجتمع بكافـة المجـالات تغيرت تبعاً لذلك أحوال المرأة بشكل ملحوظ.

لكن مع تطور المجتمع، ودخول الآلة التي حلت محل الأيدي العاملة في الحقل، تم الاستغناء عن المرأة في كثير من الأمور. فلم يعد الرجل بحاجة لمساعدة المرأة له في الحقل، حيث دخل التركتور والذي يعمل على حراثة الأرض، وآلة الدراسة التي تدرس المحصول وتفصل الحب عن القشر تلقائيا. كما ساعد التقدم الذي لحق بالقرية مثل شق الطرق وتعبيدها والعمل على ربط القرية بالمدينة وصول كافة الخدمات إلى القرية على التقليل من نسبة الأعمال التي أوكلت بالمرأة. فبوصول شبكة المياه إلى القرية وإيصالها إلى كل بيت تم استغناء المرأة عن الذهاب إلى ينابيع المياه الموجودة في الأودية والتي تأخذ الوقت والجهد الطويل، عدا عن الجهد المبذول في صنع قرب المياه من جلد الماعز. وبفتح المخابز تم الاستغناء عن الخبز اليدوي واستعمال الطابون الذي يحتاج لجلب الحطب من الجبال والأودية.

وبهذا التطور تم فتح مدارس للإناث في قرية ملكا، لكنه لم يسمح للمرأة بالالتحاق بالتعليم في البداية. وكانت نسبة التعليم بين الإناث قليلة جدا، وكانت لا تتعدى المرحلة الأساسية. وكان ينظر للمرأة التي تريد إكمال دراستها نظرة دونية، ولم يكن يسمح للمرأة بتعلم التمريض لأنها مهنة تتطلب المبيت خارج المنزل والاختلاط في الجنس الآخر.

وقد كانت نسبة التسرب في مدارس الإناث عالية جدا في المراحل الأولى، لكن عندما أصبح التعليم إجباري في المرحلة الأساسية زادت نسبة التعليم بين الإناث والذكور أيضا. وأخذت نسبة التعليم بين صفوف الإناث بالتزايد حتى أن جميع الفتيات في الوقت قد حصلن على تعليمهن الأساسي والثانوي. وازدادت نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي من قبل الإناث في مجتمع البحث. وقد لجأ كثير من أهالي القرية إلى بيع أراضيهم من أجل تعليم بناتهم والالتحاق في الجامعات.

ومع هذا مازالت الفتاه تعاني كثير من العقبات، منها عدم السماح لبعض الفتاه بالالتحاق بالتعليم الجامعي، والبعض الأخر سمح لهن الالتحاق بالكليات الخاصة بالإناث، بسبب عدم وجود الاختلاط فيها مع الجنس الأخر. كما كان هناك تدخل من قبل الأهل في اختيار التخصص الأكاديمي.

فبعد انتشار التعليم بين أوساط المجتمع خصوصاً بين الأوساط النسوية ودخول المرأة في المؤسسات الثقافية والتربوية وقدرتها على إثبات إمكاناتها وطاقاتها الخلاقة المبدعة وإشغالها لمختلف المهن والأعمال من ضمنها المهن التعليمية والطبية والهندسية والإدارية بدأ الرجال يغيرون مواقفهم المتحيزة ضد المرأة وأخذوا يحترمونها ويثمنون دورها في المجتمع. فالمرأة في قرية ملكا لم تكتف بأشغال دورها التقليدي الذي شغلته لعصور عديدة ككونها أختاً أو أماً وربة بيت بل أخذت تشغل دورا أخر لا يقل أهمية عن دورها التقليدي، هذا الدور هو دور العاملة أو الموظفة أو الخبيرة خارج البيت. وتكامل هذين الدورين الاجتماعيين واستعداد المرأة على إشغالهما في آن واحد أدى إلى تغيير المواقف والقيم الاجتماعية السلبية التي كان المجتمع يحملها إزاءها منذ فترة طويلة. وبالتالي أصبح لها مكانته الاجتماعية أعلى أضفاها عليها التعليم.

لكن هذا لا يمنع من وجود مواقف سلبية اتجاه المرأة، ووجود رواسب من القيم والعادات التي تحاول أن تدفع بالمرأة إلى الوراء. فما زال هناك من يمانع تعليم الفتاه بعد الثانوية العامة، أي الالتحاق بالتعليم العالي. عدا عن تدخل الأهل في تحديد التخصص الأكاديمي الذي تلتحق به الفتاة. وهذا يتفق إلى ما أشار إلية "Tarawneh" في دراسة حول مشاركة المرأة في العمل، فقد بينت الدراسة أن هناك مؤثرات سلبية تؤثر على عمل المرأة والخروج إلية في المجتمع الأردني كالزواج والعادات والتقاليد(Tarawneh:1986).

و- العمل ومكانة المرأة الاجتماعي :

مع ظهور كثير من المهن في مجتمع البحث (قرية ملكا) وأصبحت قيمة العمل مرتبطة بالمكسب المادي الذي يسد الحاجات ومطالب الحياة اليومية. وأصبح العزوف عن الزراعة ظاهرة معروفة وواضحة وذلك من خلال العديد من الوظائف المغرية التي تعود بمردود مادي كبير ومرتبة اجتماعية على المرأة في نظر سكان القرية.

فقد أصبح عمل المرأة خارج الأسرة وحصولها على الوظيفة من الأمور المقبولة اجتماعياً حيث زاد من ارتقاء مركزها ومكانتها في المجتمع. وأصبحت تشارك في المسؤولية الاقتصادية وتتحمل جزء من نفقات الأسرة. ففي البداية كان الأهالي يفضلون مهنة التعليم للمرأة من خلال عملها كمعلمة في أحدى المدارس في القرية أو خارج القرية، والسبب في تقبل عمل المرأة وحصولها على الوظيفة خارج الأسرة، كون هذه الوظيفة مغرية من حيث المكسب المادي وفترة الدوام قصير. لذلك يتضح تأثير التعليم على المرأة من حيث أنه أصبح يؤهلها لدور إنتاجي متخصص مأجور يسهم في رفاه الأسرة. فدخول الآلة والاستغناء عنها في الحقل، والحاجة إليها في الدخل الذي تحصل علية من الوظيفة أدى إلى التحول الكبير في نظرة الأهالي للفتاه المتعلمة والموظفة. حتى أن الشباب أصبحوا يفضلون الزواج من الموظفة. وبالتالي تغير مكانة المرأة الاجتماعية نحو الأفضل.

وأصبحت المرأة في قرية ملكا تعمل في الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية. فهي تعمل داخل حدود القرية في التعليم كما ذكر سابقاً، وفي بلدية ملكا(بلدية خالد بن الوليد) محاسبة ومهندسة وكاتبة. وفي البريد وفي التمريض(المركز الصحي).

وعملت خارج حدود القرية في المصانع والجامعات والشركات والدوائر الحكومية المختلفة. وقد تغيرت مكانة المرأة عندما خرجت للعمل خارج المنزل، فقد لعب

استقلالها الاقتصادي (المادي) دور في تغير مكانتها الاجتماعية، فقد أصبحت أكثر حرية في أخذ قراراتها، والتصرف والإنفاق على نفسها. وأصبح يؤخذ برأيها وتحترم. كما تلعب طبيعة الوظيفة التي تشغلها المرأة دوراً مهماً في تحديد مكانتها الاجتماعية. وهذا يتفق مع دراسة" الوريكات " حول معرفة اتجاهات المرأة العاملة وغير العاملة نحو العمل بشكل عام وعمل المرأة بشكل خاص، فقد تبين أن الوظيفة الاجتماعية تلعب دوراً في تحديد مكانة المرأة الاجتماعية(الوريكات:١٩٩٨).

فقد تبين من خلال البحث الميداني أن المرأة التي خرجت للعمل في مصانع مدينة الحسن أو القطاع العسكري (الأمن العام) تحتل مكانة اجتماعية أقل من المرأة التي تعمل في قطاع التمريض، كون أن العمال في مدينة الحسن غير خاضعين للمراقبة أو المسألة القانونية حسب رأى بعض أفراد مجتمع البحث. في حين أن المرأة التي تعمل في القطاع العسكري تحتل مكانة أعلى من التي تعمل في مدينة الحسن، كون هذا القطاع حكومي وخاضع للرقابة. في حين تحتل المرأة التي تعمل في التمريض مكانة أعلى من اللواتي يعملن في القطاعين السابقين، كونه أكثر نظاماً ورقابتاً. في حين تحتل المرأة التي تعمل في الشركات والدوائر الحكومية مكانة اجتماعية أعلى من الوظائف السابقة كون المرأة فيها لا تحتاج للمبيت خارج المنزل. وتحتل مهنة التعليم (المعلمة) مكانة اجتماعية عالية في مجتمع البحث كون هذه المهنة ليس فيها الاختلاط بالجنس الآخر، وكونها تكون في العادة داخل حدود القرية وساعات عمل أقل. وهذا ما أشار إلية "حداد" في دراسة حول أكثر الوظائف مرحب بها للفتاه، فقد تبين أن المرأة أكثر اتجاها إلى التعليم منه إلى الوظائف الأخرى بسبب التقاليد(حداد:١٩٩٩).

وتبين من خلال البحث الميداني أنه بالرغم من حصول المرأة على التعليم ومن ثـم العمل وقد حققت من خلالهما مكانة اجتماعية عالية، إلا أن هذا لا يعنـي أن جميـع النسـاء اللواتي حصلن على العمل خارج الوحدة الإنتاجية (الأسرة) قد حققن مكانة اجتماعية عالية. ويعود هذا إلى تلك الرواسب المتغلغلة في النظام الاجتماعي والمتمثلة بالسلطة الذكوريـة. والتي تحاول أن تثبت للمرأة أنها تحتل مكانة اجتماعية أدنى من الرجل، وأنها لا غنـى لهـا عنه، وأنها تخضع للتراتبية الاجتماعية والتي يحتل فيها الرجل قمة هذا التراتب.

فقد ذكرت المبحوثة (و، م) " بأن المرأة ما زالت مضطهده لكـن بطـرق عـصرية تناسب هذا العصر، حيث كانت المرأة محرومة من التعليم والعمل ، وكانت خاضعة للرجـل. وكان يضربها بكل وقت. كما كان ممنوع عليها أن تتفوه بكلمة لا. وعندما تطـورت الحيـاة وأصبحت تتعلم وتعمل وتستقل ماديا أصبح لها نوع من الاحتـرام والتقـدير، ونـوع مـن الاستقلال الاجتماعي والتحكم في ذاتها. لكن هذا لم يمنع الرجل من التدخل بها، ويسطر عليها ويخضعها له بطرق أخرى. فأصبح يتدخل بتقسيم الراتب وعلى ماذا يصرف، كما أصبحت تهدد بالطلاق حتى لا تمانع إي طلب، وقد يجبرها على ترك العمل مقابل الطلاق".

ز- عمل المرأة وأثرة على مكانتها الاجتماعية:

تمكنت المرأة بفضل ثقافتها وتعلمها ووعيها من قطع أشواطا متنامية فـي مجـالات التربية والتعليم ومجالات العمل الوظيفي والإنتاجي والخدمي ومجالات السياسة والقانون. كما أن هذه المنجزات التي حققتها لم تكن وليدة الصدفة وإنما كانت نتيجـة التقـدم الـذي لحـق بالمجتمع، من دخول الآلات والاستغناء عن المرأة في العمل الزراعي والرعوي، الذي بدورة فتح لها المجال لدخول المجالات الأخرى. كما كان لجهود التي بذلتها الحكومـات المتعاقبـة

ومنظماتها النسوية في تحرير المر ؛ ورفع مكانتها الاجتماعية والحضارية والعمل على مساواتها مع الرجل دور في فتح . جال أمامها بالدخول إلى المؤسسات التربوية والتعليمية وتبؤ الأعمال المهمة في أجهزة ال . لة.

لكنه على الرغم من ارت ع مركز المرأة في مجتمع البحث وتطور أوضاعها المهنية والأسرية والثقافية والمادية وبعد . ـ مولها على بعض حقوقها الاجتماعية والقانونية واكتسابها للتربية والتعليم ودخولها مختلف ال ـن والأعمال في الدولة والمجتمع ومشاركتها في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل أطفالها وأسرتها، إلا أنها لا زالت تعاني من بعض المشكلات والمعوقات والاجتماعية والنفسية التي تـ مل على الحد من نشاطها وتضعف عندها روح العمل المبدع والخلاق والمحاولة من تقليل مكانتها الاجتماعية. ونشير هنا إلى أن المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة تزيد على تلك التي تواجه المرأة غير العاملة. فالمرأة العاملة خارج البيت تشتغل دورين اجتماعيين متكاملين هما دور ربة البيت ودور العاملة أو الموظفة أو المعلمة أو الخبيرة خارج البيت. وأداء مثل هذين الدورين الاجتماعين في آن واحد قد يعرضها إلى مشكلات جسمانية ونفسية واجتماعية ليس من السهولة بمكان حلها والقضاء عليها خصوصاً إذا لم تبادر الأسرة والدولة والمجتمع إلى مساعدة المرأة في اشتغال أدوارها الاجتماعية المتعددة وتشارك في حل المشكلات التي تتعرض لها .

ومن هذه المشكلات:

١- المشكلات الأسرية :

تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشكلات التي تعاني منها المرأة في قرية ملكا، فالعمل خارج المنزل لساعات طويلة يخل بالوجبات الأسرية الموكلة بالمرأة وخاصة إذا كانت متزوجة ولديها أبناء فقد تتعارض واجباتها الأسرية مع عملها، فأطفال يحتاجون للتربية

والتنشئة الجيدة وإرسالهم إلى المدارس ومرا ... ر دراستهم وتحصيلهم العلمي، بالإضافة إلى الأعمال المنزلية كالتنظيف وغسيل الملابس والطبخ وشراء حاجيات المنزل من الأدوات ولوازمه، والواجبات الاجتماعية من زيارة الأقارب والجيران بالإضافة للواجبات الزوجية التي تتمحور حول الاهتمام بزوجها ورعاية وسد متطلباته العاطفية وتكوين أقوى العلاقات الاجتماعية معه والتنسيق معه في تحمل مسؤوليات العائلة وحل مشكلاتها الآنية والمستقبلية.

فسبب هذا الكم الهائل الواقع على عاتق المرأة سواء العاملة أم المرأة التي لا تعمل، فهذا يتطلب منا بذل أكبر جهد ممكن حتى تستطيع التوفيق بين هذه الواجبات، فالمرأة العاملة مسئولة ليس فقط عن واجباتها وأعمالها دخل المنزل بل أيضا عن واجباتها كموظفة في الدوائر الحكومية أو غير الحكومية، فانتقال المرأة للعمل خارج البيت يتبعه حتما تعارضا مع مسؤوليتها المنزلية حتى لو حاولت التوفيق بين هاتين المسؤوليتين. وهذا يؤدي بالمرأة إلى الحيرة وعدم التركيز في هذه الواجبات فإذا ركزت على واحد دون الأخر سوف يؤدي إلى تدني الفاعلية في الطرف الآخر فلو ركزت على الجانب الأسري وأهملت الجانب الوظيفي، سوف يؤدي هذا إلى أن عملها مهدد بالخطر وبالتالي تهبط مستوى إنتاجيتها، وتتدهور علاقتها مع مسئوليها والذي ربما يؤدي طردها من عملها.

وتتفاقم مشكلتها أكثر عندما لا يكون هناك من يحل مكانها في البيت، أثناء خروجها من المنزل، فالزوج على الأغلب لا يساعد زوجته في الأعمال المنزلية بسبب القيم والمواقف التقليدية السائدة في المجتمع والتي لا تحبذ الرجال القيام بهذه الأعمال والتي يجب أن تقع فقط على النساء، بالإضافة لقلة الخدم وانعدام وضعف العلاقات القرابية وهامشية صلات الجيرة الذي يجعل المرأة وحيدة في أداءها الواجبات المنزلية دون وجود مساعد لها، وهذا يؤدي

بالمرأة إلى الإصابة بإعياء الجسدي والنفسي خصوصا وإنها مسئولة عن تحمل أعباء أدوارها المنزلية والوظيفية في نفس الوقت.

٢- مشكلة تربية الأطفال:

يؤدي قضاء المرأة ساعات طويلة في العمل خارج المنزل إلى تعرض الأطفال للإهمال وسوء التربية، بالإضافة إلى ما يتبعه من قلق الأم العاملة على أبنائها وخاصة إذا كانوا لوحدهم في البيت، وهذا ينعكس بدورة على عملها، فتصبح قليلة التركيز في عملها وهذا يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها في عملها سواء كان عملها إداريا أو في المصانع والمؤسسات العامة والخاصة، وكان ما يقلق المرأة العاملة هو عدم وجود من يرعى أبناءها في حال غيابها، بالإضافة لعدم الوثوق ببعض الأشخاص فيما يتعلق بالنظافة وأسلوب الحياة. وفيما يتعلق بأزواج فأغلبهم لا يساعدون زوجاتهم في تحمل هذا العبء خلال فترة خروجهم للعمل، أو عدم المقدرة عن تلبية متطلبات الطفل وخاصة إذا كانوا صغارا فهم يحتاجون لنوع خاص من التعامل فيما يخص الرضاعة أو مداعبة الطفل أو اللعب معهم إذا كانوا قادرين على اللعب، خاصة وأنهم يرون أن المرأة أقدر على تحمل مثل هذه الأمور.

وقد لعبت قلة وجود دور رعاية الأطفال في قرية ملكا دور في زيادة حدة المشكلة، فتضطر المرأة العاملة وضع طفلها عند الجيران أو أحد الأقارب مقابل أجر معين، أو وضعة عند أهل الزوج أو أهلها أن كانوا قريبين من مكان سكنهم. وأحيانا يرفض البعض وضع الأطفال عندهم خوفا من تحمل المسؤولية، والدور الكبير في هذا هو ضعف العلاقات الاجتماعية القائمة في مجتمع البحث في الوقت الحاضر بعكس الزمن الماضي، وكما أن تشكل الأسرة النووية محل الأسرة الممتدة وسيطرة مظاهر التحضر والتصنيع والتحديث على جميع مؤسسات المجمع المحلي حد من ذلك.

وعندما لا يوجد من يساعد المرأة العاملة خارج المنزل في العناية بأطفالها والإشراف عليهم خلال فترة غيابها عن البيت فإن الأطفال غالباً ما يعانون من مشكلة تردي أوضاعهم الاجتماعية والصحية والتربوية والسلوكية أو ينحرفوا عن الطريق السوي وخاصة إذا اختلطوا بأولاد غير أسوياء وتأثرهم فيهم مما يولد عندهم خصال الجنوح. أو قد يهملون واجباتهم المدرسية ويتهربون من السعي والاجتهاد وترك الدراسة بسبب عدم وجود من يشرف عليهم ويوجههم. وهنا يتعرض الصغار إلى الرسوب وترك المدرسة وعدم الاستفادة من قابليتهم وإمكاناتهم الذكائية والعقلية. ولمعالجة هذه الحالة السلبية تضطر المرأة العاملة إلى طلب الإجازات المتوالية وعدم المواظبة على العمل واستعمالها الهاتف وقت عملها للاطمئنان على سلامة الأطفال . وجميع هذه الأمور تضر بمصالح المؤسسات والمصانع ومنع تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة.

٣- تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة.

إن عمل المرأة خارج البيت قد ينتج عنه مشاكل في الحياة الزوجية بين الزوج والزوجة، فقد تتوتر العلاقات الزوجية بسبب غياب المرأة عن البيت لساعات طويلة فهي تتعرض للتعب والإرهاق والملل بسبب انشغالها بأداء الواجبات التي تمليها عليها وظيفتها والأعمال المنزلية وتربية الأبناء والعكوف على تلبية متطلباتهم وعدم قدرتها على تقديم العناية المطلوبة لزوجها . والذي يزيد الأمور تعقيدا هو عدم مساعدة الزوج لزوجته وحمل ولو جزء بسيط من الحمل عنها، فينظر الزوج إلى زوجته على أنها مقصرة في واجبها نحوه مما يؤدي إلى حدوث تصادم بين الزوجين وقد يلجا الزوج إلى عدة أمور منها منع زوجته من الذهاب إلى العمل أو إجبارها علي تحمل كل المسؤوليات وتنفيذ كل متطلباته، أو الزواج عليها ،

وبالتالي كان تحرر المرأة وخروجها إلى ميدان العمل سببا في فشل بعض العلاقات الزوجية أو اضطرابها والتقليل من مكانتها الاجتماعية والاقتصادية .

٤- مشكلة العلاقة بين المرأة العاملة والإدارة والمسئولين.

إن توفر العلاقة الاجتماعية الجيدة بين المرأة العاملة والمسئولين من شأنه أن يحقق أعلى مستوى من الإنتاجية، لأن المرأة العاملة تعاني من مشكلة العلاقة السيئة بينها وبين الإدارة والمسئولين فالإدارة في الأغلب لا تراعي ظروف المرأة العاملة ولا تحترمها ولا تشجعها على أداء عملها بصورة مرضية وأنها تمارس سياسة الضغوط والعقوبات لإجبار المرأة على البقاء في العمل، وعدم عطاءها الحوافز والمكافئات المادية التي تعمل على تشجيعها في العمل ومزاولته كيفما كان. زد على ذلك عدم إعطاء الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية التي تحفز المرأة على الاستمرار في العمل والإبداع فيه وبذل الجهود الحثيثة لقهر معوقاتها ومشكلاتها التي تحول دون استمرارها في العمل والقيام به على أحسن صورة ممكنة.

٥- الطـــــــلاق.

قد تلعب الحالة النفسية والمزاجية التي قد تعكر صفو العلاقات الزوجية، والتي تكون دائما سببا بإقلال الرجل من مكانة زوجة وإشعارها دائما بأنها أقل شأن منه، وأنها بحاجة دائمة له سواء كانت هذه المرأة تعمل أم لا، فقد تبين من خلال إجراء المقابلة الميدانية مع النساء اللواتي لا يعملن ومع غير العاملات أن الرجل يحاول دائما الإقلال من شأن المرأة سواء بشكل صريح أو غير صريح، كأن يهددها بالطلاق، أو يشعرها بأنها لا غنى لها عنه، وحرمانها من أولادها إذا فعلت شيئاً أو اشتكت. وكان يشتد الخلاف بين الزوجين إذا كانت

المرأة تتقاضى راتباً أعلى من زوجها أو أنها متعلمة أكثر منه، والذي يحط أكثر من مكانة المرأة هو العادات والتقاليد الاجتماعية والتي تنظر إلى المطلقة نظرة دونية حتى ولو كان الحق معها، فتقبل المرأة على نفسها الإهانة والإقلال من مكانتها حتى لا تتعرض للطلاق، وكأن يقول الزوج لزوجته *"طي شهادتك تنفعك"*، *"الإسلام شرع لي أربع نساء"*، وقالت النساء أن مثل هذه العبارات تسمعها دائما في أي نقاش أو حوار مع زوجها عندما تحاول أن تبين أن لها دور في الحياة وأنها ليست فقط خادمة لزوجها وأطفالها.

الفصل السادس:

نتائج الدراسة:

النتائج:

استهدفت هذه الدراسة المرأة في قرية ملكا من أجل الكشف عن العلاقة بين عمل المرأة ومكانتها، والتعرف على الدور الذي يلعبه تغير طبيعة العمل الذي أوكل بها في تحديد مكانتها الاجتماعية. وقد حاولنا وصف وتحليل ومناقشة أهم التغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على القرية، في محاولة للكشف عن ديناميكيات التغير على عمل المرأة. وأثر هذا التغير على مكانتها الاجتماعية.

وقد اختيرت المرأة في قرية ملكا بهدف التعرف على هذه التغيرات من خلال طرح إشكالية الدراسة التي تتمحور حول الدور الذي يلعبه تغير عمل المرأة وأدوارها على مكانتها الاجتماعية.

ولتوضيح إشكالية البحث لا بد من توظيف التوجه الوظيفي لفهم التغير الذي حصل في البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بسبب دخول الآلة إلى المجتمع والذي تأثر به عمل المرأة، بالإضافة إلى توكيد الماركسي لاستعاب التحولات المعقدة على مجتمع الدراسة وعمل المرأة ومكانتها داخله.

ولتتبع وتحليل التطورات والتغيرات التي طرأت على عمل المرأة ومكانتها كان لا بد من تتبع التغيرات التي طرأت على البناء الاقتصادي والاجتماعي لحياتها في قرية ملكا. وكانت هذه التغيرات ضمن مرحلتين تاريخيتين: أولاً من بداية القرن العشرين إلى منتصفة والثانية من الخمسينات إلى الوقت الحاضر. حيث مثلت الفترة الأولى ما قبل الرأسمالية إي المرحلة التي امتازت بالنشاط الزراعي والرعوي القائم على إنتاج الكفاف وتقسيم العمل على

أساس الجنس (ذكر وأنثى)، والمرحلة الثانية هي وقوع المنطقة تحت الهيمنة الرأسمالية وسيادتها كنمط إنتاجي مما قاد إلى أحداث تغيرات جذرية ممثلة بتحول الإنتاج من إنتاج الكفاف الذي كان يسد متطلبات الأسر الممتدة إلى الإنتاج السلعي، والميل إلى الملكية الفردية بدل المشاع، مع حلول الأسرة النووية محل الأسرة الممتدة. وتغير العلاقات الإنتاجية ودخول التكنولوجيا المتمثلة بالآلة التي حلت محل الأيدي العاملة والتي كانت بالدرجة الأولى من النساء، وهذا التقسيم يعود إلى تلك التغيرات التي اجتاحت المجتمع الأردني بشكل عام والمجتمع القروي (ملكا) بشكل خاص، خاصة مع بداية ظهور الدولة الأردنية (تأسيس إمارة شرق الأردن ١٩٢٠م) وظهور الدولة كقوة سياسية أحدثت تغيرات اقتصادية في المجتمع والتي بدورها أدت إلى تغير في البناء الاجتماعي والذي شكلت فيه المرأة عنصراً مهماً.

لقد كانت المرأة قبل منتصف القرن العشرين تلعب دورا هامشياً في المجتمع بالرغم من الواجبات الأسرية والتربوية والإنتاجية التي أوكلت بها والمتمثلة بالإنتاج الزراعي والرعوي. ومع هذا كان الرجل لا ينظر إليها نظرة احترام وتقدير ولا يعتبرها مساوية له في الواجبات والحقوق، وكان يشك في قدراتها ولا يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل الأطفال والعائلة. كما منعت من اكتساب التعليم. لذلك كانت الأمية متفشية في مجتمع ملكا خاصة قبل ربط القرية بالمدينة و بشبكة الطرق والمواصلات وبناء المدارس فيها، بالإضافة إلى عدم إدراك المرأة لأهمية التعليم في تطوير مركزها ومستواها الاجتماعي والحضاري. وهذا ارتبط بطبيعة عمل المرأة في مجتمع ملكا وطبيعة الأدوار التي أوكلت بها.

وقد تبين أن دخول الآلة إلى مجتمع ملكا غير من طبيعة عمل المرأة وأدوارها، كما غير من طبيعة العلاقة التي تربط الرجل بالمرأة، فقد كان مجتمع ملكا مجتمعاً يعتمد في حياة على الزراعة الموسمية وتربية الماشية، وكانت الأدوات المستخدمة في الإنتاج الزراعي

بسيطة وتقليدية، لذلك كان الرجل بحاجة دائمة لوجود المرأة إلى جانبه لإتمام العملية الزراعية والتي كانت تأخذ كل أوقات السنة من الزراعة للحصيدة ومن ثم درس المحصول عدا عن زراعة الخضراوات وتربية الماشية والتي كانت دائما على النساء. لذلك لم تكن عملية الاستغناء عن المرأة عملية سهلة، ونتيجة لذلك منعت من التعليم أو العمل خارج الوحدة الإنتاجية (الأسرة الممتدة) والتي سادت في النصف الأول من القرن العشرين، والتي كانت تشكل وحدة اجتماعية واقتصادية آنذاك. لكن دخول الآلة إلى مجتمع ملكا وحلولها محل الأيدي العاملة النساء أدى إلى استغناء الرجل عنها في العمل الزراعي وهذا فتح أمامها مجالات كانت مغلقة في السابق، لذلك توجهت نحو التعليم ومن ثم العمل، بالإضافة إلى عزوف الرجل عن العمل الزراعي من أجل الذهاب إلى القطاع العسكري وغيرها من الوظائف الحكومية، وتطور القرية قد ساعد في دخول المرأة إلى القطاعات الأخرى في المجتمع.

وقد تبين أن مسألة تعليم الفتاة لم يكن مرحب فيها في مجتمع قرية ملكا. ويعود هذا إلى حاجت الرجل إليها في العمل الزراعي والرعوي، عدا عن الأعمال الأخرى التي كانت تقوم بها المرأة من عمل الخبز وجلب الماء من الينابيع والحطب، والأعمال المنزلية وتربية الأبناء، لكن دخول الآلة كما ذكر سابقاً ساعد عن الاستغناء عن المرأة في القطاع الزراعي. وأيضا لعب تطور المجتمع دور مهم في عملية تغير الأعمال التي كانت تعمل بها المرأة والذي ساعدها للتوجه إلى التعليم ورفع مكانتها الاجتماعية، فمثلا بإيصال الماء إلى كل بيوت القرية عن طريق سلطة المياه، وفتح المخابز الآلية وأماكن بيع الألبان وفر هذا على المرأة الجهد والوقت الذي كانت تبذله في السابق. فدخول المرأة إلى قطاع التعليم رفع مكانتها

الاجتماعية وأصبحت أكثر وعياً بمصالحها وأدوارها في المجتمع، كما أصبحت أكثر وعياً بحقوقها وواجباتها في المجتمع.

وتبين أن مكانة المرأة الاجتماعية داخل البناء الأسري في الأسرة الممتدة في النصف الأول من القرن العشرين كانت متدنية، فقد كانت جميع المسائل التي تخص حياتها من نفقات واتخاذ قرارات بيد الأب أو الأخوة الكبار في حال غياب الأب. في حين نرى أن المسئولة الكاملة تقع على عاتق المرأة في حال ترمل الزوجة بوفاة زوجها. كما وتقع المسئولية عليها في حال طلاقها وانفصالها عن الزوج مع أطفالها والاستمرار في تربيتهم وتولي شؤونهم. وأيضا تتولى مهمة الإشراف على الأسرة في حال مرض الزوج مرضاً يحول دونه القدرة على تولي مسئولياته كرئيس للأسرة.

كما لوحظ أن قوة المرأة في عملية صناعة القرار لا تظهر بنفس الدرجة خلال المراحل المختلفة لحياتها، وإنما تتغير بتغير مراحل دورة حياتها. فالمرأة قبل الزواج أقل تأثير في اتخاذ القرارات، والمرأة المتزوجة حديثا أقل تأثيرا من المرأة التي قضت فترة طويلة في الحياة الزوجية. والمرأة المتزوجة والمنجبة أكثر تأثيرا من غير المنجبة. وهذا يعني أن الزواج يعتبر عامل آخر له علاقة كبيرة بمكانة المرأة، لأنه يعطيها أدواراً جديدة. وتعتبر مسألة اختيار شريك الحياة من أهم القضايا التي تواجه المرأة في مرحلة ما قبل الزواج. فقد كان لا يحق للمرأة أن تختار شريك حياتها. أما حاليا قد تبين من خلال تحليل العمل الميداني مع النساء المتزوجات حديثاً أو ما يعرف (بالخطبة) إن المرأة تشارك والداها وتناقشهم في اختيار شريك حياتها، ولكن يجب أن لا يتعارض اختيارها بأي حال من الأحوال مع رغبة الأب والأم والأخوة الكبار.

كما أصبح الزواج من خارج إطار العشيرة وخارج القرية نمطاً مفضلاً وشائعاً بالنسبة للمرأة في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ارتبط شيوع هذا النمط من الزواج لأسباب منها الرغبة في توسع العلاقات الاجتماعية خارج حدود القرابة، ومنها ما ارتبط بالمستوى بالمستوى التعليمي والمهني الذي يأتي منه الشخص المتقدم للزواج أو الفتاه المقبلة على الزواج. لكن هذا لا يعني أن الزواج الداخلي قد اختفى حيث لا زال هناك البعض من سكان القرية يفضلون زواج بناتهم في حدود النسق القرابي.

ولم يكن للمرأة الحق في مناقشة زوجها في تحديد حجم الأسرة، لأنه بحاجة للأيدي العاملة في الحقل. لذلك كانت فكرة أنجاب أكبر عدد من الأولاد مرحب بها في المجتمع، أما حالياً فقد أصبحت المرأة تناقش زوجها في مسألة الإنجاب خاصة مع التطورات التي حصلت في المجتمع من وسائل تنظيم الأسرة، ودور عمل المرأة خارج المنزل ساعد المرأة في أن يكون لها الحق في تنظيم مسألة الإنجاب.

أما فيما يخص مسألة الإنفاق داخل الأسرة، فقد تبين أنه لم يكن للمرأة الحق في التدخل في فيها، كون الرجل هو رب الأسرة والمسئول الأول والأخير عن الأنفاق وحجمه داخل الأسرة. لكن مع تغير عمل المرأة واستقلالها اقتصاديا أصبحت تتدخل في حجم الإنفاق كونها تتشارك مع الرجل في ذلك. لكن استقلال المرأة اقتصادياً لا يعني استقلالها اجتماعياً. فقد تبين أن هناك كثير من النساء العاملات خارج المنزل يتدخل أزواجهن أو أولياء أمورهن في تقسيم الراتب الذي تحصل علية وعلى ماذا ينفق.

إن حصول المرأة على التعليم ومن ثم العمل رفع هذا من مكانتها الاجتماعية، لكن مع هذا مجتمع ملكا يعطي طبيعة العمل التي تعمل به المرأة في الوقت الحاضر دور مهم في تحديد مكانة المرأة الاجتماعية، فقد تبين أن المرأة التي تعمل في التعليم تحتل مكانة اجتماعية

أعلى من نظيرتها التي تعمل في التمريض، والتي تعمل في قطاع التمريض تحتل مكانة أعلى من التي تعمل في القطاع العسكري، وكذلك يعطي مكانة اجتماعية أعلى للمرأة التي تعمل في هذا القطاع من التي تعمل في المصانع وخاصة في مصانع مدينة الحسن.

ولوحظ أن هناك زيادة كبيرة وشاملة في عدد النسوة العاملات في القطاعات الإنتاجية والخدمية في قرية ملكا. وقد ظهرت هذه الزيادة بعد تعاظم أعداد الطالبات في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات.

كما لوحظ تغير مواقف المرأة في قرية ملكا حول إمكانيتها ومواهبها وما تستطيع أن تقدمة للمجتمع. فبعد أن كانت تركز جل انتباهها على مسألة زواجها وإنجابها للأطفال والعناية بهم، أصبحت الآن تركز على اكتساب التربية والتعليم وإشغال الأعمال الإدارية والمهنية والإنتاجية مع التركيز على الزواج والإنجاب معاً.

لكن بالرغم من حصول المرأة على التعليم ومن ثم العمل وتحقيقها مكانة اجتماعية أعلى منه في السابق، إلا أن هذا لا يعني أن جميع النساء اللواتي حصلن على التعليم والعمل خارج الأسرة قد حققن مكانة اجتماعية عالية. ويعود هذا إلى تلك الرواسب الاجتماعية المتغلغلة في النظام الاجتماعي والمتمثلة بالسلطة الذكورية، والتي تحاول أن تثبت أن المرأة تحتل مكانة اجتماعية أدنى من الرجل، وأنها تخضع لتراتبية اجتماعية يحتل بها الرجل قمة هذا التراتب.

وأنه بالرغم من الدور الكبير الذي لعبة تغير عمل المرأة في رفع مكانتها الاجتماعية، إلا أنه ولد مشكلات اجتماعية في حياتها، منها المشكلات الأسرية كتربية الأولاد والإشراف عليهم، والمشكلات الزوجية والتي تؤدي إلى طلاق الزوجين.

الصفحة ١٤٠ مفقودة من المصدر

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

اسماعيل، محمد عماد الدين " العلاقة بين المستوى لاقتصادي والاجتماعي
1964 للوالدين وبين طموحهم فيما يتعلق بمستقبل أبنائهم".
المجلة الاجتماعية القومية، تصدر عن المركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد1، عدد3، ص3-8.

بدوي، أحمد زكي " معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية". مكتبة لبنان، بيروت.
.1986

بركات، حليم " النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية". بحوث ومناقشات
2004 الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة، ط2، بيروت.

تامينيان، لوسين- شامي، ستناي " المرأة والعمل ومشاريع التنمية: حالتان دراسيتان من
1992 الأردن". سلسة أبحاث اليرموك، مجلة العلوم الإنسانية
والاجتماعية، ص10.

تامينيان، لوسين ديران " التحولات الريفية وأثرها على مساهمة المرأة في العمل الزراعي:
1988 غور المزرعة الحديثة". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك- الأردن.

الثاقب، فهد " الروابط العائلية والقرابية في مجتمع الكويت المعاصر". الكويت:
1982 مجلة الآداب، جامعة الكويت، حوليات كلية الإدارة، الحولية الثالثة.

حداد، مناور " دور المرأة العربية ومدى مساهمتها في القوى العاملة في
1999 القطاع الحكومي الأردني". اربد للدراسات والبحوث، عدد2.

حركة، أمل "النسق القرابي- في الأردن- دراسة من خلال الأمثال الشعبية".ط1

1989 مطبعة جامعة اليرموك، إربد.

الحسيني، السيد محمد " الآثار الاجتماعية للحراك المهني، دراسة ميدانية لمجموعة أسر

1968 عمال الصناعة". كلية الآداب، القاهرة.

الخوالجة، محمد ياسر " علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق". لأهالي للطباعة

1998 والنشر والتوزيع ، القاهرة.

خيري، محمد الدين " العلاقة الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية". عمان

1984 الجامعة الأردنية.

دنكين، مستيل " معجم علم الاجتماع". ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار طليعة.

.1986

درويش، زين العابدين " المستوى الاجتماعي ومحاولة أولية لتقدير الأساس المهني

1975 للفرد في المجتمع المصري". المجلة الاجتماعية القومية، تصدر عن

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص55-77.

الريماوي، أحمد " مساهمة المرأة الأردنية في نشطات الإنتاج النباتي ومشاركتها

1998 في اتخاذ القرارات المزرعية وعلاقتها ببعض الخصائص

لاجتماعية والاقتصادية". دراسات العلوم الزراعية.

الزغل، علي " مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني، اتجاهات مواطني

2003 الشمال". سلسلة أبحاث اليرموك، مجلة العلوم الإنسانية

والاجتماعية.

الزغل، علي "التغير في الخصائص البنيوية للأسرة في شمال الأردن". منشورات

1989 جامعة اليرموك، الأردن.

سليمان، محمد علي " *الأنثروبولوجيا الاجتماعية*". وزارة التعليم والبحث العلمي،

1985 جامعة صلاح الدين.

السيد، عبد الحليم محمود " الأسرة والإبداع والأبناء". دار المعارف، القاهرة.

1980

الصرايرة، أكثم " تحليل معوقات عمل المرأة العاملة في القطاع العام الأردني

2003 دراسة ميدانية في محافظتي جرش وعجلون". مجلة المنار للبحوث.

الصياد، أحمد " المرأة اليمنية وتحديات العصر". دار المدى للثقافة والنشر، دمشق،

1999 سوريا.

الطنوبي، محمد عمر " التغير الاجتماعي". منشأة المعارف، الإسكندرية.

.1990

فهمي، سامية " أدوار المرأة الريفية في التنمية، تجارب مصرية وعربية رائدة من

2003 الثمانينات وحتى مطلع القرن الحادي

العشرين". دار المعرفة الجامعية.

ماركس، كارل وانجلز فردريك " الإيديولوجية الألمانية في مختارات ماركس وانجلز".

1981 موسكو، دار التقدم.

محمد، سامية " مشاركة المرأة العربية في التنمية".دار المعرفة الجامعية،

2002 سويتر – الأزاريطة.

ملكاوي، فوزي "ملكا في الركب". مطبعة الشعب، اربد، الأردن.

.2003

الناصيف، اميل " أروع ما قيل في اعمل والعمال". بيروت.

2004

النوري، قيس "طبيعة المجتمع البشري في ضوء الأنثروبولوجيا الاجتماعية". الجزء 1

1972 بغداد، مطبعة الآداب في النجف الشريف، ط 1.

الوريكات، عايد " اتجاهات المرأة العاملة نحو القيم الأسرية والاجتماعية للعمل

1998 في محافظة الكرك –الأردن، دراسة ميدانية". مجلة أبحاث

اليرموك، سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 4، عدد

37، ص 187-205.

المراجع باللغة الإنجليزية:

-Ammar,hamed. (1945). **"Growing Up Egyption Village; Silwa provimce of Aswan."** Routlledge & Kegan Ltd,London.

-Antoun, Ritchared. (1972). " **Arab Village:A Social Structural Study of a Jordanian Peasant Community"**. Bloomington: Indiana University Press.

-Berger, Monrroe. (1962). **" The Arab World Today"**. Garden City; New York, Double Day & Co.

-Bennholdt. Tnomsen. (1981). **"Veronika: Subsistence Producation and Exttended Reproduction"** in K. Young et al Ceds, of marriage and Market: Women Subordination internantional Development perspective. Londion: CSE

-Boserup, Esber (1970). **"Women's Role in Economic Development"** New Yourk: st martin's press.

-Good, William (1963). **"World Revoulation and Family Patterns"**. New Yourk. The FreePress.

- Keddie .N, (1979). **" Problems in the stndye of middie Eastern women "** international journal of middie Eastern studies . vol , 1o.

-Heath,A,(1981). **"Social Mobility"**, U.K: Williams Collins sons&co.Ltd,Glasgow.

-Hinde, Robert (1987)." **Individuals, Relationships and Culture"** Cambridge University Press.

-Lindgren,H. C.and Harvey, JH (1981). **"Introduction to Social pay Chology London"**. The C.V Mosby company.

-Nash,Meaning. (1966). **"Primitive and peasant Economic Systems Califorinia"**. Chanderb publishing company.

-Nash,j (1983). "Implication of Technological change for Household level and rural development". Women IN International Development ,working paper ,No:37 .

- Mastueda,R.L.Garther,R.,Plliavin,L&Poln.Kowaki,M,.(1995). "The Prestige of Criminal and Conventional Occupations.A Subculture of Criminal Activity,American sociolocal Rrview",,vol 57,752-755.

-Scott W.P (1988). "Dictionary of Sociology" Delhi.Goyl saab. Books.

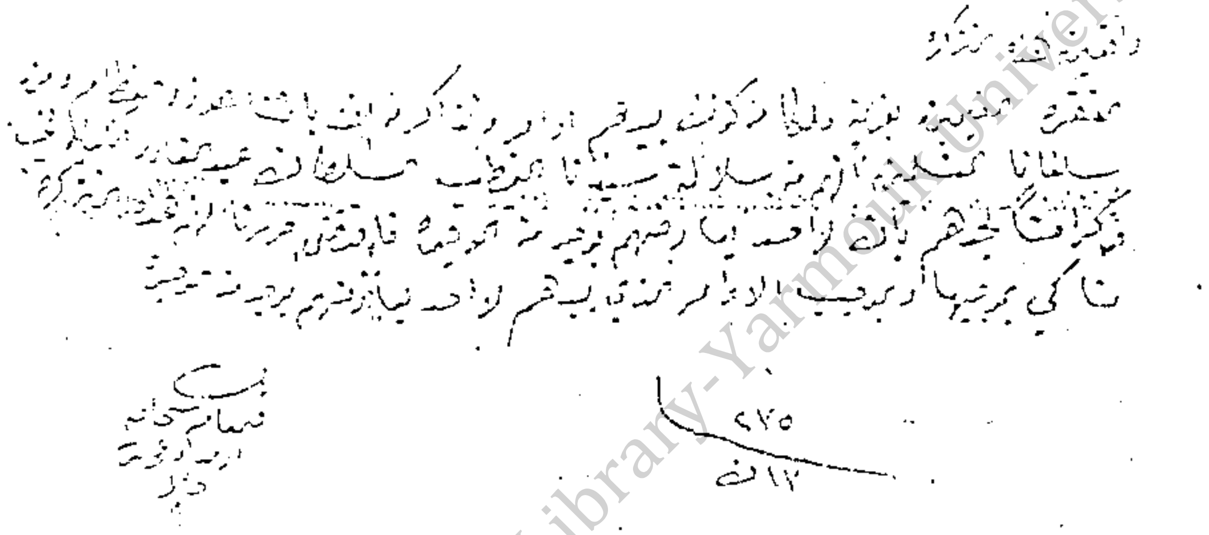
-Shami,S,and Taminian,L (1990). " Women's Participation in the Jordanian Labor Force: AComparaison of urban and Rural pattern's in shami, women in Arab society" :work patterns and Gender ,Relations in Egypt, Jordan and Sudan , UNESCO and Berg publishers , London.

- Tarawneh Ahmed (1986). " Women's Participation in the Jordan in anla BOR Force and Education". Unpublis hed Mosteral, theses, pennsylvania state University, U.S.A ,P 27.

-Rassam . A (1984). " Interoduction : Arab Women : the Status of Research in the Social Sciences and the status of Women " In UNESCO, Social Science and Women in the World , Landon .

ملحق رقم (١)

من الوثائق العثمانية التي تصور مكانة أهالي ملكا لديهم



وهذه نفس الوثيقة موضحة :

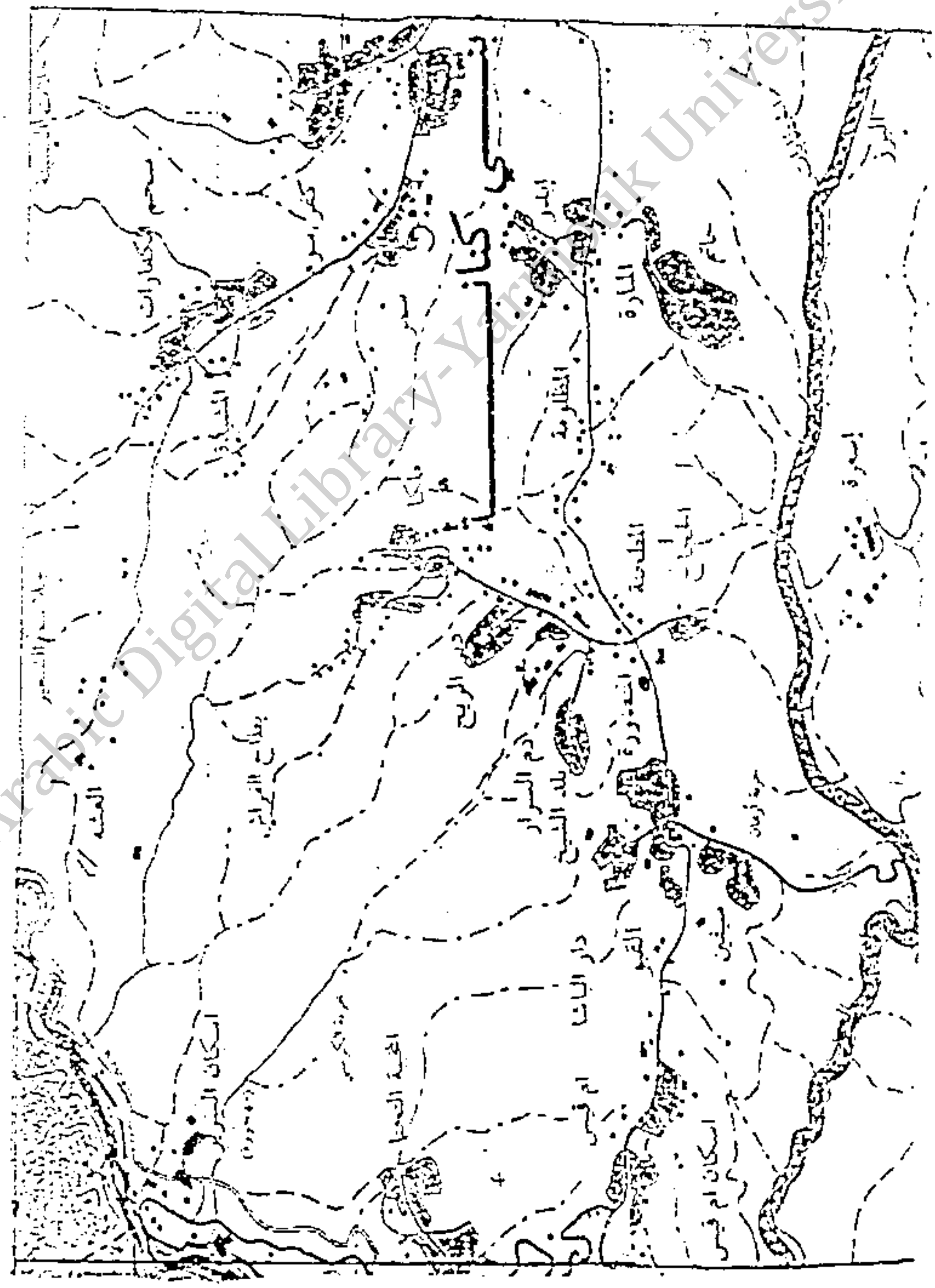
واقعية هذه التذكرة :

الفقره المقيمين بقرية ملكا مذكوزات بيدهم أوامر وتذاكر من أفندياتنا الوزراء العظام ومن سلفانا المتسلمين انهم من سلالة سيدنا القطب السلطان عبد القادر الكيلاني وكرامتاً لجدهم بأن لا أحد يعارضهم بوجه من الوجوه فاقتضى حررنا لهم هذه التذكرة مثلما هي بموجبها وبموجب الأوامر الذي بيدهم لا أحد يعارضهم بوجه من الوجوه .

قيمقام سنجاق

اربد وعجلون

ملحق رقم (٢)



مصورة عن خريطة المملكة الأردنية الهاشمية/ نشر المركز الجغرافي الملكي الأردني لعام

خريطة تمثل موقع قرية ملكا وأحياؤها ضمن لواء بني كنانة.

Abstract

The work of woman is the main focus of the current study. The main objective of the study was to investigate the role of woman work in determining her social status and if woman's previous tasks as working in farms and as a shepherd has given women different status from the one seen in the present days. Malka- a village in the northern province of Jordan was taken as a case study to perform the current research.

The study focused on most important demographic, social and economic characteristics for women studied in the current study. The study also addressed the evolution of the population of the study (village of Malka) in the political and economic aspects in the 20th century to explain some of the changes in women's work.

The study focused on past and current family structures and how role of women in the family structures have changed due to tasks performed by women and the entry of machines in the different life aspects. The study addressed the role of education and how work of women has increased her social status in the society. The study also addressed some of the social problems arising from women entering labor market.

The study concluded with some results indicating that women's work plays a vital role in determining social status of Jordanian women. Furthermore, nature of work performed by women is a key factor in determining her social status, as some jobs are favorable for women while others are not. For instance, working in the educational fields was the most supported and favorable positions for most women. However, working and obtaining a degree is not sufficient for women to get a good social status as the Jordanian society is still dominated by the power of man and man is on the higher order of the social hierarchy.